جمهورية العرق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية التربية للعلوم الإنسانية

الاحتمال النحوي في خطب الإمام علي u

دراسة في شروح (نهج البلاغة) حتى نهاية القرن السابع الهجري

رسالة تقدم بها

مقداد علي مسلم العميدي

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية ـ جامعة بابل، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة (ماجستير) في اللغة العربية/اللغة

بإشراف

أ.م.د.ظاهر محسن كاظم

١٤٣٢هـ ٢٠١١م

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد رسالة طالب الماجستير **(مقداد علي مسلم العميدي)** الموسومة بـ **(الاحتمال النحوي في خطب الإمام علي u دراسة في شروح (نهج البلاغة) حتى نهاية القرن السابع الهجري)** تمَّ بإشرافي في قسم اللغة العربية في كلية التربية للعلوم الإنسانية ـ جامعة بابل، وأنها قد استوفت خطتها استيفاءً تامًا.

المشرف: **أ.م.د.ظاهر محسن كاظم**

التاريخ: / / ٢٠١١

تأييد رئيس القسم

بناءً على التوصيات المتوافرة، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

رئيس قسم اللغة العربية: **أ.م.د.حامد عبد المحسن الجنابي**

التاريخ: / / ٢٠١١

شكر وعرفان

عن الإمام علي بن الحسين عليه السلام قال: ((أشكرُكم لله أشكرُكم للناس)) [الكافي:٢/99]، وعملًا بهذا القول أتقدم بالشكر إلى كل من أسدى إليّ معروفًا؛ بمعلومة أفادني بها، أو بكتاب أوصله إلى يديَّ، أو بكلمة طيبة شدَّ بها على ساعديَّ فشاركني بذلك هذا الجهد، وأخص بالذكر الواجب عليّ كلًا من:

- الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام الذي على خطبه البليغة قام البحث، وبرعايته الكريمة تمَّ.
- أساتذتي في قسم اللغة العربية بكلية التربية للعلوم الإنسانية.
- الأخ العزيز، والإنسان النبيل الدكتور شعلان عبد علي سلطان الذي لم تنقطع عني ملاحظاته المفيدة من أول البحث إلى آخره.
- الأحبة العاملين في وحدة الدراسات العليا في عمادة كلية التربية للعلوم الإنسانية.
- السيد محمد رضا الجلالي، والسيد حامد الحسيني، والشيخ حافظيان، خير مساعدين وأنا في بلاد الغربة.
- مسؤول قسم المخطوطات في مكتبة أمير المؤمنين عليه السلام الأخ حسين جهاد الحساني، أسأل الله أن يديم توفيقه في خدمة العلم والمشتغلين به.
- عائلتي الكريمة وبخاصة الغالية أم حسنات.

جزاهم الله جميعًا خيرًا

مقداد العميدي

الرموز المستعملة في البحث

الرمز	معناه
(خ/١)	**الخطبة رقم واحد**
(ح/١)	**الحكمة رقم واحد**
تح:	**التحقيق**
تص:	**التصحيح**
تع:	**التعليق**
تق:	**التقديم**
تر:	**الترجمة**
ط	**الطبعة**
د.مط	**من دون مطبعة**
د.ت	**من دون تاريخ طبعة**
هـ	**التاريخ الهجري**
م	**التاريخ الميلادي**
١/١:	**الرقم الأول للجزء والثاني للصفحة**

É$ïm$$Ç»Hq$$«I $Oó Î

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أنَّنا قد اطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ**(الاحتمال النحوي في خطب الإمام علي U دراسة في شروح (نهج البلاغة) حتى نهاية القرن السابع الهجري)** ، وناقشنا مُعدَّها الطالب **(مقداد علي مسلم العميدي)**، فيها وفي ما له علاقة بها، ونعتقد أنَّها جديرة بالقبول لنيل شهادة ماجستير في اللغة العربية/اللغة بتقدير **(جيد جدًا)**.

التوقيع:
الاسم: **أ.د. عبد الوهاب حسن حمد**
رئيسًا
التاريخ: / / ٢٠١٢م

التوقيع:
الاسم: **أ.م.د. علي عبد الفتاح محيي**
عضوًا
التاريخ: / / ٢٠١٢م

التوقيع:
الاسم: **أ.م.د. أسعد خلف العوادي**
عضوًا
التاريخ: / / ٢٠١٢م

التوقيع:
الاسم: **أ.م.د. ظاهر محسن كاظم**
عضوًا ومشرفًا
التاريخ: / / ٢٠١٢م

تصديق مجلس الكلية

صَدّق مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة بابل قرار لجنة المناقشة.

التوقيع:
الاسم: **أ.د. خضير مهدي الجبوري**
عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية
التاريخ: / / ٢٠١٢م

محتويات البحث

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١ ـ ٤
التمهيد	٥ ـ ١٩
المطلب الأول: ظاهرة الاحتمال في النحو	٦
المطلب الثاني: تعريف بشروح (نهج البلاغة) حتى نهاية القرن السابع الهجري	١٢
الفصل الأول: الاحتمال في العُمد	٢٠ ـ ٤٩
مدخل:	٢١
المبحث الأول: الاحتمال في المسند إليه	٢٣
أولًا: المبتدأ وما أصله مبتدأ:	٢٣
ثانيًا: الفاعل وما ناب عنه:	٢٧
ثالثًا: ما يحتمل المبتدأ والفاعل:	٣١
المبحث الثاني: الاحتمال في المسند	٣٣
أولًا: الخبر:	٣٣
ثانيًا: الفعل:	٣٧
المبحث الثالث: ما يحتمل المسند والمسند إليه	٤١
الفصل الثاني: الاحتمال في الفضلات	٥٠ ـ ٧٦
مدخل:	٥١
المبحث الأول: الاحتمال في المنصوبات من المفاعيل وما أشبهها	٥٣
المبحث الثاني: الاحتمال في التوابع والمضاف إلى الفضلة	٦٣
المبحث الثالث: ما يحتمل كونه من المنصوبات وكونه من التوابع	٧٠
الفصل الثالث: الاحتمال في الأدوات النحوية	٧٧ ـ ١٠٦
مدخل:	٧٨
المبحث الأول: الاحتمال في الأدوات الأُحادية	٨١
أولًا: الباء:	٨١
ثانيًا: اللام:	٨٤

ثالثًا: الواو:	٨٨
المبحث الثاني: الاحتمال في الأدوات الثنائية فأكثر	٩٣
أولًا: أم:	٩٣
ثانيًا: إنْ، وأنْ:	٩٤
ثالثًا: ثمَّ:	٩٦
رابعًا: حتَّى:	٩٧
خامسًا: عن:	٩٨
سادسًا: ما:	١٠٠
سابعًا: مِنْ:	١٠٤
الفصل الرابع: الاحتمال في عود الضمير	١٠٧ - ١٣٢
مدخل:	١٠٨
المبحث الأول: الاحتمال في عود الضمير البارز المتصل	١١١
المبحث الثاني: الاحتمال في عود الضمير البارز المنفصل	١٢٤
المبحث الثالث: الاحتمال في عود الضمير المستتر	١٢٩
الفصل الخامس: مظاهر أُخرى للاحتمال النحوي في خطب الإمام علي (عليه السلام)	١٣٣ - ١٥٦
مدخل:	١٣٤
المبحث الأول: ما يحتمل العمدة والفضلة	١٣٥
المبحث الثاني: الاحتمال في تعلق شبه الجملة	١٤٣
المبحث الثالث: الاحتمال في الأساليب النحوية	١٥٢
الخاتمة	١٥٧ - ١٥٩
مصادر البحث ومراجعه	١٦٠ - ١٨١
لحق بإجابتي (مكتبة المرعشي الكبرى)، و(دار المخطوطات العراقية) على طلب الباحث تصوير مخطوطة كتاب (شرح نهج البلاغة) لفضل الله بن علي الراوندي	١٨٢ - ١٨٤
Abstract	A - B

Éšïm$$Ç»Hq$$<! $Éóî

الحمد لله الناشر في الخلق فَضلَه، والباسط فيهم بالجود يدَه، نحمدُهُ في جميع أمورِه، ونستعينُه على أداء حقوقِه، والصلاة والسلام على محمدٍ عبدِه ورسولِه، أرسلَه بأمرِه صادعًا، وبذكرِه ناطقًا، فأدى أمينًا، ومضى رشيدًا، وخلّف أئمة كرامًا، عليهم صلوات الربِّ، وهم راية الحق، من تقدمها مَرق، ومن تخلّفَ عنها زَهق، ومن لزمها لَحق.

أما بعد:

فإنها لنعمة من الوهَّاب تعالى أن أوفق لإنجاز بحث عنوانه **(الاحتمال النحوي في خطب الإمام علي ﷺ دراسة في شروح (نهج البلاغة) حتى نهاية القرن السابع الهجري)**؛ وذلك لقيمته المتأتية من تناوله ظاهرة نحوية مهمة في نصوص خطب حوت من الألفاظ أرصنها ومن المعاني أشرفها، كيف لا وهي إفاضة كريمة جادت بها قريحة سيّد الفصاحة، وأمير البلاغة الإمام علي المرتضى ﷺ، فضلا عن تسليطه الضوء على الجهد اللغوي الذي بذله شراح (نهج البلاغة) بما يتضمن تحرير تلك المسائل الاحتمالية ومناقشتها على وفق الأسس التي تفضي إلى بيان مدلولات النص بما ينسجم مع المبادئ اللغوية، ومع ما يحفظ للنص مراده وجماله.

ولأهمية موضوع الاحتمال في نظرية النحو العربي فضلًا عن أنحاء اللغات الأُخر توجهت لدراسته همم عدد من الباحثين متخذين من النص القرآني والحديث النبوي ميدانًا للتطبيق[1] ولم أعلم ـ على الرغم من التقصّي والسؤال ـ أنَّ أحدًا قد بحث الاحتمال النحوي في كلام الإمام علي ﷺ قبل هذه الدراسة.

وقد تمَّ البحث بخمسة فصول مسبوقة بتمهيد كان بيانًا لظاهرة الاحتمال في النحو، ثم تعريفًا بشروح (نهج البلاغة) حتى نهاية القرن السابع الهجري.

---

(١) مثل: الاحتمالات النحوية في المرفوعات والمنصوبات والمجرورات في القرآن الكريم، إبراهيم حمزة الصبيحي، أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤١٨هـ. وتعدد الوجوه الإعرابية في الحديث النبوي الشريف دراسة نحوية في كتب إعراب الحديث النبوي، عدي أحمد علوان، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة ديالى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

أما الفصول الخمسة فأولها خاص بالاحتمال في عُمد الجمل التي تضمنتها الخطب الشريفة، والثاني بالاحتمال في الفضلات، وبحث الفصل الثالث الاحتمال الواقع في الأدوات النحوية، في حين بحث الرابع الاحتمال في عود الضمير، وجاء الفصل الخامس ـ الأخير ـ مشتملًا على مظاهر أخرى للاحتمال النحوي في خطب الإمام علي (عليه السلام) وهي: ما يحتمل العمدة والفضلة، والاحتمال في تعلق شبه الجملة، والاحتمال في الأساليب النحوية.

وذُيلت الفصول بخاتمة فيها أهم ما توصل إليه، وبعد الخاتمة قائمة بمصادر البحث ومراجعه والتي توزعت بين شروح (نهج البلاغة) ولاسيما شرح ابن أبي الحديد المعتزلي (٦٥٦هـ) بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، إذ اعتمدت عليه في توثيق نصوص الخطب المباركة، وبين كتب النحو قديمها وحديثها، فضلًا عن المعجمات اللغوية، وكتب تفسير القرآن وإعرابه، ولزمني في بعض المسائل الرجوع إلى مصنفات الحديث الشريف، والمصادر التاريخية والأسفار الكلامية وغيرها.

ولُحِق بالبحث لَحَق خاص بالوثيقتين اللتين استحصلتهما من (مكتبة المرعشي الكبرى) و(دار المخطوطات العراقية) في سعي للحصول على صورة من مخطوط كتاب (شرح نهج البلاغة) لفضل الله الراوندي (بعد ٥٧١هـ).

وكان منهجي في عرض أغلب المسائل الاحتمالية التي عرضتها أن أورد مقطع الخطبة الذي ورد فيه الاحتمال النحوي، فأُشير إلى محله وآراء الشراح فيه، ثم أعمد إلى بيان الفارق الدلالي بين الاحتمالات ما أمكنني ذلك، مع ذكر مرجح كل احتمال أو مبعّده إن وجد.

ويمكن تقسيم الاحتمالات النحوية في خطب الإمام (عليه السلام) من حيث دواعي نشوئها على:

١. أن يُحتمل في بعض ألفاظ خطبة قد رُويت براوية واحدة وجهان أو أكثر؛ لدواعٍ شتى غير تعدد الرواية.
٢. أن يكون الاحتمال النحوي ناتجًا عن تعدد الرواية في بعض الخطب، فتمثل كل رواية احتمالًا يترتب عليه أثر دلالي.

وأما من حيث ورودها في الشروح فتُقسم على صورتين:

الصورة الأولى: احتمال شارح معين في موضع من الخطب أكثر من وجه نحوي.

الصورة الثانية: أن يرى أحد الشرّاح في موضع توجيهًا نحويًا معينًا، ثم يأتي شارح آخر فيرى غير ما رآه الأول، فيُحمل الرأيان كلاهما على الاحتمال.

وأُعرض عن ذكر العقبات التي واجهتني في رحلتي مع هذا البحث؛ كيلا أُذهب بحلاوة الصبر في اجتيازها وجَني الثمار بعدها.

اللّهم لا تحرمني حُسن ثوابك على عملي هذا، وصَلِّ على محمد وآله الطاهرين.

مقداد

النجف الأشرف

١٤٣٢هـ

المطلب الأول: ظاهرة الاحتمال في النحو

الاحتمال لغة: قبول الأمر الصعب، والاصطبار على مشقته، جاء في الذكر الحكيم:

á $Y6B $Vθr $YFgç ¨(qè=Jtôm$%)ù ¨(qç¡Kò2 $$B Îöxî ÏM»Y8s%ßJø9$#ur šú üZB s%ßJø9$# šc rèŒ÷ã ûïÏ%©!$#ur â

[الأحزاب/٥٨]، وقال ابن منظور(٧١١هـ): ((حَمَل الشيءَ يَحْمِلِه حَمْلاً وحُمْلاناً فهو مَحْمول وحَمِيل واحْتَمَلَه وقول النابغة:

فَحَمَلْتُ بَرَّة واحْتَمَلْتَ فَجَارِ

عَبَّر عن البَرَّة بالحَمْل وعن الفَجْرة بالاحتمال لأَن حَمْل البَرَّة بالإضافة إِلى احتمال الفَجْرَة أَمر يسير ومُسْتَصْغَر ومثله قول الله عز اسمه: á 6M¡ Fø$$B $kž=ãr 6M¡ . $B $g9 â[البقرة/٢٨٦]))[1]

وورد الاحتمال بهذه الدلالة المعجمية في قول الإمام علي(عليه السلام) في أهل الإيمان: ((حَتَّى إِذَا رَأَى اَللَّهُ سُبْحَانَهُ جِدَّ اَلصَّبْرِ مِنْهُمْ عَلَى اَلْأَذَى فِي مَحَبَّتِهِ وَاَلاِحْتِمَالَ لِلْمَكْرُوهِ مِنْ خَوْفِهِ جَعَلَ لَهُمْ مِنْ مَضَايِقِ اَلْبَلاَءِ فَرَجًا))[2].

وأما اصطلاحًا فالاحتمال هو ((ما لا يكون تصور طرفيه كافيًا، بل يتردد الذهن في النسبة بينهما، ويُراد به الإمكان الذهني))[3]، ولا أروم التوسع في بيان معنى الاحتمال الذي سبقني إلى بيانه مفصلًا بعض الباحثين[4]، وإنما سأكتفي بعرض قضيتين مهمتين لفهم ظاهرة الاحتمال في النحو، تمثل الأولى وجود عدد من المصطلحات تنازع مصطلح الاحتمال في الدلالة على هذه الظاهرة النحوية، والثانية: الاختلاف في تقييم أثر الاحتمال في الدرس النحوي العربي، أهو أثر حسن ومفيد؛ لأنه مظهر من مظاهر السعة اللغوية والمرونة التعبيرية، أم أنَّه أثر سلبي يؤدي إلى تعقيد النحو، والفوضى في الدلالات؟.

---

(١) لسان العرب:١١/١٧٤ (مادة: حمل).

(٢) ينظر: شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد المعتزلي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم:١٣/١٦٩ (خ/٢٣٨).

(٣) التعريفات، السيد الجرجاني:١٥.

(٤) ينظر: الاحتمال في الجملة العربية، د.محسن حسين علي(بحث منشور في مجلة جامعة بابل، سلسلة (أ)، المجلد التاسع، العدد الأول، ٢٠٠٤م):٢ ـ ٣ ودواعي احتمالية الدلالة النحوية في القرآن الكريم، شعلان عبد علي سلطان:٢ ـ ٤ (أطروحة دكتوراه).

وقبل الدخول في هاتين القضيتين لا بد من بيان معنى الاحتمال النحوي، وهو ـ فيما أراه ـ : إمكان قيام مفردة في تركيب أو التركيب كله بوظيفتين نحويتين أو أكثر ضمن النص اللغوي الواحد.

المصطلحات التي تقارب الاحتمال النحوي:

هناك مجموعة من المصطلحات التي تطلق أحيانًا للدلالة على ما يدل عليه الاحتمال في النحو، وأشهرها:

أولاً: المشكل:

معناه في اللغة الأمر المشتبه، يقال: ((أَشكل عليّ الأمر، إِذا اخْتَلَط وأَشْكَلَتْ عليَّ الأَخبار))[١]. وهو مصطلح أكثر ما شاع في كتب تفسير القرآن وإعرابه، ((والمراد به ما يوهم التعارض بين الآيات))[٢]، وربما كان لصلة النحو العربي بالبحث القرآني أثر في استعمال النحاة المصطلح حتى أنهم جعلوه في أسماء بعض كتبهم[٣].

ولم أرتضِ هذا المصطلح عنوانًا لهذه الدراسة؛ لأنّ المشكل أوسع دلالة من الاحتمال؛ إذ ((المشكل هو ما لا ينال المراد منه إلا بتأمل بعد الطلب))[٤] سواء أصَعُب نيل مراده بسبب الاحتمال وتعدد الأوجه فيه أم لغرابته وبُعد تفسيره ((فكل ما لم يكن واضحًا، وغمُض واحتاج إلى بيان وقع ضمن المشكل، فبذلك دخلت جميع الظواهر التي تحتاج إلى بيان ضمنه))[٥].

---

(١) لسان العرب:١١/٣٥٧ (مادة: شكل).

(٢) الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم:٢/٤٤.

(٣) مثل: (المسائل المشكلة) لأبي علي الفارسي(٣٧٧هـ) و(كشف المشكل في النحو) لحيدرة اليمني(٥٩٩هـ).

(٤) التعريفات:١٢٠.

(٥) المشكل في العربية، أمين عبيد الدليمي:٣٥٧ (أطروحة دكتوراه).

ثانيًا: الجواز أو التجويز:

ذهب التهانوي (بعد١١٥٨هـ) إلى ترادف الجائز والمحتمل بلحاظ أن الجائز غير ناف لغيره، إذ فيه شك وتردد[١]، وبإضافة المصطلحين إلى النحو يتضح الفارق بينهما؛ لأن الجواز النحوي((يعني إباحة وجهين أو أكثر في كلمة أو في أسلوب معين ولا ينتج عن ذلك تغير في دلالة الأسلوب غالبًا))[٢] في حين إنَّ تغير الدلالة أمر ملازم للاحتمالات النحوية وإن كثرت، نعم قد تتقارب الدلالات فيبدو كأن المعنى واحد وهو ليس بواحد[٣]، وهذا الفارق هو ما جعلني اختار مصطلح الاحتمال على الجواز، فإنني في هذا البحث حريص على بيان دلالات الوجوه المحتملة وأثرها في المعنى العام.

ثالثًا: التوجيه أو تعدد الوجوه:

قال الفراهيدي (١٧٥هـ): ((الوَجْهُ: مُسْتَقْبَلُ كلّ شيءٍ))[٤]، ويُقال مجازًا: ((صرفت الشيء عن وجهه. وليس لكلامك هذا وجه صحّة))[٥]، وعرّف السيد الجرجاني(٨١٦هـ) التوجيه بأنه ((إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين))[٦].

وقد رجّحتُ مصطلح الاحتمال على التوجيه ونحوه في عنوان البحث لأسباب أهمها:

١. أكثر ما يستعمل مصطلح التوجيه في علوم البلاغة، وهو فيها من المحسنات المعنوية، ويُعد نوعًا من التلاعب البلاغي بالألفاظ والمقولات لإظهار قدرة المنشئ على تلوين

---

(١) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون:١/٢٨٠ ، ٤٩٠.

(٢) الجواز والمنع في كتاب الأصول في النحو لابن السراج(٣١٦هـ)، صادق فوزي النجادي:٩ (أطروحة دكتوراه).

(٣) ينظر: دواعي احتمالية الدلالة النحوية:١٧.

(٤) العين، تح: د. مهدي المخزومي وغيره:٤/٦٦ (مادة: هجو).

(٥) أساس البلاغة، جار الله الزمخشري، تح: محمد باسل عيون السود:٢/٣٢٢ (مادة: وجه).

(٦) التعريفات:٤٣.

الكلام وتضليل المتلقي عن المقصود الحقيقي[1] وهو بهذا قريب من الأحاجي والإلغاز، نعم يستعمل التوجيه في النحو ويُراد به ((تحديد وجه ما للحكم))[2] وليس في هذا المعنى دلالة على الاحتمال الذي نقصده.

٢. أنَّ الاحتمال النحوي مصطلح طالما تردد في عبارات اللغويين المحدثين حتى أنَّ منهم من عدّه من النظريات اللسانية الحديثة[3] على الرغم من استعمال النحاة الأقدمين الاحتمال أو أحد مشتقاته في كتبهم[4]، وعليه يكون تبني البحث المصطلح استلهامًا للتراث مع الاعتداد بما جاء به الدرس اللغوي الحديث ومواكبته.

٣. أنَّ فكرة الاحتمال أضحت منهجًا معرفيًا في جل العلوم من دون أن يختص بواحد منها؛ وذلك بعد التطور الذي أصابها، وتحررها من سطوة التعميم[5]، وعلم النحو من هذه العلوم، فقد خطا ومازال يخطو خطوات واثقة تجاه التطور والتجديد في تفسير الظواهر التركيبية.

أثر الاحتمال في النحو:

آخذ بعض الدارسين النحويين على تقصيهم الاحتمالات الممكنة في تحليل النصوص، وذهب إلى أنهم بهذا العمل لم يجعلوا للنحو((كلمة حاسمة، وقولا باتًا، وكثروا من أوجه الكلام))[6]، وأنّ((كثرة الاحتمالات لا تزيد اللغة ونحوها إلا تعقيدا ومن ثم نفور أهلها منها، فكيف بالأبعدين؟))[7].

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، شرح: محمد عبد المنعم خفاجي:٥٢٨/٢ ـ ٥٢٩ وتعدد المعنى في النص القرآني دراسة دلالية في تفسير مفاتيح الغيب للإمام فخر الدين الرازي(٦٠٦هـ)، إيهاب سعيد النجمي:٣٦.

(٢) الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو ـ فقه اللغة ـ البلاغة، د.تمام حسان:٢٠٦.

(٣) ينظر: رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، د.حسن خميس الملخ:٤٦ ـ ٤٧.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون:٢٦/١ والمفصل في علم العربية، جار الله الزمخشري:٢٩ ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد:٢١٧/٢ ـ ٢١٩

(٥) ينظر: رؤى لسانية في نظرية النحو العربي:٤٦ ـ ٤٧.

(٦) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى:٣٦.

(٧) الدرس النحوي بين التراث والمعاصرة دراسة وصفية إسلوبية، علي كاظم الفتّال:٧٩ (أطروحة دكتوراه).

ويمكن رد هذا المُدعى بأمور تسوغ وجود الاحتمال في البحث النحوي، وتظهر أهميته فيه، وهي:

١. يختص الاحتمال بالوجوه المضبوطة المبرهنة التي لا يمنع من الحمل على أحدها مانع، فالوجه المحتمل ضرب من الصواب وإن لم يكن مؤكدًا، أما الوجوه التي تفتقر إلى الضبط والدقة العلمية فليست من الاحتمال، وغالبًا ما تكون نتاج زهو النحوي بصنعته، وسعيه لإبراز مكنته فيها[١]، وقد ذم العلماء هذا الفعل وعدّوه من الشوائب التي لابد من تخليص النحو منها[٢].
٢. قلّما يتعمد منشئ النص اللغوي الاحتمال النحوي في تراكيب نصه، إنما تنشأ الاحتمالات عادة بأسباب خارجة عن إرادته، أهمها التباين في فهم النص واستيعابه بين محلليه أو شارحيه واختلافهم في التوجه الفكري أو العقدي[٣].
٣. لا يمكن إخضاع الأحكام النحوية للقطع والجزم مطلقًا، فان اللغة تعكس الطبيعة الإنسانية المشككة والغامضة[٤].
٤. أكثر ما يعتور الاحتمال النحوي النصوص المكتوبة؛ لخلوها من ملابسات الحال، قال فندريس: ((في اللغات المكتوبة دون غيرها يوجد التردد ونقاش العلماء))[٥].
٥. الاحتمال ظاهرة تكتنف نحو اغلب اللغات، وليست خاصة بنحو اللغة العربية حتى يُلام علماؤه، ففي الإنجليزية ـ مثلًا ـ الجملة الآتية:

Jhon is hard to convince.

تحتمل أن يكون (Jhon) هو الفاعل فيها، فيكون المعنى:

It is hard for Jhon to convince.

---

(١) ينظر: رؤى لسانية في نظرية النحو العربي:٤٩ ونظرية النحو العربي في ضوء تعدد أوجه التحليل النحوي، د.حسن وليد:٤٦.

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تع: محمود محمد شاكر:٣٥ وبدائع الفوائد، ابن قيّم الجوزية، ضبط:أحمد عبد السلام:٢/٢٤.

(٣) ينظر: تعدد المعنى في النص القرآني:٥١ ـ ٥٢ ودواعي احتمالية الدلالة النحوية:١٨١.

(٤) ينظر: نظرية النحو العربي:٤٢.

(٥) اللغة:٣٠٤ ـ ٣٠٥.

وتحتمل أن يكون (Jhon) مفعولًا به ناب عن الفاعل؛ لأن الجملة مبنية للمجهول، والمعنى:

It is hard to convince Jhon.

٦. الاحتمال مظهر جمالي يرفع من شأن النص المحتمل، قال عبد القاهر الجرجاني(٤٧١هـ) : ((واعلم أنه إذا كان بينًا في الشيء أنه لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه حتى يشكل، وحتى لا يحتاج في العلم بأن ذلك حقه، وأنه الصواب إلى فكر وروية فلا مزية، وإنما تكون المزية ويجب الفضل إذا احتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجهًا آخر))[١].

٧. يهدف الاحتمال في النحو إلى استقصاء الدلالات المتعددة والمزدحمة في النصوص الرفيعة؛ فإنه((بقدر ذلك التعدد والثراء تكون منزلة النصوص))[٢]، ولا وسيلة لحفظ هذه الدلالات وعدم التفريط بها غير الاحتمال.

ومما تقدم نخلص إلى نتيجة مُفادها أن الاحتمال في نحو اللغات الإنسانية بعامة، ونحو العربية بخاصة ضرورة وإبداع.

---

(١) دلائل الإعجاز:٢٨٦.

(٢) دواعي احتمالية الدلالة النحوية:٨.

المطلب الثاني: تعريف بشروح نهج البلاغة حتى نهاية القرن السابع الهجري

ما أن وضع الشريف الرضي (٤٠٦هـ) قلمه منتهيًا من تصنيف (نهج البلاغة) حتى اقبل ذوو العلم والصنعة على كتابه بالرواية والشرح والنسخ والترجمة وغير ذلك، وما يهمنا في هذا البحث؛ شروح النهج قبل عام ٧٠٠هـ والتي سأذكرها كما وردت في المظان العلمية وفهارس الكتب، على أن أُشير إلى موهومها وما هو مفقود منها؛ كلًا في موضعه:

١. بلاغ المنهج في شرح النهج، ذكره أقابزرك الطهراني(١٣٨٩هـ) وقال إنه ((للعلامة السيد علي بن الحسين الشهير بالسيد هبة الدين الشهرستاني المولود سنة ٣٠٠))[١]. وما لا شك فيه أنَّ الطهراني قد أخطأ في نقل تاريخ ولادة الشهرستاني، أو أن الخطأ من ناسخ كتابه؛ لأن ولادته في عام ١٣٠١هـ[٢]، والغريب أن تكرر الخطأ نفسه في كتاب (شروح نهج البلاغة)[٣].

٢. تعليقات الشريف الرضي على بعض خطب (نهج البلاغة)، إذ عدّها صاحب (الذريعة) شرحًا من الشروح، بل إنه يراها أول شرح للنهج[٤]. وليس هذا براجح؛((فإن الشريف الرضي وإن كان تكلم على بعض الفقر، وفسّر بعض الجمل، إلا أن ذلك لا يُعد شرحًا على (نهج البلاغة)، بل (نهج البلاغة) اسم لهذا الكتاب بمجموع ما احتواه من خطب ورسائل ونصوص وما يتبعه من تفسير وشروح لغوية))[٥].

٣. تفسير الخطبة الشقشقية، لعلي بن الحسين المعروف بالشريف المرتضى(٤٣٦هـ)[٦]، مطبوع ضمن المجموعة الثانية من كتاب (رسائل الشريف المرتضى)[٧]، والشقشقية هي

---

(١) الذريعة إلى تصانيف الشيعة، تص: رضا بن جعفر العاملي:٨٤/١٥.

(٢) ينظر: السيد هبة الدين الحسيني الشهرستاني حياته ونشاطه العلمي والاجتماعي، عبد الستار الحسني:٢٣.

(٣) ينظر: شروح نهج البلاغة(٢١٠) شرح، حسين جمعة العاملي:٦٩.

(٤) ينظر: ٨٩/١٥.

(٥) في رحاب نهج البلاغة(٥) نهج البلاغة عبر قرون، عبد العزيز الطباطبائي(بحث منشور في مجلة تراثنا، العددان الثاني والثالث[٣٥،٣٦]، ١٤١٤هـ):١٥٩.

(٦) ينظر: الذريعة:٨٤/١٥ وشروح نهج البلاغة:٦٩.

(٧) ينظر:١٠٧/٢ ـ ١١٤.

الخطبة الثالثة من خطب (نهج البلاغة)[1]، ولكنه لم يثبت أن الشريف المرتضى قد أخذها منه وقام بتفسيرها؛ فهو أيضا كانت له طرق وأسانيد إلى رواية كلام الإمام علي(عليه السلام)[2]، وعليه فإن في عدِّ هذا التفسير من شروح النهج شيئا من التجوز، وعلى الرغم من ذلك قمت بقراءته فما وجدت فيه ما له صلة بهذا البحث.

٤. شرح نهج البلاغة، لأحمد بن محمد الوبري(حوالي ٥١٠هـ)، كان قديمًا من أهم مصادر الشارحين بعده، ولكنه اليوم مفقود[3].

٥. معارج نهج البلاغة، لظهير الدين أبي الحسن علي بن زيد البيهقي المعروف بفريد خراسان(٥٦٥هـ)، وهو مطبوع ومتداول، مكوّن من جزأين، قال في مقدمته:((ولم يشرح قبلي من الفضلاء السابقين هذا الكتاب بسبب موانع... وأنا المتقدّم في شرح هذا الكتاب، فمن أراد الزيادة على ذلك، فليزد، إن استطاع))[4]، بيد أنه اعتمد على شرح الوبري في أكثر من سبعين موضعًا[5].

٦. شرح نهج البلاغة، لضياء الدين أبي الرضا فضل الله بن علي الراوندي(بعد ٥٧١هـ) شرحه ((على نحو التعليق على نسخته من النهج التي كتبها بخطه))[6]، وقد ذكر الطهراني[7]، وحسين متقي[8] أنَّ في مكتبة المرعشي بقم نسخة مخطوطة لهذا الشرح، وزعم عبد العزيز

(١) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١/١٥١.

(٢) ينظر: في رحاب نهج البلاغة(ص):١٥٨.

(٣) ينظر: الذريعة:١٥/٧١ ونهج البلاغة عبر قرون(٦) شروحه حسب التسلسل الزمني، عبد العزيز الطباطبائي(بحث منشور في مجلة تراثنا، العدد الرابع[٣٧]، ١٤١٤هـ):١٥٢ ـ ١٥٣.

(٤) معارج نهج البلاغة، علي بن زيد البيهقي، تح: أسعد الطيب:١/٩٩ ـ ١٠٠.

(٥) ينظر: نفسه:١/٨٢ (مقدمة المحقق) ونهج البلاغة عبر قرون(٦):١٥٢ ، ١٦٥.

(٦) الذريعة:١٥/٨٧.

(٧) ينظر: نفسه:١٥/٨٨.

(٨) ينظر: معجم الآثار المخطوطة حول الإمام علي بن أبي طالب(عليه السلام) الدليل الببليوغرافي لـ (١٠٠٠٠) مخطوطة محفوظة في مكتبات العالم:٢١٦ .

الطباطبائي وجود نسخة أخرى في مكتبة المتحف الوطني العراقي[1]، لكنني حين قصدت المكتبتين لم أظفر بشيء، وقد أثبتُ جوابهما في لَحَق خاص[2].

٧. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، لقطب الدين سعيد بن هبة الدين الراوندي(٥٧٣هـ)، مطبوع بثلاثة أجزاء، وهو شرح لغوي وأدبي للكلمات والتراكيب المشكلة، وقد تعرض إلى قضايا نحوية كثيرة.

٨. المعارج في شرح نهج البلاغة، لقطب الدين الراوندي أيضا، ذكره الطهراني، وقال: ((ينقل عنه وعن شرحه الآخر الموسوم بـ (منهاج البراعة) قطبُ الدين الكيدري... كما ذكره (الروضات)))[3] يعني كتاب(روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات) لمحمد باقر الخوانساري(١٣١٣هـ) الذي ذكر أنَّ الكيذري(بعد٦١٠هـ) قد شرح نهج البلاغة ((بعد (المعارج) و(المنهاج) الذي كتبه قطب الدين الراوندي في شرح النهج))[4]، وواضح أنَّه لم ينسب للراوندي إلا (المنهاج)، بدليل قوله: الذي كتبه. مفردًا غير مثنى، وأنَّ الطهراني قد فهم العبارة بدلالة مغايرة؛ فـ((الصواب أن المعارج هو (معارج نهج البلاغة) للبيهقي فريد خراسان وليس للراوندي إلا شرح واحد))[5].

٩. شرح نهج البلاغة، لأفضل الدين الحسن بن علي بن أحمد الماه آبادي(٥٨٥هـ)، وهو مفقود[6].

---

(١) ينظر: في رحاب نهج البلاغة(ص):١٧١.

(٢) ينظر: صفحة رقم (١٨٢) من هذا البحث.

(٣) الذريعة:١١٧/٢٢.

(٤) ٢٧٤/٦.

(٥) نهج البلاغة عبر قرون(٧) شروحه حسب التسلسل الزمني، عبد العزيز الطباطبائي(بحث منشور في مجلة تراثنا، العددان الأول والثاني[٣٨،٣٩]، ١٤١٥هـ):٢٦٢.

(٦) ينظر: الذريعة:٧٦/١٥ وموارد ابن أبي الحديد في كتابه شرح نهج البلاغة، يحيى رمزي محسن:٦٤.

١٠. شرح نهج البلاغة، لأبي عبد الله محمد بن عمر الفخر الرازي(٦٠٦هـ)، لم يتمّه[1]، ولم يصل إلينا منه شيء.

١١. حدائق الحقائق في فسر دقايق أفصح الخلايق، لمحمد بن الحسين النيسابوري المشتهر بقطب الدين الكيذري[2](بعد٦١٠هـ)، وهو جزءان مطبوعان بعنوان(حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة)، لكن المؤلف نفسه يصرح بالعنوان الأول في مقدمة الكتاب قائلًا: ((رأيت أن اسم[3] هذا الشرح بحدائق الحقائق في فسر دقايق أفصح الخلايق))[4]، وقد أفاد الشارح من شرح الوبري وشرحي البيهقي والقطب الراوندي[5]، فجاء شرحه ((شرح أدبي لغوي كلامي، تطرق فيه إلى مسائل من شتى العلوم كالطب والفلك ونحوهما))[6].

١٢. مناهج نهج البلاغة، لقطب الدين الكيذري أيضا، قال عبد الزهراء الخطيب(١٤١٤هـ) بعد أن أورده مع شروح (نهج البلاغة): ((ذكره السيد أبو محمد الحسن الصدر في(تأسيس الشيعة ص٤١٧) و قد لخصه أبو علي الحسن بن محمد السبزواري في كتاب سماه (بهجة المناهج)))[7].

ذكر الصدر(١٣٥٤هـ) أن الحسن السبزواري (بعد٧٥٣هـ) له ((كتاب بهجة المناهج في تلخيص كتاب مناهج النهج للإمام قطب الدين الكيدري شارح نهج البلاغة))[8]، ولا أرى فيه ما يدل على أن كتاب الكيذري هذا شرح لـ(نهج البلاغة)؛ فمعلوم أن الكيذري قد شرَحَ النهج في كتابه (حدائق الحقائق) المذكور آنفًا، نعم إن (مناهج النهج) تصحيف وتحريف عن اسم كتاب

---

(١) ينظر: إخبار العلماء بأخبار الحكماء، علي بن يوسف القفطي، تع: إبراهيم شمس الدين:٢٢١.

(٢) أُختلف في نقل نسبته، أهي بالدال المهملة (الكيدري)، أم بالذال المعجمة (الكيذري). والصحيح أنَّها بالمعجمة نسبة إلى (كيذر) وهي قرية عند سبزوار بناحية بيهق. ينظر: حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة، قطب الدين الكيذري، تح: عزيز الله العطاردي:١/٦١ (مقدمة المحقق).

(٣) كذا في الأصل، والصواب: أن أسميَ.

(٤) ١/٧١.

(٥) ينظر: حدائق الحقائق:١/٦٠ (مقدمة المحقق).

(٦) نهج البلاغة عبر قرون(٧):٣٠٢.

(٧) مصادر نهج البلاغة وأسانيده:١/٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(٨) تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام:٤١٧.

ألفه الكيذري بالفارسية عنوانه الكامل (مباهج المهج في مناهج الحجج) وموضوعه سيرة النبي الأكرم(صلى الله عليه وآله وسلم) والأئمة الأطهار (عليهم السلام)، وقد لخّصه السبزواري في سنة ٧٥٣هـ بكتاب اسمه (بهجة المباهج)[١].

١٣. أعلام نهج البلاغة، لعلي بن ناصر السرخسي(بعد٦٢٢هـ)، مطبوع صغير قائم على انتقاء المقاطع الغامضة من النهج وتفسيرها لغويًا، واستعان السرخسي بالشرّاح قبله في كذا موضع، كالوبري والقطب الراوندي والكيذري[٢].

١٤. المعارج في شرح نهج البلاغة، للسرخسي أيضًا، ذكره محسن الأمين العاملي(١٣٧١هـ)[٣]، وعنه نقل الخطيب[٤]، ولم يُورد أي منهما شيئا يعرّفنا بهذا الشرح أو بمكان وجوده، وليس من أحد سواهما يرى أن للسرخسي شرحين.

١٥. شرح نهج البلاغة، ليحيى بن أبي طالب بن ظافر البخاري الحلبي(٦٣٠هـ)، ألّفه في ستة مجلدات[٥] كلها من التراث المفقود[٦].

١٦. شرح نهج البلاغة، للحسن بن محمد بن الحسن الصغّاني اللغوي المشهور(٦٥٠هـ)، ولو وصلنا لكان مصدرًا مهمًا في اللغة، لكنه مفقود ولا يعرف له أثر[٧].

١٧. شرح نهج البلاغة، لعز الدين عبد الحميد بن محمد بن أبي الحديد المعتزلي(٦٥٦هـ)، مطبوع بعشرين مجلدًا، يمثل موسوعة شاملة في السيرة واللغة والأدب والتاريخ وعلم الكلام

(١) ينظر: نهج البلاغة عبر قرون(٧):٣١٦

(٢) ينظر: أعلام نهج البلاغة، علي بن ناصر السرخسي، تح: عزيز الله العطاردي:٢٥ (مقدمة المحقق).

(٣) ينظر: أعيان الشيعة، تح: حسن الأمين:٣٢٥/١٢.

(٤) ينظر: مصادر نهج البلاغة وأسانيده:٢٢٣/١.

(٥) ينظر: لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني:٣٢٣/٦ والذريعة:٩٣/١٥ ـ ٩٤.

(٦) ينظر: موارد ابن أبي الحديد:٦٤

(٧) ينظر: الذريعة:٩٦/١٥ وموارد ابن أبي الحديد:٦٤.

وغير ذلك، وهو((من أشهر الشروح، وأكثرها انتشارا، وأغزرها مادة، وأكثرها فائدة))[1].

١٨. شرح نهج البلاغة، لرضي الدين أبي القاسم علي بن موسى الطاووسي المشتهر بالسيد علي بن طاووس(٦٦٤هـ)[2]، ((ومما يؤسف له أن هذا الشرح لا يعرف منه إلا اسمه ككثير من شروح (نهج البلاغة) التي عاث بها الزمن، ولعبت بها الأيدي الأثيمة))[3].

١٩. شرح نهج البلاغة، لعلي بن أنجب بن عثمان البغدادي المعروف بابن الساعي(٦٧٤هـ)[4]، لم أهتد إلى ما يشير إلى محل وجوده فالراجح أنه مفقود.

٢٠. شرح نهج البلاغة (مصباح السالكين)، لكمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني(٦٨٩هـ)، مطبوع بخمسة مجلدات، وهو شرح قيم، يكشف عن مقدرة مؤلفه العقلية في تنظيم الأفكار والأدلة، واستنباط الحجج المقنعة.

٢١. شرح نهج البلاغة الوسيط، لابن ميثم البحراني أيضا، وهو المسمى (اختيار مصباح السالكين) بحسب زعم الدكتور محمد هادي الأميني محقق الاختيار[5]، وهذا ما لا أظنه، بل إنني أرجح أن ليس للبحراني غير شرحين هما: (مصباح السالكين) المتقدم، واختياره الصغير الذي سيأتي ذكره، وذلك للأدلة الآتية:

أ- القول بأن للبحراني ثلاثة شروح مبني على ما ذكره سليمان الماحوزي(١١٢١هـ) في (السلافة البهية) بعد ما أشار إلى شرحي البحراني الكبير والصغير أنَّه سمع ((من

---

(١) مصادر نهج البلاغة وأسانيده:٢٣٢/١.

(٢) ينظر: كشف الحجب والأستار عن أسماء الكتب والأسفار، إعجاز حسين الكنتوري:٣٥٩ وأعيان الشيعة:٣٤١/٢.

(٣) مصادر نهج البلاغة وأسانيده:٢٤١/١.

(٤) ينظر: تاريخ علماء بغداد المسمى منتخب المختار، محمد بن رافع السلامي، تص: عباس العزاوي:١١١ ومصادر نهج البلاغة وأسانيده:٢٤١.

(٥) ينظر: اختيار مصباح السالكين من كلام مولانا وإمامنا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام (شرح نهج البلاغة الوسيط)، ابن ميثم البحراني، تح: د.محمد هادي الأميني:٢٧ ـ ٢٨ ، ٣٠ (مقدمة المحقق).

بعض الثقات أن له شرحًا ثالثًا على كتاب نهج البلاغة))[١]، ولا يمكن الوثوق والتسليم لهذا، فربما يكون ثقة الماحوزي قد عدّ كتاب (شرح المئة كلمة لأمير المؤمنين(عليه السلام)) للبحراني كذلك شرحًا لـ(نهج البلاغة)[٢]، بخلاف ما يرى الماحوزي نفسه في مؤلَّف آخر له[٣]، ومن تابعه[٤] أن لابن ميثم ثلاثة شروح على النهج، وشرحًا على المئة كلمة.

ب- ألّف البحراني (مصباح السالكين) بطلب من علاء الدين الجويني(٦٨١هـ) حاكم بغداد آنذاك[٥] الذي عاد وسأل البحراني أن يلخص الكتاب لولديه: نظام الدين محمد، ومظفر الدين علي[٦]، ولم تذكر لنا المصادر علة ثالثة لتأليف البحراني شرحًا ثالثًا.

ت- ليس في مخطوطة كتاب(اختيار مصباح السالكين)[٧] ما يُشير إلى أنه (شرح نهج البلاغة الوسيط)، إنما هو اجتهاد من محقق الكتاب، أو من جانب بعض القائمين على الخزانات التي احتفظت بالمخطوطة.

ث- لو كان (اختيار مصباح السالكين) على صُغر حجمه هو الشرح الوسيط إذن كيف يكون الشرح الصغير؟؛ فإنَّ اختيار المصباح الذي بين أيدينا شرح مختصر لـ(نهج البلاغة) لا يمكن اختصاره أكثر.

٢٢. شرح نهج البلاغة الصغير، للبحراني أيضا، وهو ـ على ما تقدم تفصيله ـ (اختيار مصباح السالكين) المطبوع في جزء واحد، عمد فيه المؤلف إلى تلخيص شرحه الكبير، وانتهى منه عام ٦٨١هـ[٨].

---

(١) السلافة البهية في الترجمة الميثمية(مطبوع ضمن كتاب(الكشكول) ليوسف بن أحمد البحراني):٣٨/١ وينظر: اختيار مصباح السالكين:٢٨ (مقدمة المحقق).

(٢) ينظر: الذريعة:٩٢/١٥.

(٣) ينظر: فهرست علماء البحرين، تح: فاضل الزاكي:٦٠.

(٤) ينظر: أعيان الشيعة:٣٤١/٢ ومصادر نهج البلاغة وأسانيده:٢٤٣/١ ـ ٢٤٤ وشروح نهج البلاغة:٨٧.

(٥) ينظر: شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني:٢٢/١.

(٦) ينظر: اختيار مصباح السالكين:٤٨ والذريعة:٩١/١٥.

(٧) توجد المخطوطة في مكتبة أمير المؤمنين(عليه السلام) في النجف الأشرف بتسلسل:١٠/١٠٣(أدب)، رقم٣٤.

(٨) ينظر: اختيار مصباح السالكين:٦٨٥.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٢٣. حواش على نهج البلاغة، لأحمد بن الحسن الناوندي (من أعلام القرن السابع الهجري)، وهي من تقريرات أستاذه جمال الدين محمد بن الناصر الوراميني(بعد٦٦١هـ) [1]، ولا أثر لهذه الحواشي في عصرنا الحاضر.

وبعد هذه الإطلالة السريعة على ما ذكرته الكتب من شروح (نهج البلاغة) حتى نهاية القرن السابع الهجري يتبين أن دراستي هذه ستكون في سبعة شروح فقط، هي: (معارج نهج البلاغة) للبيهقي، و(منهاج البراعة) لقطب الدين الراوندي، و(حدائق الحقائق) للكيذري، و(أعلام نهج البلاغة) للسرخسي، وشرح ابن أبي الحديد المعتزلي، و(شرح نهج البلاغة) و(اختيار مصباح السالكين) لابن ميثم البحراني.

---

(١) ينظر: الغدير في الكتاب والسنة والأدب، عبد الحسين الأميني، تح: مركز الغدير للدراسات الاسلامية:٢٥٨/٤ ـ ٢٥٩ وشروح نهج البلاغة:١٠٢.

مدخل:

لم يكن مفهوم (العُمدة) مجهولًا عند سيبويه (١٨٠هـ) وإن لم يصرح بلفظه إذ قال: ((هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً.))[١] لأن المسند والمسند إليه هما ما أطلق عليهما النحاة فيما بعد مصطلح (العمد) فهما ((اللوازم للجملة، والعمدة فيها، والتي لا تخلو منها)) [٢] والنظام النحوي للغة العربية يقتضي في اقل قدر من الكلام المفيد وجود عمدتين هما: المسند والمسند إليه، سواء أكان وجودهما لفظيًا أم تقديريًا.[٣] جاء في كتاب (المساعد): ((العمدة عبارة عمّا لا يتم الكلام دونه لفظًا أو تقديرًا))[٤] ومفهوم العمدة عند السيوطي (٩١١هـ) ((عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به وجعل إعرابه الرفع))[٥].

ومن الناحية الشكلية نجد ((مرتبة العمدة قبل مرتبة الفضلة))[٦] في ترتيب مكونات الجملة الجملة العربية، ما دعا ابن هشام (٧٦١هـ) إلى إطلاق تعبير (صدر الجملة) ومراده((بصَدْر الجملة المسنَدُ أو المسنَدُ إليه؛ فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف))[٧].

نخلص من هذا العرض الموجز إلى مجموعة من خصائص العمد في الجملة العربية:

١. أنّ العمد محل الإسناد، ولا يكون في غيرها.

---

(١) كتاب سيبويه:٢٣/١.

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش النحوي:٧٤/١.

(٣) ينظر: بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف:٣٥.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تح: د.محمد كامل بركات:٢٠٠/١.

(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: د.عبد العال سالم مكرم وغيره:٣/٢.

(٦) البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم:٣١٠/١.

(٧) مغني اللبيب:٣٩/٢.

٢. لا يُستغنى عن العمد في إنتاج أية جملة؛ فـ((لا يمكن أن يتألف كلام من دون عمدة مذكورة أو مقدرة))[١].

٣. الرفع أصل في العمد ما لم يعرض لذلك الأصل عارض كدخول النواسخ، والفعل خارج عن هذه القاعدة؛ ((إذ أصل جميع الأفعال البناء))[٢].

٤. أنَّ للعمدة حق الصدارة في الجملة، ولكنها قد تتأخر بسبب دواعٍ يقصدها المتكلم.

ولما كانت العمد منحصرة في المسند والمسند إليه قُسم هذا الفصل على ثلاثة مباحث: الأول: خاص بالاحتمال في المسند إليه، والثاني: بالاحتمال في المسند، وجُعل الثالث لما يُحتمل فيه المسند والمسند إليه.

(١) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل السامرائي:٧.

(٢) شرح الرضي على الكافية، تص: يوسف حسن عمر:٥٢/١.

المبحث الأول: الاحتمال في المسند إليه

أولًا: المبتدأ وما أصله مبتدأ:

حدَّ النحويون[١] المبتدأ بأنه ((الاسم المجرد من عامل لفظي غير المزيد ونحوه مخبرا عنه أو وصفا سابقا رافعا لمنفصل كاف))[٢]، وظل هذا الحد يُتناقل حتى وصل إلى المحدثين، فعباس حسن ـ مثلا ـ حدّ المبتدأ بحد مستمد من الحد المتقدم هو: ((اسم مرفوع في أول جملته، مجرد من العوامل اللفظية الأصلية، محكوم عليه بأمر. وقد يكون وصفًا مستغنيًا بمرفوعه في الإفادة وإتمام الجملة))[٣].

والمقصود بـ(ما أصله مبتدأ) هو المبتدأ الذي سُلطت عليه إحدى ((نواسخ الابتداء، وهي قسمان: أفعال، وحروف، فالأفعال: كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وظن وأخواتها، والحروف: ما وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس، وإن وأخواتها))[٤].

وفي شروح النهج حتى نهاية القرن السابع الهجري نجد الشواهد الاحتمالية الخاصة بخطب الإمام علي (عليه السلام) لم تستوفِ جميع جزئيات عنوان (المبتدأ وما أصله مبتدأ) إذ لم يطل الاحتمال مبتدأ نُسخ ابتداؤه بواحد من الأفعال النواسخ ولا بـ(ما) أو إحدى أخواتها من الحروف. ومما ورد محتملًا قوله (عليه السلام) في أهل الضلالة: ((**وَتَعْوِيلُهُمْ فِي اَلْمُهِمَّاتِ عَلَى آرَائِهِمْ كَأَنَّ كُلَّ اِمْرِئٍ مِنْهُمْ إِمَامُ نَفْسِهِ**))[٥] فعلى هذه الهيأة ـ الفتح في (كل) مسبوقة بـ(كأن) ـ روى الشراح هذا المقطع،[٦] وجاء ابن أبي الحديد برواية ثانية من دون(كأن)، وفيها الضمة

---

(١) ينظر: اللمع في العربية، أبو الفتح ابن جني، تح: د.سميع أبو مغلي:٢٩ وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك الأندلسي، تح: محمد كامل بركات:٤٤.

(٢) همع الهوامع:٢/٥.

(٣) النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة:١/٤٤٢.

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد:١/٢١٠.

(٥) شرح نهج البلاغة (المعتزلي):٦/٣٨٤ (خ/٨٧).

(٦) ينظر: منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، قطب الدين الراوندي، تح: عبد اللطيف الكوهكمري:١/٣٦٦ وحدائق الحقائق:١/٤٢٢ وشرح نهج البلاغة (البحراني):٢/٣١٦ واختيار مصباح السالكين:٢١١.

علامة (كل)، وهي الحسنى عنده[١] وعليه فإنه يُحتمل في إعراب (كل) النصب اسمًا لـ(كأن) والرفع مبتدأ خبره (إمام نفسه).

ونحن بإزاء هذين الاحتمالين لا يسعنا الاحتكام إلى قوة إحدى الروايتين أو ضعفها ولاسيما إذا عرفنا أنَّ الرواية التي رجحها المعتزلي قد أوردها ثقة الإسلام الكليني (٣٢٩هـ) بسند مرفوع عن الإمام الصادق(عليه السلام)[٢].

وعلى الرغم من ذلك نستطيع ترجيح الرواية الأولى ـ إثبات (كأن) ونصب (كل)ـ؛ فالتشبيه مما تقتضيه العبارة؛ لأنَّ المتجبّر وإن توهم أنَّه إمام نفسه فذلك لا يخرجه عن كونه مأمومًا بإمام في الواقع الفعلي؛ إذ إن إمامة الإمام أمر مفترض على كل مكلف غير معصوم سواء أرضي بذلك أم لم يرضَ، وتعقّله أم توهم غيره[٣]، وإنَّ غاية ما ينتج عن هذا التوهم التشبه بمن لا إمام له.

ومن الشواهد الأخرى قوله (عليه السلام) في ذم أصحابه المتقاعسين عن الجهاد: ((**لاَ أَبَا لِغَيْرِكُمْ مَا تَنْتَظِرُونَ بِنَصْرِكُمْ وَالْجِهَادِ عَلَى حَقِّكُمْ الْمَوْتَ أَوِ الذُّلَّ لَكُمْ**))[٤] فقد اُختلِف في تحليل (أبا) لينتج عنه احتمالان:

١. أنَّ (أبا) مضاف إلى (غيركم) بدليل إثبات الألف وإنما أقحمت اللام مزيدة مؤكدة[٥] ويُفهم من عبارات ابن أبي الحديد انه حمل هذا الوجه على ما قاله النحويون في (لا أبا

(١) ينظر: شرح نهج البلاغة (المعتزلي):٦/٣٨٦.

(٢) ينظر: الكافي، تص: علي أكبر الغفاري:٨/٦٤.

(٣) ينظر: تلخيص الشافي، أبو جعفر الطوسي، تع: حسين بحر العلوم:١/٧٨. وقال الإمام علي (عليه السلام) : ((إِنَّهُ لاَ بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ أَمِيرٍ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ يَعْمَلُ فِي إِمْرَتِهِ الْمُؤْمِنُ وَيَسْتَمْتِعُ فِيهَا الْكَافِرُ)). شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٢/٣٠٧ (خ/٤٠).

(٤) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٠/٦٧ (خ/١٨١).

(٥) ينظر: نفسه١٠/٦٨ وشرح نهج البلاغة(البحراني)٣/٣٥١.

لك)[1]، إذ قال: ((الأفصح لا أب بحذف الألف كما قال الشاعر:

أبي الإسلام لا أبَ لي سواه إذا افتخروا بقيس أو تميم

وأما قولهم لا أبا لك بإثباته فدون الأول في الفصاحة كأنهم قصدوا الإضافة وأقحموا اللام مزيدة مؤكدة كما قالوا:

يا تيم تيم عدي

وهو غريب؛ لأنَّ حكم (لا) أن تعمل في النكرة فقط، وحكم الألف أن تثبت مع الإضافة، والإضافة تعرف، فاجتمع فيها حكمان متنافيان فصار من الشواذ))[2]. فهو يستدل على أنَّ (لا أب) أفصح من (لا أبا) بشاهد تضمن (لا أب لي) .

ويُلاحظ على قول الشارح الآتي:

أ- ذهب جمهور النحويين إلى أنَّ (غير) لا تُعرف بإضافتها إلى المعرفة وذلك لفرط إبهامها[3]. فإضافة (أبا) إلى (غير) في خطبة الإمام ﷺ للتخصيص لا للتعريف، ولم يمنع النحاة أن يكون اسم (لا) مخصصًا، إنما الكلام وقع في كون الاسم معرفة[4].

ب- لو سلمنا جدلًا أنَّ (غيركم) معرفة، وأنَّه لا فرق بين التعبيرين: (لا أبا لك) و(لا أبا لغيركم) ؛ يكون الجواب عن ما ذهب إليه المعتزلي قول ابن هشام على الإضافة المحضة: ((ومعنوية لأنَّها أَفادت أمرًا معنويًا وهو تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة، نحو غُلاَمُ زيدٍ. وتخصيصه إن كان نكرة، نحو غلامُ امرأةٍ. اللهم إلا في مسألتين فإنه لا يتعرف ولكن يتخصص...

(١) ينظر: المقتضب، أبو العباس المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة :٣٧٣/٤ ـ ٣٧٦ والأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي:٣٨٨/١ ـ ٣٩٠.

(٢) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٦٨/١٠.

(٣) ينظر: المقتضب:٢٨٩/٤ وشرح المفصل(ابن يعيش):١٢٥/٢.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية:١٧٩/٢ وهمع الهوامع:١٩٦/٢ ـ ١٩٨.

الثانية أن يكون المضاف في موضع مستحق للنكرة كأن يقع حالًا أو تمييزًا أو اسمًا للا النافية للجنس...كقولك لاَ أَبَا لِزَيْدٍ))[1] فالإضافة ما تزال في حيّز التخصيص.

ت- أين ابن أبي الحديد في قوله هنا: الأفصح لا أب بحذف الألف، من قوله هو نفسه في الأمير(عليه السلام): ((هو(عليه السلام) إمام الفصحاء وسيد البلغاء وفي كلامه قيل: دون كلام الخالق وفوق كلام المخلوقين ومنه تعلم الناس الخطابة والكتابة))[2]. فهل إمام الفصحاء لا يقول الأفصح؟!

٢. أنَّ الألف في (أبا) مزيدة لاستثقال أربع حركات،[3] ولكن هذا الاحتمال لا يقوى أمام ما أثبته الدرس الصوتي الحديث من أن الألف حركة طويلة وما قبلها ساكن[4].

ويلمح الباحث وجود مناسبة صوتية للمعنى بين مد صوت الألف وما يتميز به من سعة في المخرج وبين تأوه الإمام (عليه السلام) وتوجّعه من خذلان أصحابه له، فكان النص بهذه المناسبة أكثر قدرة على توصيل المراد.

وليس بعيدًا عن (لا) النافية واسمها نجد أنَّ اختلاف الرواية في قوله (عليه السلام): ((**وَإِنَّكُمْ إِنْ لَجَأْتُمْ إِلَى غَيْرِهِ حَارَبَكُمْ أَهْلُ الْكُفْرِ ثُمَّ لاَ جَبْرَائِيلَ وَلاَ مِيكَائِيلَ وَلاَ مُهَاجِرِينَ وَلاَ أَنْصَارَ يَنْصُرُونَكُمْ**))[5]. يؤدي إلى إيجاد احتمالين في إعراب (جبرائيل) والمعطوفات بعده، فقد روي النص بنصبها على أنها أسماء (لا) النافية للجنس، ولم يضر في ذلك تعريف الأولين فـ((هو جائز على التشبيه بالنكرة كقولهم: معضلة ولا أبا حسن لها))[6]، وكان الراوندي قد احتمل هذه

(١) شرح شذور الذهب، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد:٣٢٧ ـ ٣٢٨.

(٢) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١/٢٤ (المقدمة).

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة (البحراني):٣/٣٥١

(٤) ينظر: الأصوات اللغوية، د.إبراهيم أنيس:٣٧ ـ ٤١.

(٥) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٣/١٧٩ ـ ١٨٠ (خ/٢٣٨).

(٦) نفسه:١٣/١٨٢.

الرواية[١] وتبعه الكيذري[٢] وهي الرواية المشهورة عند المعتزلي[٣] والتي اختارها البحراني[٤] ولكن هذا الوجه هو الأبعد عن مذهب النحويين لأن اسم (لا) النافية للجنس ((إن كان معرفة وجب الإلغاء، ولزم أن تتكرر)) [٥] ولأنَّ اللازم (التكرار) واقع، فالملزوم (الإلغاء) متحقق، وهذا ما عليه الرواية الأخرى أي: أنَّ الرفع حكم الجميع[٦].

وأما قياس الشاهد في الخطبة على قولهم: معضلة ولا أبا حسن لها، فلا وجه له؛ لأن (لا) في الخطبة مكررة وفي القول لم تتكرر، فالأمر مختلف.

ثانيًا: الفاعل وما ناب عنه:

ذكر ابن يعيش (٦٤٣هـ) ((أن الفاعل في عرف النحويين: كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندتَ ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم. ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواء، وبعضهم يقول في وصفه: كل اسم تقدمه فعل غير مغيّر عن بنيته وأسندتَ ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم))[٧].على أن الفاعل قد يُسند أو يُنسب إلى الوصف المشتق من الفعل، لذا حد الأشموني(٩٠٠هـ) الفاعل بأنه ((الاسم الذي أُسند إليه فعل تام أصلي الصيغة أو مؤول به؛ كمرفوعي الفعل والصفة في قولك: أتى زيد منيرًا وجهه ونعم الفتى))[٨].

---

(١) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٢٦٦/٢.

(٢) ينظر: حدائق الحقائق:٣٥٩/٢.

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٨٢/١٣.

(٤) ينظر: شرح نهج البلاغة (البحراني):٢٨٠/٤ و اختيار مصباح السالكين:٤٦٢.

(٥) التوطئة، أبو علي الشلوبين، تح: د.يوسف أحمد المطوع:٣١٣ وينظر: همع الهوامع:٢٠٦/٢.

(٦) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٢٦٦/٢ وحدائق الحقائق:٣٥٩/٢ وشرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٨٢/١٣.

(٧) شرح المفصل(ابن يعيش):٧٤/١.

(٨) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد :١٦٨/١.

وربما ((يُترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي... فينوب عنه المفعول به فيما له من رفع وعمدية ووجوب تأخير وامتناع حذف وينزل منزلة الجزء)) [١] فيُعبّر عن ذلك المفعول بـ(نائب الفاعل) .

ومن الاحتمال في الفاعل ما نجده في قول الإمام (عليه السلام) في الذات الإلهية المقدسة: ((**اَلَّذِي لاَ يُدْرِكُهُ بُعْدُ اَلْهِمَمِ وَلاَ يَنَالُهُ غَوْصُ اَلْفِطَنِ**)) [٢] فللشراح في فاعلي الفعلين (يُدرك، وينال) ثلاثة احتمالات:

١. أنَّ إسناد (يدركه) إلى (بعد الهمم) وكذلك إسناد (يناله) إلى (غوص الفطن) على سبيل المجاز لا الحقيقة؛ لعلاقة السببية، أي: لا يُدرك ببعد الهمم، ولا ينال بغوص الفطن. كما يقال: قتل السم فلانًا، أي: قُتل فلان بالسم[٣].
٢. أنَّ ((البعد والغوص مصدران بمعنى الفاعل والمصدر يوضع مكان الفاعل للمبالغة، كقولهم «هو عدل» أي عادل...فيكون المعنى: لا يدركه العالم البعيد الهمم فكيف الجاهل. وحذف الموصوف كثير في كلامهم ، فكأنه رد على المشبهة فيما تزعم من إسراء اللّه بمحمد (صلى الله عليه وآله) إلى ما فوق السماوات السبع إلى الأفق الأعلى من أنه رأى ربه هناك))[٤]. ورده المعتزلي بأنَّ ((المصدر الذي جاء بمعنى الفاعل ألفاظ معدودة لا يجوز القياس عليها ولو جاز لما كان المصدر هاهنا بمعنى الفاعل لأنه مصدر مضاف والمصدر المضاف لا يكون بمعنى الفاعل و لو جاز أن يكون المصدر المضاف بمعنى الفاعل لم يجز أن يحمل كلامه (عليه السلام) على الرد على من أثبت أن البارئ سبحانه مرئي لأنه ليس في الكلام نفي الرؤية أصلا. وإنما غرض الكلام نفي معقوليته سبحانه))[٥].

---

(١) همع الهوامع:٢٦٣/٢.

(٢) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٥٧/١ (خ/١).

(٣) ينظر: حدائق الحقائق:١١٥/١ وشرح نهج البلاغة(البحراني):١٥١/١٣.

(٤) منهاج البراعة(الراوندي):٣٠/١ وينظر: حدائق الحقائق:١١٥/١.

(٥) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٦٩/١.

٣. أن يكون الفاعلان محذوفين وأُقيم ما اضيفا إليهما مقامهما، والتقدير: لا يدركه صاحب أو ذو بعد الهمم، ولا يناله صاحب أو ذو غوص الفطن[١].

ويرجّح الباحث الاحتمال الأول؛ لأنه أقرب للأداء البياني الرفيع الذي عُرفت به خطب الأمام علي (عليه السلام)، زيادة على أنّه لا يستلزم عدولًا باللفظ، ولا تقدير محذوف. فإن قلت: هذا الترجيح مردود بقول بعض النحويين: ((أن الأصل الحقيقة، والمجازُ خلاف الأصل؛ فإذا دار اللفظ بين احتمال المجاز واحتمال الحقيقة فاحتمالُ الحقيقة أرجح.))[٢] قلت: هذا إذا كان التوصل إلى احتمال الحقيقة يتم بظاهر اللفظ من دون اللجوء إلى عدل أو تقدير، وإلا فالأمر موكول إلى القرائن والتحليل السياقي؛ لأن ظاهر اللفظ أصل أيضًا لا يُحاد عنه بلا سبب وجيه.

وقد يكون قوام الاحتمال خلافًا نحويًا، فابن ميثم البحراني يحتمل في فاعل (راعني) من قوله(عليه السلام) واصفًا حال مبايعته للخلافة: ((**فَمَا رَاعَنِي إِلاَّ وَالنَّاسُ إِلَيَّ كَعُرْفِ الضَّبُعِ يَنْثَالُونَ عَلَيَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ**)) [٣] احتمالين: الأول: أنّه الجملة الاسمية التي مبتدؤها (الناس)وخبره محذوف دلّ عليه متعلقه (إليَّ)، تقديره: مقبلون أو نحوه، وهذا مقتضى مذهب الكوفيين الذين جوزوا كون الجملة فاعلاً. والثاني: أنّه ما دلت عليه الجملة، والتقدير: فما راعني إلا إقبال الناس إليَّ، لأن البصريين منعوا أن يكون الفاعل جملة[٤].

وهناك رأي ثالث في مثل هذه الحالة ذهب إليه الزمخشري (٥٣٨هـ) عند تفسيره قوله تعالى:â Œê / Ì B Mç; #‰/ ‘ $B ï‰è/ ‘ $ßϑ(ã ÏM»ƒ Ÿ9 ó ¼ç Ÿ2ãá ¼ç Ÿ2ãá ¼ç Ÿ2ãá [يوسف/٣٥][٥] واختاره أمين الرعايا

(١) ينظر: حدائق الحقائق:١/١١٥.

(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تص: محمد أبو الفضل إبراهيم وغيره: ١/٣٦١.

(٣) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١/٢٠٠ (خ/٣).

(٤) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):١/٣٢٥ واختيار مصباح السالكين:٩٦.

(٥) ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: عادل عبد الموجود وغيره:٣/٢٨٢.

الخوئي(١٣٢٤هـ) [١] ومحمد جواد مغنية(١٤٠٠هـ)[٢] في إعراب كلام الإمام علي(عليه السلام) المتقدم ومُفاد هذا الرأي هنا أنَّ ((فاعل راعني محذوف مدلول عليه بالفعل ، وجملة (والنّاس إليّ) حاليّة مبينة لهيأة المفعول ومفسّرة للمستثنى المحذوف... وتقدير كلام الإمام (عليه السلام) على ما ذكرنا: ما راعني رايع إلاّ حالة أعني كون النّاس رسلا إليّ))[٣] وإنما أوردت هذا الاحتمال لأني أجد فيه الوجه الأنسب للأخذ من حيث دلالته التي تنسجم والمقام، وإنه الأوفق بالنظر إلى حد الفاعل ومعناه.

وتطالعنا في الخطب الشريفةشواهد يحتمل اللفظ فيها أن يكون فاعلًا ونائبًا للفاعل كقوله(عليه السلام) في الاستسقاء: ((**نَدْعُوكَ حِينَ قَنَطَ اَلْأَنَامُ وَمُنِعَ اَلْغَمَامُ**))[٤] فـ(الغمام) إمّا فاعل الفعل (مَنع) المبني للمعلوم على رواية، والمفعول محذوف، أي: مَنع الغمامُ المطرَ[٥]. وإمّا نائب فاعل؛ لأن الفعل مبني للمجهول على رواية أخرى[٦] تبدو الأقرب؛ لأنها تُنبئ عن حُسن تعبير الإمام علي(عليه السلام) في الدعاء، وأنه ((لم يضف المنع إلى اللّه الذي هو الفاعل لذلك تأدبًا وإعلامًا بأن اللّه لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم فكأنهم هم المغيرون))[٧].

---

(١) ينظر: منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة(الخوئي):٣/٨٩ ـ ٩٠.

(٢) ينظر: في ظلال نهج البلاغة محاولة لفهم جديد:١/٩٥.

(٣) ينظر: منهاج البراعة(الخوئي):٣/٨٩ ـ ٩٠.

(٤) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٧/٢٦٢ (خ/١١٤).

(٥) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٢/١٨ وحدائق الحقائق:١/٥٥٥ وشرح نهج البلاغة(المعتزلي):٧/٢٦٦.

(٦) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٢/١٨ وحدائق الحقائق:١/٥٥٥ وشرح نهج البلاغة(المعتزلي):٧/٢٦٦ وشرح نهج البلاغة(البحراني):٣/١٠٠واختيار مصباح السالكين:٢٧١.

(٧) منهاج البراعة(الراوندي):٢/١٨.

ثالثًا: ما يحتمل المبتدأ والفاعل:

جاء في خطبة للإمام (عليه السلام) يذم فيها المنافقين من أصحابه: ((**لِلَّهِ أَنْتُمْ أَمَا دِينٌ يَجْمَعُكُمْ وَلاَ حَمِيَّةٌ تَشْحَذُكُمْ**))[1] ولابن أبي الحديد هنا وقفة نحوية يقول فيها: ((ارتفاع دين على أنه فاعل فعل مقدر له أي: أما يجمعكم دين يجمعكم. اللفظ الثاني مفسر للأول كما قدرناه بعد إذا في قوله سبحانه: â ÎÐ$#ÉÌ ¡¡KÚ$ÒÐ±Ð)Ð6á [الانشقاق/١] ويجوز أن يكون حمية مبتدأ والخبر محذوف تقديره أما لكم حمية))[2]. والمفهوم من هذا النص أنَّ في إعراب (حمية) احتمالين: أحدهما: كإعراب (دين)، فاعل لفعل مقدر، وذلك بعد تقدير (أما) ثانية دلت عليها (أما) الواردة في الجملة المعطوفة عليها. والآخر: مبتدأ خبره محذوف.

ولا بأس بإيراد تعليق الخوئي على ما ذهب إليه المعتزلي وهو أن ((لزوم تقدير الفعل بعد أما إنما هو مُسلّم إن جُعل (أما) مركبة حرف عرض بمنزلة (لولا) ، لاختصاصها بالدّخول على الفعل كما أنّ إذا مختصّة بالدّخول عليه ، ولذلك اُحتيج إلى تقديره في الآية الشريفة، وأما إذا جعلنا الهمزة للاستفهام على سبيل الإنكار التوبيخي أو على سبيل التقرير و(ما) حرف نفى فلا حاجة إلى تقدير الفعل؛ لأنّ (ما) على ذلك (ماء) حجازية بمعنى (ليس)، ودين اسمها ويجمعكم خبرها. والظاهر من قول الشارح: أي ما يجمعكم أنه لا يجعلها حرف عرض وحينئذ فتقديره للفعل باطل ، ثمّ إنّ تجويزه كون حمية مبتدأ والخبر محذوفا فيه أنّ الأصل عدم الحذف مع وجود الجملة الصّالحة للخبريّة ، وإن أراد بالتجويز مجرّد الصحّة بالقواعد الأدبيّة فلا بأس به))[3]. ولي على هذا التعليق تعليق أقول فيه: يبدو أنَّ نسخة شرح ابن أبي الحديد التي راجعها الخوئي فيها سقط هو همزة (أما) من قوله: ((أي أما يجمعكم دين يجمعكم))؛ فإني قد راجعتُ أكثر من طبعة لهذا الكتاب فوجدت النص على ما مرّ آنفًا، أي: بإثبات الهمزة، وبهذا يتبدد التناقض الذي توهمه الخوئي في رأي المعتزلي ، فالأخير لا يرى في (أما) إلا أداة عرض لا يليها غير فعل.

---

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٦٧/١٠ (خ/١٨١).

(٢) نفسه:٧٠/١٠.

(٣) ينظر: منهاج البراعة(الخوئي):٢٣٦/١٠.

وإن كان الخوئي قد جانب الصواب في هذا الموضع ـ لا لقصور في علمه، وإنما بسبب بدائية أدوات البحث المتوافرة في زمانه ـ فأنه ليس بعيدًا عنه فيما يراه بخصوص (حمية) وخبرها.

وهذا شاهد آخر منشأ الاحتمال فيه الوقف والاستئناف، وهو قوله(عليه السلام): ((**إِنَّ اَلْمَرْءَ إِذَا هَلَكَ قَالَ اَلنَّاسُ مَا تَرَكَ وَقَالَتِ اَلْمَلاَئِكَةُ مَا قَدَّمَ لِلَّهِ آبَاؤُكُمْ فَقَدِّمُوا بَعْضاً يَكُنْ لَكُمْ قَرْضاً وَلاَ تُخْلِفُوا كُلاًّ فَيَكُونَ فَرْضاً عَلَيْكُمْ**))[1] فـ(آباؤكم) مبتدأ خبره (لله) إذا وُقف بالكلام على (قدّم) فتتكون جملة اسمية مستقلة منفصلة عمّا قبلها، وقد اجمع الشراح على اختيار هذا الوجه[2] إلا السرخسي فإنَّه على الرغم من تجويزه إياه ذهب إلى أنَّ الكلام جملة واحدة فيصير (آباؤكم) فاعل الفعل (قدّم)[3].

ويمكن ترجيح ما اختاره الشراح بالآتي:

١. أنَّ في النص موازنة معنوية بين (ما ترك) و(ما قدّم) وهذه الموازنة تقتضي أن يكون الفاعل مفردًا واحدًا للفعلين كليهما، وهو المرء الهالك الذي عليه مدار الكلام. ومن غير المناسب أن يُسند (قدّم) إلى (آباؤكم) وهو جمع؛ لأنَّ ذلك خلاف السياق.
٢. زيادة على الموازنة المعنوية نلمح في الجملتين موازنة لفظية، لا تستقيم إن طالت الجملة الثانية؛ لأنَّ تلك الموازنة تتحقق بالوقوف على (قدّم) فتكون الألفاظ مساوية لألفاظ الجملة الأولى .

(١) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٣/١١ (خ/١٩٦).

(٢) ينظر: معارج نهج البلاغة:٦٤٠/١ و منهاج البراعة(الراوندي):٣٠٨/٢ وحدائق الحقائق:١٧٥/٢ وشرح نهج البلاغة(المعتزلي):٤/١١ وشرح نهج البلاغة(البحراني):٧/٤ واختيار مصباح السالكين:٣٩٤.

(٣) ينظر: أعلام نهج البلاغة:١٧٩.

المبحث الثاني: الاحتمال في المسند

أولًا: الخبر:

قال ابن مالك في الألفية:[١]

وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ كَاللَّهُ بَرٌّ والأَيَادِي شَاهِدَهْ

فالخبر((هو المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة)) [٢] في الجملة الاسمية التي قد يسبقها احد النواسخ فيتخذ من خبر المبتدأ بالأصل خبرًا له .

وإذا كان الخبر هو الجزء المتمم للفائدة والمكمل لمعنى الجملة فأي احتمال في إعرابه يكون مؤثرا في دلالة النص العامة، وهذا ما نجده في قول الإمام علي (عليه السلام): ((**مَا هِيَ إِلاَّ اَلْكُوفَةُ أَقْبِضُهَا وَأَبْسُطُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلاَّ أَنْتِ تَهُبُّ أَعَاصِيرُكِ فَقَبَّحَكِ اَللَّهُ**))[٣] قال البحراني: ((واعلم أن الضمير في قوله: (ما هي إلا) للكوفة وإن لم يجرِ لها ذكر في اللفظ إلا أن تضجره من أهلها قبل ذلك، وخوضه في تدبيرها مرارًا، وحضورها في ذهنه يجري مجرى الذكر السابق لها، واقبضها خبر ثان لمبتدأ محذوف تقديره: أنا، ويُحتمل أن يكون هي ضمير القصة واقبضها خبر عن الكوفة ونظيره في الاحتمالين قوله تعالى:â.Ìl ×$ÿX Ç4 è9 ÇÈ R"#ãz ÏÌ=±ë 3ª á [المعارج/١٥،١٦]])) [٤] وبعد مراجعة ما ذكر في إعراب الآيتين الكريمتين[٥] اتضح أن للبحراني في إعراب محل جملة (اقبضها) احتمالين: أحدهما: أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: أنا، وتكون الجملة الاسمية هذه في محل رفع خبر ثان للضمير(هي) المراد به الكوفة. والآخر: أنه خبر عن الكوفة، والجملة الناتجة تكون خبرًا عن ضمير القصة (هي).

---

(١) متن الألفية:٩.

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد:١٢٤.

(٣) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٣٣٢/١ (خ/٢٥).

(٤) شرح نهج البلاغة(البحراني):١٩/٢ وينظر: اختيار مصباح السالكين:١٢٧

(٥) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تح: د. أحمد محمد الخراط:٤٥٥/١٠ ـ ٤٥٧.

والراجح عندي الثاني منهما؛ فلا أجد داعيا لتعدد الخبر وتقدير مبتدأ آخر على ما في الاحتمال الأول مادام في الثاني دلالة مناسبة تُستحصل من دون ذلك. ولكنا إذا تعدينا حدود القرن السابع الهجري نجد التستري (١٤١٥هـ) يرد على ما ذهب إليه البحراني، إذ يقول: ((قال ابن ميثم وتبعه الخوئي: «أقبضها وأبسطها» خبر ثان لقوله: «ما هي» أو خبر لـ (أنا) محذوف. قلت: بل بدل اشتمال لقوله: « الكوفة» نظير قوله تعالى: (Q#•s ¸ 7 Rqèó„) [البقرة/٢١٧] ولو كان خبرا ثانيا لكان معنى «ما هي إلاّ الكوفة» تاما وليس كذلك...وإنّما المراد: ما هي إلاّ قبض الكوفة وبسطها))[١].

ويمكننا أن نتبيّن في كلام التستري الملحوظات الآتية:

١. اتضح آنفًا أنَّ أحد الوجهين اللذين احتملهما البحراني في إعراب (اقبضها) هو كونها في محل رفع خبر عن (الكوفة)، لكن التستري تجاهل هذا ولم يشر إليه ما حمله على التخطئة.
٢. أنّه ((لم يثبت جمهور النحاة وقوع الجملة بدلًا سواء أكانت بدلا من المفرد أم بدلا من الجملة))[٢] ومن أجاز وقوعها منهم شرط لذلك أمورًا أوجب تحققها[٣] ولهذا يمكن القول: القول: إنَّ كون جملة (اقبضها) بدلًا من (الكوفة) ـ إن لم يكن ممنوعا ـ هو ضعيف في قواعد العربية.
٣. من قال: إنَّ (ما هي إلا الكوفة) كلام تام حتى يرده التستري؟ ففي احتمالي البحراني كلاهما محل جملة (اقبضها) خبر، والخبر عمدة، والعمدة لا يمكن الاستغناء عنها في إفادة معنى تاما ـ كما مر بنا[٤]ـ بل العكس حاصل، أي: (ما هي إلا الكوفة) كلام تام إذا حملنا (اقبضها) على البدلية، وهو مختار التستري؛ لأنَّ البدل تابع، والتوابع فضلات يمكن الاستغناء عنها.

---

(١) بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة، تح: مؤسسة نهج البلاغة:١٠/٤٧١.

(٢) إعراب الجمل وأشباه الجمل، د.شوقي المعري:١٢٨.

(٣) ينظر: مغني اللبيب:٢/٨٧.

(٤) ينظر: صفحة رقم (٢٢) من هذا البحث.

٤. أحسن التستري في بيان مقصود كلام الإمام ﷺ بيد أن هذا التأويل متحقق في الاحتمال الثاني للبحراني؛ لأنَّ أية جملة لها محل من الإعراب تكون بتأويل مفرد[١] سواء أكانت خبرا أم بدلا أو غير ذلك.

والشاهد الآخر على الاحتمال في الخبر قوله ﷺ مناجيًا ربّه: ((**أَنْتَ اَلْأَبَدُ فَلاَ أَمَدَ لَكَ**))[٢] فإن لتركيب (أنت الأبد) ((محملين أحدهما أن المراد به أنت ذو الأبد كما قالوا: رجل خال أي ذو خال... والمحمل الثاني أنه لما كان الأزل والأبد لا ينفكان عن وجوده سبحانه جعله ﷺ كأنه أحدهما بعينه كقولهم: أنتِ الطلاق لما أراد المبالغة في البينونة كأنها هي الطلاق نفسه)) [٣] أي: أنَّ في خبر المبتدأ وجهين: أحدهما: أنَّه محذوف وأقيم ما أضيف إليه مقامه، والتقدير: أنت ذو الأبد. والآخر: أنَّه لا حذف في الجملة وإنما وصف الرب بالأبد مبالغة بمجاز علاقته اللازمية، وهذا ما قرره البحراني بقوله: ((تقرير ذلك: أنه لما كان الأزل والأبد لازمين لوجود الله تعالى أطلق الأبد على وجوده مجازا للمبالغة في الدوام وكأن احدهما هو بعينه الآخر[٤]))[٥].

وأعتذرُ على عدم فهمي قوله ﷺ هذا، وأني لم أرجح أحد الاحتمالين فيه؛ بقول ابن أبي الحديد عليه: ((هذا كلام علوي شريف لا يفهمه إلا الراسخون))[٦]. فأنا لست منهم.

واكتفي بذكر طرف من معنى الأبد في المعجم والمظان العلمية، جاء في (تاج العروس): ((الأَبَدُ محرَّكَةً: الدَّهْرُ مُطلقاً وقِيل: هو الدَّهرُ الطَّويلُ الّذي ليس بمحدودٍ))[٧]. ويقال على الله

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية:٤/٢٤٢ ـ ٢٤٣ والأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تح: د.عبد العال سالم مكرم:٣/٣٥.

(٢) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٧/١٩٤ (خ/١٠٨).

(٣) نفسه:٧/١٩٨ ـ ١٩٩ وينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):٣/٥٤ واختيار مصباح السالكين:٢٥٨.

(٤) كذا في الأصل، والصواب: الأخر بعينه.

(٥) شرح نهج البلاغة(البحراني):٣/٥٤.

(٦) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٧/١٩٨.

(٧) تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، تح: علي هلالي:٧/٣٧١ (مادة: أبد).

عزّ وجلّ: الأبدي، أي: ((المصاحب لجميع الأزمنة محققة كانت أو مقدرة بالنسبة إلى جانب المستقبل))[١].

وفي خطب الإمام علي (عليه السلام) ألفاظ يُحتمل فيها أن تكون خبرًا أولًا أو أن تكون خبرًا ثانيًا كـ(ولـيّ) في: ((**اَللَّهُمَّ صُنْ وَجْهِي بِالْيَسَارِ وَلاَ تَبْذُلْ جَاهِي بِالْإِقْتَارِ فَأَسْتَرْزِقَ طَالِبِي رِزْقِكَ وَأَسْتَعْطِفَ شِرَارَ خَلْقِكَ وَأُبْتَلَى بِحَمْدِ مَنْ أَعْطَانِي وَأُفْتَتَنَ بِذَمِّ مَنْ مَنَعَنِي وَأَنْتَ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ كُلِّهِ وَلِـيُّ اَلْإِعْطَاءِ وَالْمَنْعِ**))[٢] فإنّه عند المعتزلي ((مرفوع بأنه خبر المبتدأ ويكون خبرًا بعد خبر. ويجوز أن يكون (ولي) هو الخبر ويكون (من وراء ذلك) جملة مركبة من جار ومجرور منصوبة الموضع لأنه حال)) [٣].

إنَّ الأحسن أن يكون للمبتدأ (أنت) خبر واحد هو(ولي الإعطاء)، وبه تتعلق شبه الجملة (من وراء ذلك)[٤]؛ فإنه سليم الدلالة من دون أن يستلزم تقدير متعلَّق لنحير بإعرابه.

أما ما يراه المعتزلي فأقول: إنَّ كون (ولي) خبرًا ثانيًا بعد الخبر (من وراء) وما تعلق به بعيد، ومن النحاة من يمنع تعدد الخبر إذا كان احدهما جملة والآخر مفردًا[٥]، فإن قال قائل: إنَّ الخبرين في رأي المعتزلي مفردان؛ لأنَّ متعلق الجار والمجرور اسم عند بعضهم،[٦] قلت: لا يبدو ذلك في نص المعتزلي الذي يصف (من وراء ذلك) بالجملة، مما يوحي أن المقدر عنده فعلًا. هذا فيما يتصل بالاحتمال الأول، وأما كون (ولي) الخبر ولا خبر غيره فهو الوجه المختار نفسه لولا أنَّه تكلف في تعليق (من وراء) ولم يعلقه بالخبر نفسه، فأوجد حالًا لا تقتضيه دلالة الجملة.

---

(١) النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر، مقداد بن عبد الله السيوري:٤٠.

(٢) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١١/٢٥٥ (خ/٢٢٠).

(٣) نفسه:١١/٢٥٦.

(٤) ينظر: منهاج البراعة(الخوئي):١٤/٢٧٩ وفي ظلال نهج البلاغة:٣/٣٢٠.

(٥) ينظر: همع الهوامع:٢/٥٣ ـ ٥٤.

(٦) ينظر: مغني اللبيب:٢/١٠٨ ـ ١٠٩ وشرح ابن عقيل:١/١٧١.

ثانيًا: الفعل:

يُعدّ الإمام علي عليه السلام أول من حد الفعل نحويًا في صحيفة يُروى أنه ألقاها إلى أبي الأسود الدؤلي (٦٩هـ) جاء فيها: ((بسم الله الرحمن الرحيم. الكلام كله اسم وفعل وحرف. فالاسم: ما أنبأ عن مسمى. والفعل: ما أنبأ عن حركة المسمى. والحرف: ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل)) [١] ثم أخذ النحاة هذا الحد بالتفسير والإيضاح حتى قيل: ((يكاد النحاة يتفقون في تعريفهم للفعل ولكنهم يختلفون في بعض الأحيان في طريقة التعبير عن ذلك التعريف))[٢].

وللفعل تقسيمات عدة منها تقسيمه على متعدٍ ولازم، وهذا التقسيم وإن كان للشكل أثر فيه؛ من حيث نصب المفعول به أو الاكتفاء برفع الفاعل إلا أنَّ أساسه ((وجود معنى الحدث قوة وضعفا في الفعل))[٣]، فالفارق الحقيقي بينهما هو اختلاف المعنى الذي نجده واضحًا من خلال الاحتمال في الفعل (فَحصَ) في قوله عليه السلام:((**لَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى ضِلِّيلٍ قَدْ نَعَقَ بِالشَّامِ وَفَحَصَ بِرَايَاتِهِ فِي ضَوَاحِي كُوفَانَ**))[٤] فللشراح فيه الاحتمالات الآتية:

١. أنَّ (فحص) فعل لازم ((معناه بحث عن أحوال الناس في آفاق الكوفة. والفحص: البحث عن الشيء))[٥].
٢. أنَّه فعل لازم ولكنه ((من قولهم ما له مفحص قطاة أي مجثمها كأنهم جعلوا ضواحي الكوفة مفحصا و مجثما لراياتهم)) [٦].
٣. (فحص) متعد بمعنى: قَلَبَ، فمن العرب يقولون: ((فَحَصَ المطرُ الترابَ: قَلَبَهُ.))[١] قال الراوندي: ((قوله «وفحص في ضواحي كوفان» أي قلب البلاد والعباد في نواحي

---

(١) أمالي الزجاجي:١٣٨.

(٢) إسناد الفعل دراسة في النحو العربي، رسمية المياح:١٠.

(٣) نحو الفعل، د.أحمد عبد الستار الجواري:٦٩.

(٤) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٩٨/٧ (خ/١٠٠).

(٥) منهاج البراعة(الراوندي):٤٤١/١ وينظر: حدائق الحقائق:٤٩٨/١ وشرح نهج البلاغة(البحراني):١١/٣ واختيار مصباح السالكين:٢٤٤.

(٦) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٠٠/٧.

الكوفة، يقال: فحص المطر التراب أي قلبه، فيكون مفعول فحص محذوفا))[٢] ومن سهو القلم أن نسبه الخوئي إلى المعتزلي قائلًا: ((قال الشّارح المعتزلي: ههنا مفعول محذوف تقديره وفحص النّاس براياته أي نحاهم وقلبهم يمينا وشمالا)) [٣] لكنه أحسن بعد سهوه هذا برأي قال فيه: ((فحص بمعنى أسرع فلا حاجة إلى حذف المفعول))[٤] ويؤيده ما ورد في المعجم: ((فَحَصَ فُلانٌ: أَسْرَعَ . يُقَال: مَرَّ فُلانٌ يَفْحَصُ أَيْ يُسْرِعُ... وفَحَصَ الظَّبْيُ : عَدَا عَدْوًا شَدِيدًا))[٥].

وفي قوله (عليه السلام) على الذات المقدسة: ((**وَلاَ أَنَّ اَلْأَشْيَاءَ تَحْوِيهِ فَتُقِلَّهُ أَوْ تُهْوِيَهُ**))[٦] احتمال في علامة إعراب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء ، قال البحراني: ((رُوي ما بعد الفاء منصوبًا وعليه نسخة الرضي (رحمه الله) وذلك بإضمار أن عقيبها في جواب النفي، ورُوي مرفوعًا على العطف، والمعنى أنَّه ليس بذي مكان يحويه فيرتفع بارتفاعه وينخفض بانخفاضه لما أن ذلك من لواحق الجسمية، وكذلك أو أنَّ شيئًا يحمله فيميله أو يعدله))[٧].

وتفصيل ما أجمله البحراني أنّ للفعل المضارع بعد الفاء ثلاث حالات هي: [٨]

١. النصب، إذا كان المقصود التنصيص على السبب، وكان الفعل مخالفًا لما قبله من جهة المعنى، وعلى هذا يكون التقدير في قول الإمام (عليه السلام): ولا أن الأشياء تحويه فكيف تقله؟ ومثله ما ذكره ابن السراج(٣١٦هـ) في((قولك: ما تأتني فتكرمَني وما

---

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار:١٠٤٨/٣ (مادة: فحص).

(٢) منهاج البراعة(الراوندي):٤٤١/١.

(٣) منهاج البراعة(الخوئي):٣١٧/٨.

(٤) نفسه:٣١٧/٨.

(٥) تاج العروس:٦٣/١٨ ـ ٦٥ (مادة: فحص).

(٦) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٨١/١٣ (خ/٢٣٢).

(٧) شرح نهج البلاغة(البحراني):١٥٣/٤ وينظر: اختيار مصباح السالكين:٤٣٧.

(٨) ينظر: المقتضب:١٣/٢ ومعاني النحو، د.فاضل السامرائي:٣٢٦/٣ ـ ٣٢٩.

أزورك فتحدثَني لَم ترد: ما أزورك وما تحدثني ولو أردت ذلك لرفعت ولكنك لما خالفت في المعنى فصار: ما أزوركَ فكيف تحدثني)) [1].

٢. العطف، إذا كان الفعل بمعنى ما عطف عليه فيتبعه في الإعراب، وعليه التقدير: ولا أن الأشياء تحويه فلا تقله، قال أبو العباس المبرد (٢٨٥هـ): ((وما أزورك فتحدثُني. إن أراد: ما أزورك، وما تحدثني كان الرفع لا غير؛ لأن الثاني معطوف على الأول))[2].

٣. الرفع والاستئناف، وهو ما لم يحتمله البحراني؛ لأنَّ دلالته مختلفة عن المعنيين السابقين؛ لاستلزامه تقدير مبتدأ محذوف بين الفاء والفعل، ولو فُسر النص على هذه الحالة لثبت أن الأشياء تقل الله سبحانه جلَّ وتعالى عن ذلك، وإنما حُمل عليه((نحو: ما تأتينا فتجهلُ أمرنا، ولم تقرأ فتنسى؛ لأن المراد إثبات جهله ونسيانه؛ ولأنه لو عطف لجزم تنسى))[3].

وبعد هذا العرض يمكن ترجيح رواية النصب لأمر اتضح وهو أن الفعل بالرفع تعبير احتمالي، أي أنَّه يحتمل العطف فلا مشكلة فيه، وقد يحتمل الرفع والاستئناف الذي لا يمكن حمل النص عليه لما ذُكر آنفًا. أما النصب فهو تعبير قطعي في الدلالة على السبب[4].

ومن الأفعال ما يُحتمل فيه النقص والتمام كـ (يُصبح) في قوله ﷺ: ((**اَلْحَمْدُ لِلَّـهِ اَلَّذِي لَمْ يُصْبِحْ بِي مَيِّتاً وَلاَ سَقِيماً**)) [5] على ما ذهب إليه الراوندي[6]، ولكن المعتزلي لم يرَ إلا التمام وحجته((لا يجوز أن تكون (يصبح) ناقصة ويكون (ميتا) خبرها كما قال الراوندي لأن

(١) الأصول في النحو:١٥٣/٢ ـ ١٥٤.

(٢) المقتضب:١٣/٢.

(٣) مغني اللبيب:١٤٠/٢.

(٤) ينظر: معاني النحو:٣٣٠/٣.

(٥) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٨٤/١١ (خ/٢٠٨).

(٦) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٣٤٧/٢.

خبر كان وأخواتها يجب أن يكون هو الاسم ألا ترى أنهما مبتدأ وخبر في الأصل واسم يصبح ضمير الله تعالى و(ميتا) ليس هو الله سبحانه))[1].

وحاول الخوئي الانتصار للراوندي بقوله: ((ولقائل أن يقول: إنّ مراد الرّاوندى بكون (ميّتا) خبر أصبح أنّه في الأصل خبرها والمخبر به ياء المتكلّم فانّ أصبح على كونها ناقصة بمعني صار، فلمّا عُدّيتْ بالباء صارت بمعني صيّر وتكون من أفعال التّصيير فيكون المعني لم يصيّرني ميّتا كما يقال : صيّرني اللّه فداك، وهذا ممّا لا غبار عليه))[2].

ولا يخفى ما في هذا الكلام من تكلف واستغراق في التأويل، ولا أظنه قد خطر ببال الراوندي وهو يقول على (ميتًا): ((وأن يكون خبر (يصبح) إذا كان ناقصا)) [3] فإن على المعرِب أن يلاحظ ما آلَ إليه اللفظ وما هو عليه في الجملة، وغير معنٍ بأصله وما كان عليه، إذ لا يعرب النحوي (زيدًا) مفعولا به في جملة: ضُرب زيدٌ؛ لأنه ناب عن الفاعل وأخذ حكمه. فكيف تُعرَب (يصبح) فعلًا ناقصًا وهي من أفعال التصيير في مقطع الخطبة ومعلوم الفرق بينهما من جهتي المعنى والعمل.

إن الأسلم في هذه المسألة أن تكون (يصبح) فعلًا تامًا لازمًا أفاد الدخول في الصباح، و(ميتًا) حالًا من ضمير المتكلم في (بي)، وهو مذهب المعتزلي كما تقدم.

(١) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١١/٨٥.

(٢) منهاج البراعة(الخوئي):١٤/١١٣.

(٣) منهاج البراعة(الراوندي):٢/٣٤٧.

المبحث الثالث: ما يحتمل المسند والمسند إليه

عبّر النحويون عن المحكوم عليه في الجملة بالمسند إليه، وبالمسند أرادوا المحكوم به[١] بمعنى أنَّ((المسند إليه هو المخبر عنه، أي المتحدث عنه، والمسند هو المخبر به، أي المتحدث به)) [٢] فالعلاقة بين المسند والمسند إليه علاقة تقابلية؛ إذ لا يمكن أن يجتمعا على لفظ واحد فيكون مسندًا ومسندًا إليه في وقت واحد من جهة واحدة؛ لأن لكل واحد خصائصه ووظيفته في دلالة الجملة، وعلى الرغم من هذا قد يكون اللفظ الواحد يحتمل أن يكون مسندًا إليه وان يكون مسندًا، لأسباب أهمها:

١. أنَّ ((الاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسندًا ومسندًا إليه)) [٣] ولهذا يكون أحيانًا صالحًا لأي منهما فينتج الاحتمال.
٢. مجيء صيغة واحدة تحتمل الاسم والفعل؛ لعلة ترجع إلى بنائها نفسه أو إلى شيء خارجي، كاختلاف الرواية فيها ونحوه.

وممّا يُحتمل فيه المسند والمسند إليه في خطب الإمام علي (عليه السلام) في قوله: ((**أَلاَ وَإِنَّ اَلْخَطَايَا خَيْلٌ شُمُسٌ حُمِلَ عَلَيْهَا أَهْلُهَا وَخُلِعَتْ لُجُمُهَا فَتَقَحَّمَتْ بِهِمْ فِي اَلنَّارِ أَلاَ وَإِنَّ اَلتَّقْوَى مَطَايَا ذُلُلٌ حُمِلَ عَلَيْهَا أَهْلُهَا وَأُعْطُوا أَزِمَّتَهَا فَأَوْرَدَتْهُمُ اَلْجَنَّةَ حَقٌّ وَبَاطِلٌ وَلِكُلٍّ أَهْلٌ**))[٤] إمَّا أن يكون المراد ((هذا حق وهذا باطل، ولكل واحد منهما أهل. أو يكون التقدير: وفي الدنيا حق وباطل. فعلى الأول حذف المبتدأ، وعلى الثاني خبر المبتدأ محذوف))[٥]، والى الأول ذهب

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية:٢٢٩/١ والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: د.حسن هنداوي:٤٨/١.

(٢) الجملة العربية مكوناتها ـ أنواعها ـ تحليلها، د.محمد إبراهيم عبادة:٣٣ ـ ٣٤.

(٣) شرح الرضي على الكافية:٣٣/١.

(٤) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٢٧٢/١ (خ/١٦).

(٥) منهاج البراعة(الراوندي):١٦٩/١ وينظر: حدائق الحقائق:٢٠٠/١.

المعتزلي[١] والبحراني في شرحه الكبير[٢] ولكنه حين اختصره عدل إلى الثاني[٣].

ويعجبني في هذه المسألة قول الخوئي: ((حقّ وباطل خبران لمبتدأ محذوف بقرينة المقام أي: الأمور كلها إمّا حقّ أو باطل أو أنّ التّقوى حقّ والخطاء باطل على ما سبق التّصريح إليهما)) [٤] فهو مستند إلى مذهب بعض النحاة فيما دار بين كون المحذوف مبتدأ، وكونه خبرًا فـ ((الأولى كون المحذوف المبتدأ، لأن الخبر محط الفائدة)) [٥] وأنّه يكثر حذف المبتدأ إذا كان الخبر صفة له في المعنى كقوله تعالى: á Òðã Ñ6¢Ê4â [البقرة/١٨][٦].

ومنه أيضًا في قوله(عليه السلام): ((**أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ اَلدُّنْيَا قَدْ أَدْبَرَتْ وَآذَنَتْ بِوَدَاعٍ وَإِنَّ اَلْآخِرَةَ قَدْ أَقْبَلَتْ وَأَشْرَفَتْ بِاطِّلَاعٍ أَلاَ وَإِنَّ اَلْيَوْمَ اَلْمِضْمَارَ وَغَدًا اَلسِّبَاقَ وَاَلسَّبَقَةُ اَلْجَنَّةُ وَاَلْغَايَةُ اَلنَّارُ**))[٧] فقد رُوي (المضمار) و(السباق) بالرفع تارة وبالنصب أخرى، وبذلك تباينت أراء الشراح في الوجه الأحسن لإعرابهما، فعلي البيهقي اختار النصب بعد أن فصّل القول في الوجهين[٨]، تبعه الكيذري[٩]، وخالفهما الراوندي في (المضمار)؛ لأنه يرى الأحسن فيه الرفع ولا يراه في (السباق)[١٠]، والمعتزلي مع رواية النصب وإن جوّز الأخرى[١١]، وكفانا مؤنة في مناقشة الآراء المتقدمة ابن ميثم البحراني الذي بيّن مطنبًا الاختلاف الدلالي بين رفع (المضمار) ونصبه، فمعنى الرفع جعل (اليوم) اسمًا صريحًا كناية عن أيام الإنسان الباقية من عمره، وبهذا يكون

---

(١) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٢٨٠/١.

(٢) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):٣٦٧/١.

(٣) ينظر: اختيار مصباح السالكين:١١٠.

(٤) ينظر: منهاج البراعة(الخوئي):١٩٥/٣.

(٥) همع الهوامع:٣٨/٢ . ٣٩.

(٦) ينظر: مغني اللبيب:٢٨٦/٢.

(٧) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٩١/٢ (خ/٢٨).

(٨) ينظر: معارج نهج البلاغة: ٣٠٠/١.

(٩) ينظر: حدائق الحقائق:٢٤٣/١.

(١٠) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٢١٨/١.

(١١) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٩٣/٢.

خارجًا عن الظرفية المبهمة قريبًا من المعرفة. أما النصب فعنده مشكل؛ لأنه يستلزم أن يكون كل من المبتدأ والخبر زمانًا، فـ(المضمار) اسم يطلق على المدة التي يعد فيها الفرس للسباق ومقدارها أربعون يومًا يُسّمن فيها ثم يُرد إلى القوت، واُستعير هذا إلى الإنسان في مدة عمره لما بينهما من المشابهة من حيث إنَّ الإنسان يستعد بالتقوى والأعمال الصالحة ليكون من السابقين إلى لقاء الله عزّ وجلّ والمقربين من حضرته كما يستعد الفرس للسبق بالتضمير[١]، فيتضح أن الإخبار عن (المضمار) بـ(اليوم) يعني الإخبار بوقوع الزمان في الزمان فيكون الزمان محتاجًا إلى زمان آخر وهذا محال[٢]، لكن البحراني نفسه يجيب عن ما أشكل بأن (المضمار) ليس اسمًا لمجرد الزمان، بل هو زمان مشتمل على حدث هو التضمير، وأن بعض أجزاء الزمان قد يخبر عنها بالزمان بمعنى إنها أجزاؤه، لا بمعنى إنها حاصلة في زمان آخر[٣].

وأما (وغدًا السباق) فبنصب (السباق) يكون اسم (إنَّ)، و(غدًا) في موضع خبرها. ولا يجوز رفع (السباق) خبرًا؛ لأنه ليس محمولاً على (غدًا)؛ إذ لو كان محمولًا عليه لكان الحمل بمعنى (هو) نحو: الإنسان الضحاك، أي: هو الضحاك، أو بمعنى (ذو) نحو: الجسم ابيض، أي: ذو بياض، ولا واحد من المعنيين بحاصل في الحكم بـ(السباق) على (غدًا)، ولكنه يُعتذر للشراح الذين أجازوا الرفع بوجهين: أحدهما: أن يكون (السباق) مبتدأ خبره (غدًا) والجملة الاسمية خبر(إنَّ) واسمها ضمير الشأن. والآخر: أن يكون (غدًا) اسم (إنَّ) وخبرها محذوفًا هو المضاف إلى (السباق) الذي أُقيم مقامه، والتقدير: وإنَّ غدًا وقت السباق[٤].

---

(١) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):٢/٤٣.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه:١/٤١٨ . ٤١٩ وهمع الهوامع:٢/٢٣.

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):٢/٤٣.

(٤) ينظر: نفسه:٢/٤٣.

وشاهد آخر في قوله ﷺ على عمرو بن العاص(٤٣هـ): ((**فَإِذَا كَانَ عِنْدَ اَلْحَرْبِ فَأَيُّ زَاجِرٍ وَآمِرٍ هُوَ مَا لَمْ تَأْخُذِ اَلسُّيُوفُ مَآخِذَهَا فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَانَ أَكْبَرُ مَكِيدَتِهِ أَنْ يَمْنَحَ اَلْقَوْمَ سَبَّتَهُ**[١]))[٢]. رُوي النص برفع (أكبر) وبنصبه، أما الرفع فيعني أنه اسم (كان)، ويُعرب خبرها مع النصب[٣].

يشير هذا الاحتمال إلى مسألة أخذت حيزًا في المصنفات النحوية قديمًا وحديثًا هي (التعريف والتنكير في المبتدأ والخبر) فالنحاة يكادون يتفقون على أن الأصل هو تعريف المبتدأ؛ لأنه مسند إليه والإسناد إلى مجهول لا يفيد المخاطب علمًا إلا بقرينة لفظية أو معنوية تقربه من المعرفة، والخبر يكون منكرًا؛ لأنَّ نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل والفعل يلزمه التنكير[٤]، ولكنهم اختلفوا في المبتدأ والخبر المعرفتين إلى مذاهب[٥]، فهم بين مُجوّز أيهما المبتدأ، ومُشترط كونه الأقل عمومًا بينهما، وآخر جعله المعلوم عند المخاطب، وغيره غير الوصف، وبدا لبعضهم أن الرتبة هي الفاصل، أي: ما كان مقدما المبتدأ، وما عليه مشهور النحاة أنّ أعرفهما هو المبتدأ، مستندين إلى ترتيب المعارف الذي قالوا به في باب النكرة والمعرفة[٦].

وإذا ما أنعمنا النظر في كلام الإمام ﷺ المذكور آنفًا نجد (أكبر) أفعل تفضيل بمنزلة المضاف إلى مضمر[٧]؛ لأنه مضاف إلى (مكيدته) و((حكم المضاف حكم المضاف

---

(١) ((السَبَّةُ: الإست)) الصحاح:١/١٤٤ (مادة: سبب).

(٢) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٦/٢٨٠ (خ/٨٣).

(٣) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):١/٣٥٥ وحدائق الحقائق:١/٦٤٠ وشرح نهج البلاغة(المعتزلي):٦/٢٨١.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه:١/٣٢٨ والمقتضب:٤/١٢٧ ـ ١٢٨.

(٥) ينظر: مغني اللبيب:٢/١١٤ ـ ١١٥ وهمع الهوامع:٢/٢٨.

(٦) ينظر: أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تح: محمد البيطار:٣٤٥ ـ ٣٤٧ وشرح المفصل(ابن يعيش):٥/٨٧ ـ ٨٨.

(٧) يرى أكثر النحويين أنَّ إضافة أفعل التفضيل محضة تفيده تخصيصا أو تعريفا. ينظر:كتاب سيبويه:٢/١١٣ وشرح التسهيل، ابن مالك الأندلسي، تح: عبد الرحمن السيد وغيره:٣/٢٢٨ ـ ٢٢٩ وهمع الهوامع:٤/٢٧٣.

إليه))[١] وليس من النحاة من يذهب إلى أن المضاف أعرف المعارف؛ ((فكيف يدعي أحد أنه أعرف ممّا اكتسى التعريف منه))[٢] بل لهم في مرتبته ثلاثة أقوال:

١. أنَّه بمنزلة المعرفة التي أُضيف إليها مطلقًا[٣]، ونسب إلى سيبويه لقوله : ((فأما الألف واللام فتوصف بالألف واللام، وبما أضيف إلى الألف واللام؛ لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام))[٤].
٢. أنَّه في مرتبة المضاف إليه إلا المضاف إلى المضمر فانه في رتبة العلم[٥]؛ لأنهم يرون أن المضمر أعرف المعارف، فإذا ساواه المضاف إلى المضمر في التعريف والغرض كان أعرف المعارف شيئين، ((وليس بعد المضمر رتبة تله إلا رتبة العلم))[٦].
٣. أنَّه دون ما أُضيف إليه في التعريف حملًا على المضاف إلى المضمر في القول الثاني[٧].

وأما المصدر المؤول من (أن يمنح القوم سبّته) فالقول: ((إنّهم حكموا لأنْ وأنّ المقدرتين بمصدر معرَّف بحكم الضمير، لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك، فلهذا قرأت السبعة $Bâ b%. ãn fÅ ŠÛ (ŵ) &b %$$ (qä á[الجاثية/٢٥]، â $Jù %Ÿ2 šc _q# > %ÿiBö (ŵ) &b %$$ (pä á[النمل/٥٦] والرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه في التعريف))[٨].

---

(١) شرح المفصل(ابن يعيش):٨٧/٥ وهمع الهوامع:١٨٩/١.

(٢) التذييل والتكميل:١١٣/٢.

(٣) ينظر : شرح التسهيل:١١٧/١ والمساعد:٧٨/١.

(٤) كتاب سيبويه:٧/٢.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، أبو علي الشلوبين، تح: تركي العتيبي:٥٣٤ وشرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الأشبيلي، تح: د.صاحب أبو جناح:٢٠٥/١.

(٦) التذييل والتكميل:١١٦/٢ ـ ١١٧.

(٧) ينظر : المقتضب:٢٨٢/٤ وشرح جمل الزجاجي:٢٠٥/١.

(٨) مغني اللبيب:١١٥/٢ وينظر: همع الهوامع:٩٤/٢.

والحاصل بعد هذا أنَّ المصدر المؤول بمنزلة الضمير الذي هو أعرف المعارف و(أكبر) دونه في المنزلة على القولين الأخرين من الأقوال الثلاثة المذكورة أنفًا، وأما على القول الأول فيكون بمنزلة الضمير، ليبقى الحكم بالاسم للمصدر المؤول أمَرا مشكَكا فيه، ولكنه سيكون أكثر قبولًا إذا تبعنا ما اختاره بعض النحاة أن الاسم ما كان معلومًا عند المخاطب والمجهول عنده هو الخبر[1] ((فيقال كان زيدٌ أخا عمرٍو لمن علم زيدًا وجهل أخوَّته لعمرو، وكان أخو عمرو زيدًا لمن يعلم أخا لعمرو ويجهل أن اسمه زيد))[2] والظاهر أن جمهور هذه الخطبة كان يعلم بما صنعه عمرو يوم صفين لتجنب ذي الفقار[3] ونبههم الأمير(عليه السلام) على أن فعله هذا كان اكبر مكيدته في الحرب بعد ما كانوا غير ملتفتين .

وربما لحظ ابن أبي الحديد مثل هذا الفارق لمّا رجح كون (أحسنكم) الاسم[4] في قوله(عليه السلام) متنبئًا بحكومة آل أُمية وفعالهم: ((**وَاَللَّهِ لاَ يَزَالُونَ حَتَّى لاَ يَدَعُوا لِلَّهِ مُحَرَّماً إِلاَّ اِسْتَحَلُّوهُ...وَحَتَّى يَكُونَ أَعْظَمَكُمْ فِيهَا غَنَاءً أَحْسَنُكُمْ بِاللَّهِ ظَنّاً**))[5] فهناك رواية أخرى بالنصب خبرًا[6] ولا يوجد ما يفضّل (أحسنكم) على (أعظمكم) في ترتيب المعارف؛ إذ كلاهما مضاف إلى كاف الضمير، فما بقي إلا البحث عن أي الاسمين يجهله المخاطب ليكون الخبر؛ لأنه ((إن كان يعرفهما مجتمعين لم يكن في الإخبار فائدة))[7] ويبدو لي الصواب مع المعتزلي في أن المخاطبين كانوا يجهلون منزلة الذين يحسنون الظن بالله تعالى منهم في فتنة آل أمية.

---

(١) ينظر: شرح المفصل(ابن يعيش):٩٨/١ ومعاني النحو:١٥٤/١.

(٢) مغني اللبيب:١١٤/٢.

(٣) ينظر: وقعة صفين، نصر المنقري، تح: عبد السلام محمد هارون:٢٠٧ ، ٤٢٤.

(٤) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٧٩/٧.

(٥) نفسه:٧٨/٧ (خ/٩٧).

(٦) ينظر: نفسه:٧٩/٧.

(٧) شرح المفصل(ابن يعيش):٩٨/١.

وفي إعراب (رَبّ) من قوله(عليه السلام): ((**حُمِّلَ كُلُّ اِمْرِئٍ مِنْكُمْ مَجْهُودَهُ وَخُفِّفَ عَنِ اَلْجَهَلَةِ رَبٌّ رَحِيمٌ وَدِينٌ قَوِيمٌ وَإِمَامٌ عَلِيمٌ**))[1] الاحتمالات الآتية:

١. أنَّه خبر لمبتدأ محذوف، أي: ذلك أو ربكم رب رحيم، وهو كلام مستأنف[2].
٢. قال البحراني: ((يجوز أن يكون فاعلا لفعل يفسره قوله: حُمّل وخُفّف، أي يحمّلكم ربٌّ. كقولـه تعـالى:[النـور/٣٦ـ٣٧]á A‰ ` í ÇÈ Æ$ ¹ Fy$ íŠâ‰ãŠ $kŽÏi ¼ç9 ßx îm çâ)) [3] وكقـول الشاعر:[4]

ليبكِ يزيدُ ضارعٌ لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح

على ما ذهب إليه سيبويه من أن (ضارع) مرفوع بإضمار فعل دلَّ عليه ما قبله، والتقدير: لبيكِ يزيد ليبكه ضارع[5].

والملاحظ أنَّ ثمة فرقًا بين الآية الكريمة وما ورد في البيت الشعري، وبين كلام الإمام علي (عليه السلام) إذ المفسِّر فيهما فعل واحد، أما في قوله (عليه السلام) فالمفسِّر ـ على هذا الوجه ـ فعلان (حُمّل وخُفّف) يكادان يكونان متناقضين في المعنى!.

٣. أنَّ (ربٌّ رحيم) وما عطف عليه فاعل (حمل) المبني للمعلوم على رواية[6].
٤. قال المعتزلي: ((من الناس من يجعل (رب رحيم) فاعل خُفف على رواية من رواها فعلًا ماضيا وليس بمستحسن لأن عطف الدين عليه يقتضي أن يكون الدين أيضا

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١١٦/٩ (خ/١٤٩).

(٢) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٧٦/٢ وحدائق الحقائق:٦٤٨/١ وشرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٢٢/٩ وشرح نهج البلاغة(البحراني):١٩٨/٣.

(٣) شرح نهج البلاغة(البحراني):١٩٨/٣.

(٤) كتاب سيبويه:٢٨٨/١ وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تح: عبد السلام محمد هارون:٣٠٣/١. وقائل البيت الحارث بن نهيك، ونُسب أيضًا إلى نهشل بن حرى.

(٥) ينظر: كتاب سيبويه:٢٨٨/١.

(٦) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٧٦/٢ وحدائق الحقائق:٦٤٨/١.

مخففا وهذا لا يصح))[1]. وبه يُرد الاحتمال السابق أيضًا، ثم إن هذين الاحتمالين يُدخلان النص في باب (التنازع في العمل) ولا أجد داعيًا لذلك إذا سلمنا لما جاء في الاحتمال الأول الذي هو أكثر ملاءمة للسياق، إذا أخذنا بالنظر العبارات التي سبقت المقطع، وقد تعمدت تأخير إيرادهما : ((**أَمَّا وَصِيَّتِي فَاللَّـهَ لاَ تُشْرِكُوا بِـهِ شَيْئاً وَمُحَمَّداً ﷺ فَلاَ تُضَيِّعُوا سُنَّتَهُ أَقِيمُوا هَذَيْنِ اَلْعَمُودَيْنِ وَأَوْقِدُوا هَذَيْنِ اَلْمِصْبَاحَيْنِ وَخَلاَكُمْ ذَمٌّ مَا لَمْ تَشْرُدُوا حُمِّلَ كُلُّ اِمْرِئٍ مِنْكُمْ مَجْهُودَهُ وَخُفِّفَ عَنِ اَلْجَهَلَةِ رَبٌّ رَحِيمٌ وَدِينٌ قَوِيمٌ وَإِمَامٌ عَلِيمٌ**)) [2] فيكون (ربّ) وما عطف عليه إشارة إلى ما أوصى به ﷺ[3].

والاحتمال حاضر في قول الإمام ﷺ في الذات الإلهية المقدسة: ((**لَمْ تُحِطْ بِهِ اَلْأَوْهَامُ بَلْ تَجَلَّى لَهَا بِهَا وَبِهَا اِمْتَنَعَ مِنْهَا وَإِلَيْهَا حَاكَمَهَا**)) [4] فإن هذه الرواية هي الأشهر في (حاكَمها) بفتح الكاف والميم، فيكون فعلًا ماضيًا فاعله يعود إلى الباري العظيم والهاء مفعوله، والمعنى أنّه ((تعالى حاكم الأوهام إلى الأوهام، أي جعلها تحكم وتقضي على أنفس الأوهام[5] بأنها لا تحيط به ولا تقع على حقيقته))[6] وقد يكون المراد بالأوهام هاهنا العقول، أي جعل العقول المدعية أنها أحاطت به علمًا وأدركته كالخصم له سبحانه، ثم حاكمها إلى العقول السليمة الصحيحة النظر فحكمت له سبحانه على العقول المدعية ما ليست أهلا له[7].

---

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٢٢/٩.

(٢) نفسه:١١٦/٩ (خ/١٤٩).

(٣) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٧٦/٢.

(٤) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٤٤/١٣ (خ/٢٣١).

(٥) كذا في الأصل، والصواب: الأوهام أنفسها.

(٦) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٤٢٠/٢ وينظر: حدائق الحقائق:٢٧٠/٢ ـ ٢٧١ وشرح نهج البلاغة(البحراني):١١٤/٤ واختيار مصباح السالكين:٤٢٨.

(٧) ينظر: حدائق الحقائق:٢٧٠/٢ وشرح نهج البلاغة(المعتزلي):٤٩/١٣ وشرح نهج البلاغة(البحراني):١١٤/٤ واختيار مصباح السالكين:٤٢٨.

وروى بعض (حاكِمُها) بكسر الكاف وضم الميم، ليصير اسمًا على زنة (فاعل) وإعرابه إمّا أن يكون فاعل (تجلى) أي: تجلى لها أمر حاكِمِها واقتداره، أو يكون مبتدأ و(إليها) خبره أي: ومعرفة حاكِمِها إليها إن نظرت في أنفسها وفي غيرها[1].

وهذه الرواية بعيدة بكلا وجهيها، فالوجه الأول يقتضي تكلفًا ولبسًا في المعنى لم نعهده في كلام الإمام علي (عليه السلام) وبخاصة إذا كان مداره أمور الكلام والاعتقاد فدأبه (عليه السلام) فيها التعبير بالجمل الواضحة القصيرة، وعدم الأخذ بهذا الوجه يجنبنا الولوج في مسائل التنازع النحوي ومسائل الخلاف فيه.

أما الوجه الثاني فدون الرواية الأولى في المعنى؛ لأنَّ فيه ركاكة تنافي ما جرى عليه سياق الكلام في الجمل الفعلية المعطوفة بعضها على بعض، وعطف جملة اسمية عليها محل خلاف في النحو العربي[2].

(١) منهاج البراعة(الراوندي):٢/٤٢١.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب، أبو الفتح ابن جني، تح: مصطفى السقا وغيره:١/٢٦٤ ـ ٢٦٥ ومغني اللبيب:٢/١٤٥.

مدخل:

قد يكون أبو العباس المبرد أول من استعمل لفظ (الفضلة) بمعناه الاصطلاحي في علوم العربية، وذلك في ثنايا بعض الموضوعات النحوية التي عرضها، كقوله: ((المفعول فيه فضلة: كالحال والظرف والمصدر ونحو ذلك، مما إذا ذكرته زدت في الفائدة، وإذا حذفته لم تخل بالكلام؛ لأنك بحذفه مستغنٍ)) [١]، وقوله: ((والنعت فضلة يجوز حذفها))[٢] ليشتهر بعده هذا المصطلح على الرغم من وجود مصطلحات أُخر كانت تنازعه على مفهومه كمصطلح(المتعلقات) الذي أكثر ما شاع في كتب البلاغيين [٣].

ومصاديق الفضلات كثيرة، يجمعها قول النحويين والبلاغيين: إنّ ما زاد على ركني الإسناد (المسند والمسند إليه) في الجملة العربية يكون فضلة[٤]، أما((المضاف إليه فإنّه يمكن أن يلتحق بالعمدة أو أن يلتحق بالفضلة بحسب موقعه من الإضافة))[٥].

قال ابن عقيل (٧٦٩هـ) : ((الفضلة: خلاف العمدة،...الفضلة: ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به، فيجوز حذف الفضلة إن لم يضر،...ومنه قوله تعالى: â %f ` ã pƒ“ É (ë) Ó @ m

á š c r ¹ [التوبة/٢٩] التقدير – والله أعلم – حتى يعطوكم الجزية، فإن ضر حذف

---

(١) المقتضب:١١٦/٣.

(٢) نفسه:٣٩٩/٤.

(٣) ينظر:الإيضاح في علوم البلاغة:١٩٥/١ ومختصر المعاني الشرح الصغير على متن (تلخيص المفتاح) للخطيب القزويني، سعد الدين التفتازاني:٧٩.

(٤) ينظر: الخصائص، أبو الفتح ابن جني، تح: محمد علي النجار:١٩٧/١ والبلاغة العربية أُسسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها بهيكل جديد من طريف وتليد، عبد الرحمن الميداني:١٥٩/١ ـ ١٦٠.

(٥) الجملة العربية تأليفها وأقسامها:١٠.

الفضلة لم يجز حذفها، كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤال))[١]، وليس هذا مذهب النحاة بأجمعهم، جاء في (حاشية الصبان): ((وقع الخلاف أيضًا في الفضلات هل هي خارجة عن الكلام أو داخلة فيه قولان والثالث التفصيل فإن كان حذفها مضرًا، كنساؤه طوالق إلا هند، أو عبيده أحرار إلا زيدًا. دخلت وإلا فلا)) [٢].

وقد ((جُعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل، وكالحال والتمييز، أو اقتضاها بواسطة حرف، كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ، والأسماء التي تلي حروف الإضافة، اعني حروف الجر. وإنما جُعل للفضلات النصب الذي هو اضعف الحركات وأخفها لكون الفضلات أضعف من العمد وأكثر منها))[٣].

ويمكن أن تُجمع أبرز خصائص الفضلات في النحو العربي بالآتي:

١. الفضلة كل كلمة خارجة عن الإسناد، أي: ليست مسندًا ولا مسندًا إليه.
٢. ليس معنى الفضلة أنّه يمكن الاستغناء عنها في كل جملة باطراد، إنما الفضلة ما يُستغنى عن وجودها في تكوين الجملة بأبسط صورها.
٣. أنّ((النصب علامة الفضلات في الأصل، فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز، والمستثنى، وأما سائر المنصوبات فعمد، شبهت بالفضلات كاسم (إنَّ) واسم (لا) التبرئة، وخبر (ما) الحجازية، وخبر كان وأخواتها))[٤].
٤. مرتبة الفضلة تالية للعمدة في أصل بناء الجملة العربية.

وبعد معرفة معنى الفضلات، والنظر إلى شواهدها في خطب الإمام علي (عليه السلام) قُسّم هذا الفصل على المباحث الآتية:

---

(١) شرح ابن عقيل:١١٥/٢.

(٢) حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: طه عبد الرؤوف سعيد:٥٧/١ ـ ٥٨.

(٣) شرح الرضي على الكافية:٦٢/١.

(٤) نفسه:٢٩٥/١.

المبحث الأول: الاحتمال في المنصوبات من المفاعيل وما أشبهها

ذهب بعض النحوين إلى أنّ النصب علم المفعولية، وأن المفعول خمسة أضرب: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له [١] وما سواه محمول عليه، فالحال هو مفعول مقيد مضمونه، والمستثنى هو مفعول بشرط إخراجه وهلم جرًا[٢].

وذهب آخرون إلى أنّه علم على كون الكلمة فضلة، قال ابن جني (٣٩٢هـ): ((وكذلك القول على المفعول أنه إنما يُنصب إذا أُسْنِد الفعل إلى الفاعل فجاء هو فضلةً))[٣] فإن أُشكل عليهم باسم (إنَّ) وأخواتها العمدة المنصوب، أجابوا بأنّه ((لما كانت معاني هذه الحروف في أخبارها أشبهت الأخبار العمد فرُفعت وأشبهت الأسماء الفضلات فنُصبت))[٤]، والتعليل نفسه ينسحب على نصب خبر (كان) وأخواتها مع عكس المعادلة.

والاحتمال في المنصوبات ظاهرة تكاد تطرد في النصوص العربية؛ للعوامل الآتية:[٥]

١. أنّ المنصوبات مباينة لبنية الجملة الأساسية، فهي مكملات المعاني، وبهذا تتعدد مواقعها، وتختلف منازلها.
٢. أنّ علاقة الاسم المنصوب بعامله علاقة اقتران، لا علاقة إسناد، والاقتران يكون على احتمال الانفصال، في حين أنّ عنصري الإسناد لازمان لبعضهما بعضًا؛ لأنهما نواة الجملة.

---

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تح: د.مازن المبارك:٦٩ والمفصل:١٨.

(٢) ينظر: المقتضب:٤/٢٩٩ ـ ٣٠٠ وشرح الرضي على الكافية:١/٢٩٤ ـ ٢٩٥.

(٣) الخصائص:١/١٨٥ وينظر: شرح الرضي على الكافية:١/٦٢ ، ٢٩٥.

(٤) المقرب، ابن عصفور الاشبيلي، تح: أحمد عبد الستار الجواري وغيره:١/١٠٦ وينظر: همع الهوامع:٢/١٥٥.

(٥) ينظر: رؤى لسانية في نظرية النحو العربي: ٢٨.

٣. كثرة الوجوه التي يمكن أن يحمل عليها الاسم المنصوب، فقد قيل: ((النصب أحد وخمسون وجهًا))[١] وهي على كثرتها يقترب بعضها من بعض في الوظيفة النحوية في الجملة.

ولم يغفل النحويون هذه الأسباب وما تُوجده من احتمال، فابن هشام مثلاً قد أفرد بابًا في كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) سماه: (باب المنصوبات المتشابهة) ضمنه شواهد على ألفاظ منصوبة تحتمل أكثر من وجه في المنصوبات، كأن تحتمل المصدرية والمفعولية أو المصدرية والظرفية والحالية، وغير ذلك [٢].

وشارحو (نهج البلاغة) نحويون أيضًا وقد تنبهوا في خطب الإمام (عليه السلام) على مثل ما تنبه عليه ابن هشام، ومن ذلك احتمالهم في إعراب لفظة (الإحصاء) من قوله (عليه السلام): ((**أُوصِيكُمْ عِبَادَ اَللَّهِ بِتَقْوَى اَللَّهِ اَلَّذِي ضَرَبَ لَكُمُ اَلْأَمْثَالَ وَوَقَّتَ لَكُمُ اَلْآجَالَ وَأَلْبَسَكُمُ اَلرِّيَاشَ وَأَرْفَغَ لَكُمُ اَلْمَعَاشَ وَأَحَاطَ بِكُمُ اَلْإِحْصَاءَ وَأَرْصَدَ لَكُمُ اَلْجَزَاءَ وَآثَرَكُمْ بِالنِّعَمِ اَلسَّوَابِغِ وَالرِّفَدِ اَلرَّوَافِغِ وَأَنْذَرَكُمْ بِالْحُجَجِ اَلْبَوَالِغِ فَأَحْصَاكُمْ عَدَدًا وَوَظَّفَ لَكُمْ مُدَدًا**))[٣] الأوجه الآتية:

١. إعرابها مفعولًا به للفعل (أحاط) المتعدي، والذي يجوز فيه أحد ((وجهين: أحدهما أن يكون من حاط ثلاثيا تقول حاط فلان كرمه أي جعل عليه حائطا فكأنه جعل الإحصاء والعد كالحائط المدار عليهم لأنهم لا يبعدون منه ولا يخرجون عنه. والثاني[٤] أن يكون من حاط الحمار عانته يحوطها بالواو، أي: جمعها فأدخل الهمزة كأنه جعل الإحصاء يحوطهم و يجمعهم))[٥]، وعلى الأخير الراوندي[٦]، والكيذري[٧]، ومال إلى الأول

(١) المحلى وجوه النصب، ابن شقير النحوي، تح: فائز فارس:٢.

(٢) ينظر: ٢/٢١٧ ـ ٢١٩.

(٣) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٦/٢٤٤ (خ/٨٢).

(٤) كذا في الأصل، والصواب: والآخر.

(٥) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٦/٢٤٥.

(٦) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):١/٣٢٣.

(٧) ينظر: حدائق الحقائق:١/٣٨٦.

السرخسي[١]، واحتملهما المعتزلي على السواء[٢]، والتستري من المحدثين اختار هذا الإعراب من دون أن يلج في معنى (أحاط)؛ لأنه وجد في تناسب الفقرات في النص وتشابهها دليلًا كافيًا لترجيح ما اختاره، قال: ((بل هو [أي: الإحصاء] مفعول به معيّنا كالمعاش والجزاء في الفقرتين قبل وبعد))[٣]، وبدا لإحدى الباحثات المعاصرات((أنّ أصل التركيب: (أحاطكم بالإحصاء)، فعُدل عن هذا الأصل لتقع حيطة الله على الإحصاء للتنبيه على أن الإحصاء ليس عونا له تعالى في حال جره بالباء ... وإنما الإحصاء من ضمن مخلوقات الله تعالى ملازم للبشر فتكون الباء في (أحاط بكم الإحصاء) للإلصاق، والإحصاء مفعولًا به والمعنى خلق الإحصاء والصقه بكم))[٤].

٢. تُعرب مصدرًا، أي: مفعولًا مطلقًا من غير لفظ فعله (أحاط)[٥]، ((وليس دخول لام التعريف بمانع من ذلك، إذ تقول: ضربته الضربة. كما تقول: ضربته ضربا[٦].

٣. مفعول له ((ويكون في الكلام محذوف تقديره وأحاط بكم حفظته وملائكته للإحصاء ودخول اللام في المفعول له كثير))[٧].

٤. النصب على التمييز، ذكره البحراني من غير أن يفصل فيه[٨]، ويُبعّده أنَّ التمييز عند النحاة اسم نكرة ولا يجوز مجيئه معرفة خلافًا للكوفيين[٩].

---

(١) ينظر: أعلام نهج البلاغة:٨٣.

(٢) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٦/٢٤٥.

(٣) بهج الصباغة:١١/٤٢٩.

(٤) المباحث الدلالية في شروح نهج البلاغة المطبوعة دراسة موازنة، جنان ناظم حميد:٢٨٥ (أطروحة دكتوراه).

(٥) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٦/٢٤٤ وشرح نهج البلاغة(البحراني):٢/٢٤١.

(٦) ينظر: كتاب سيبويه:١/٢٣١ وشرح نهج البلاغة(المعتزلي):٦/٢٤٤ ـ ٢٤٥ وهمع الهوامع:٣/١٠١.

(٧) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٦/٢٤٥.

(٨) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):٢/٢٤١.

(٩) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد:١/٣١٥ـ٣١٦ وشرح الرضي على الكافية:٢/٧٢.

ومثل هذا الوجه في البعد سابقه (الإحصاء: مفعول له)؛ فالمفعول له المعرف بالألف واللام يكثر جره باللام فـ((ضربت ابني للتأديب) أكثر من (ضربت ابني التأديب))[١].

والوجه الذي يراه الباحث صحيحًا هو أنّ (أحاط) في هذا الموضع من الأفعال التي تتعدى بوساطة حرف الجر الباء، قال الخليل: ((كلُّ من أَحْرَزَ شيئاً كلَّه، وبلغ عِلْمُه أقصاه فقد أحاط به))[٢] واستعمال الإمام علي(عليه السلام) لهذا الفعل، وبهذه الصيغة والدلالة مساوق للاستعمال القرآني الذي لم يرد فيه الفعل (حاط) إلا ((مزيدًا بالهمزة، ملازمًا للباء، وربما كان ذلك للدلالة على المبالغة في الإحاطة))[٣] وعليه يُقال: إنّ الباء في قوله(عليه السلام): أحاط بكم، في موقعها الأصلي وهي للتعدية، وحين تُخصص الإحاطة بـ(الإحصاء) يُؤتى به مجرورًا بباء ثانية تدل على السبب، وعليه تكون الجملة في أصلها: أحاط بكم بالإحصاء، ونُزعت الباء الثانية؛ لعلتين: إحداهما: لفظية لتجنب تعاقب باءي جر لا يفصل بينهما سوى حرفين؛ فإنَّ ((الإكثار من استعمال حروف الجر ترديا للغة ونكوصا منها عن البلاغة))[٤]، وكذلك للحرص على المناسبة اللفظية مع مقاطع الخطبة السابقة واللاحقة. والأخرى: معنوية؛ ((للتنبيه على أن الإحصاء ليس عونا له تعالى في حال جره بالباء))[٥]. فنُزعت ونُصب (الإحصاء) بنزع الخافض.

وفي قوله(عليه السلام) ذامًا الداعي إلى الفتنة: ((**يَا خَيْبَةَ اَلدَّاعِي مَنْ دَعَا وَإِلاَمَ أُجِيبَ**))[٦]، ذهب الراوندي إلى أنّ المنادى محذوف مع عامل المصدر (خيبة) والتقدير: يا هؤلاء خاب الداعي

(١) شرح ابن عقيل:١٣٩/٢ وينظر: همع الهوامع:١٣٤/٣.

(٢) العين:٢٧٧/٣ (مادة: حطأ) وينظر: معجم الأفعال المتعدية بحرف، موسى بن محمد الملياني:٧٠ (مادة: حاط).

(٣) أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية، د.نجاة عبد العظيم الكوفي:١٩٩.

(٤) دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم وَرَدٌ على رؤوف جمال الدين مؤلف مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد، د.مصطفى جواد:٤٢.

(٥) المباحث الدلالية في شروح نهج البلاغة المطبوعة:٢٨٥.

(٦) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٣٠٣/١ (خ/٢٢).

خيبة[١]، ورده المعتزلي قائلا: ((هذا ارتكاب ضرورة لا حاجة إليها وإنما يحذف المنادى في المواضع التي دل الدليل فيها على الحذف كقوله:

يا فانظر أيمن الوادي على إضم

وأيضا فإن المصدر الذي لا عامل فيه غير جائز حذف عامله وتقدير حذفه تقدير ما لا دليل عليه))[٢]، والصحيح عنده أن ((يا خيبة الداعي هاهنا كالنداء في قوله تعالى: â ƒ»s6ßJø9$# [يس/٣٠] وقوله: â ƒ»s6ßJø9$# 4?ã $Y?ŽÅ¡ãm $ZÊÌ$¡¡9$ $kŽÏi ‘Éá [الأنعام/٣١] أي يا خيبة احضري فهذا أوانك)).[٣] وليس هناك محذوف؛ لأنَّ (خيبة) عنده هي المنادى على سبيل المجاز، فالمراد التنبيه على شدة الخيبة وعظم خطرها، و((العرب إذا اجتهدت في الإخبار عن عظيم تقع فيه جعلته نداءً...فهذا ابلغ))[٤] والى مثل هذا ذهب سيبويه في قولهم: ((يا لَلعجب ويا لَلماء، لما رأوا عجبًا أو رأوا ماء كثيرًا، كأنه يقول: تعالَ يا عجبُ أو تعال يا ماء فإنه من أيامك وزمانك.))[٥]، وترجيح ما يراه المعتزلي لا يُخرج المسألة عن دائرة الخلاف والاجتهادات، فقد قيل على (يا حسرة) في الآية المتقدمة: ((هذه من أصعب مسألة في القرآن))[٦] والموضوع النحوي واحد في المسألتين.

ومن المسائل الاحتمالية الأخرى في خطب الإمام (عليه السلام) إعراب (كيلًا) من قوله في ذم المنافقين من أهل العراق: ((**وَلَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّكُمْ تَقُولُونَ عَلِيٌّ يَكْذِبُ قَاتَلَكُمُ اَللَّهُ تَعَالَى فَعَلَى مَنْ**

(١) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):١٨٩/١.

(٢) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٣٠٥/١.

(٣) نفسه:٣٠٥/١.

(٤) معاني القران وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تح: د.عبد الجليل شبلي:٢٤١/٢.

(٥) كتاب سيبويه:٢١٧/٢.

(٦) معاني القران وإعرابه:٢٨٤/٤.

أَكْذِبُ أَعَلَى اَللَّهِ فَأَنَا أَوَّلُ مَنْ آمَنَ بِهِ أَمْ عَلَى نَبِيِّهِ فَأَنَا أَوَّلُ مَنْ صَدَّقَ بِهِ كَلاَّ وَاَللَّهِ لَكِنَّهَا لَهْجَةٌ غِبْتُمْ عَنْهَا وَلَمْ تَكُونُوا مِنْ أَهْلِهَا وَيْلُمِّهِ كَيْلًا بِغَيْرِ ثَمَنٍ لَوْ كَانَ لَهُ وِعَاءٌ))[١].

يُحتمل أن يكون (كيلًا بغير ثمن) إشارة إلى ما يلقيه ﷺ إليهم من الحكم البالغة والتعاليم النافعة التي لا يريد بها جزاء ثم لم يفقهوها، فلذلك تعجب منهم. وكيلًا مصدر أي: أكيل لهم العلم والهداية كيلًا بغير ثمن[٢]، ويُحتمل أنه ((مصدر في موضع الحال ويمكن أن ينتصب على التمييز كقولهم: لله دره فارسا))[٣].

إنّ تقارب الوظائف النحوية في المنصوبات الثلاث هو السبب الرئيس لنشوء الاحتمال، فالحال والمصدر المبين للنوع يشتركان في سمة دلالية واحدة هي بيان الهيأة، فالأول يأتي مبينا لهيأة صاحبه في وقت وقوع الحدث، والمصدر المختص يأتي لبيان هيأة الحدث نفسه[٤] و((التمييز يشبه الحال وذلك أنّ كل واحد منهما يذكر للبيان ورفع الإبهام))[٥]، وزد سببًا آخر هو ترخص النحاة في البنية الصرفية وسائر الشروط لكل واحد من الثلاثة، واختلافهم فيها، ومن ذلك أنّ سيبويه يجيز مجيء الحال مصدرًا، قال: ((باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر وذلك قولك: قتلته صبرًا...لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالًا)) [٦] أي: قتلته صابرًا ، في حين((ذهب الأخفش والمبرد إلى أنه منصوب على المصدرية، والعامل فيه محذوف... وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبا إليه، ولكن الناصب له عندهم الفعل المذكور))[٧].

---

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٢٧/٦ (خ/٧٠).

(٢) ينظر: معارج نهج البلاغة:٣٥٣/١ وحدائق الحقائق:٣٥١/١ ـ ٢٥٢ وشرح نهج البلاغة(البحراني):١٩٨/٢ اختيار مصباح السالكين:١٧٨.

(٣) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٣٤/٦.

(٤) ينظر: دواعي احتمالية الدلالة النحوية:١٦١

(٥) شرح المفصل(ابن يعيش):٧٠/٢.

(٦) كتاب سيبويه:٣٧٠/١.

(٧) شرح ابن عقيل:١٨٨/٢.

والاحتمال حاضر أيضا في قوله ﷺ: ((**فَاتَّقُوا اَللَّـهَ عِبَادَ اَللَّـهِ جِهَةَ مَا خَلَقَكُمْ لَـهُ**))[١]، قال المعتزلي: ((نصب جهة بفعل مقدر تقديره واقصدوا جهة ما خلقكم له يعني العبادة لأنه تعالى قال: â ÈrßÇ<ÏvÎ §ΡMΨ£ÅÁ$MÞ=z $Br [الذاريات/٥٦] فحذف الفعل واستغنى عنه بقوله: فَاتَّقُوا اَللَّهَ؛ لأن التقوى ملازمة لقصد المكلف العبادة فدلت عليه واستغنى بها عن إظهاره))[٢] وعليه يكون إعراب (جهة) مفعولا به لفعل محذوف، وهذا هو الاحتمال الأول. وأما الثاني فقول البحراني: ((جهة منصوب على الظرف))[٣] أي: أنَّه مفعول فيه ظرف مكان.

إنّ المعتزلي مستند في رأيه إلى ما سمح به النحاة من الاتساع في معاني الظروف ووظائفها في الجملة، جاء في (ارتشاف الضرب): ((الظرف لزمان، أو مكان المتصرف يجوز أن يُتسع فيهما، فيُجعل مفعولا به مجازا ... تقول: سرت اليوم تنصبه على التوسع نصب المفعول به، وكذلك سرت ميلا))[٤]، ولكنه جاء أيضا في الكتاب نفسه: ((التوسع في ظرف المكان لا يطّرد بخلاف ظرف الزمان))[٥]، ولهذا مع ما يستلزمه هذا الوجه من تقدير وتأويل، يترجح الاحتمال الثاني في إعراب (جهة)، فالظرفية تُستفاد من نص الخطبة من دون توسع أو مجاز، والظرف كما عرّفه ابن جني: ((كل اسم من أسماء الزمان أو المكان يراد فيه معنى (في) وليست في لفظه... فإن ظهرت (في) إلى اللفظ كان ما بعدها اسما صريحا وصار التضمن لفي))[٦] فيكون معنى قوله ﷺ: فاتقوا الله فيما خلقكم له، وهو مثل قوله في خطبة أخرى: ((**اِتَّقُوا اَللَّـهَ فِي عِبَادِهِ وَبِلاَدِهِ فَإِنَّكُمْ مَسْئُولُونَ**[٧] **حَتَّى عَنِ اَلْبِقَاعِ وَاَلْبَهَائِمِ**))[٨].

---

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٦/٢٥٥ (خ/٨٢).

(٢) نفسه:٦/٢٥٦ ـ ٢٥٧ وينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):٢/٢٥٦.

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):٢/٢٥٦.

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تح: د.رجب عثمان محمد:٣/١٤٦٢.

(٥) ٣/١٤٦٢.

(٦) اللمع في العربية:٤٨.

(٧) كذا في الأصل، والصواب في الرسم المعاصر: مسؤولون.

(٨) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٩/٢٨٨ (خ/١٦٨) .

وللخلاف الكلامي بين الشراح أثر في نشوء بعض الاحتمالات النحوية كما في قوله ﷺ في خلق آدم ﷺ وقصته: ((**فَلَمَّا مَهَدَ أَرْضَهُ وَأَنْفَذَ أَمْرَهُ اِخْتَارَ آدَمَ ﷺ خِيَرَةً مِنْ خَلْقِهِ وَجَعَلَهُ أَوَّلَ جِبِلَّتِهِ وَأَسْكَنَهُ جَنَّتَهُ وَأَرْغَدَ فِيهَا أُكُلَهُ وَأَوْعَزَ إِلَيْهِ فِيمَا نَهَاهُ عَنْهُ وَأَعْلَمَهُ أَنَّ فِي اَلْإِقْدَامِ عَلَيْهِ اَلتَّعَرُّضَ لِمَعْصِيَتِهِ وَاَلْمُخَاطَرَةَ بِمَنْزِلَتِهِ فَأَقْدَمَ عَلَى مَا نَهَاهُ عَنْهُ مُوَافَاةً لِسَابِقِ عِلْمِهِ فَأَهْبَطَهُ بَعْدَ اَلتَّوْبَةِ لِيَعْمُرَ أَرْضَهُ**))[1] فظاهر العبارة يحكي أنّ (موافاة) مفعول له، أي: إثباتا لسابق علم الله تبارك وتعالى؛ لأنَّه سبحانه عالم بما سيقع من آدم قبل وقوعه منه، وما أكْل آدم ﷺ وزوجه من ثمر الشجرة التي نهيا عنها إلا إثبات وموافقة لعلم الباري جل جلاله[2]. ولم يتأول لهذا الظاهر أحد من شرّاح (نهج البلاغة) قبل القرن الثامن الهجري إلا ابن أبي الحديد المعتزلي، دفعه لذلك الانتصار لمذهبه العقائدي أعني مذهب المعتزلة، الذي يقول بالتفويض، أي: ((أنَّ العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها مستحق على ما يفعله ثوابا وعقاباً في الدار الآخرة. والرب تعالى منزه أن يضاف إليه شر وظلم وفعل هو كفر ومعصية))[3]. قال ابن أبي الحديد على (موافاة): ((لا يجوز أن ينتصب لأنَّه مفعول له؛ وذلك لأنَّ المفعول له يكون عذرا وعلة للفعل، ولا يجوز أن يكون إقدام آدم على الشجرة لأجل الموافاة للعلم الإلهي السابق، ولا يستمر ذلك على مذاهبنا بل يجب أن ينصب موافاة على المصدرية المحضة كأنه قال: فوافى بالمعصية موافاة وطابق بها سابق العلم مطابقة))[4].

والصحيح عند الباحث أنَّ إرادة آدم ﷺ في الإقدام على الشجرة كانت موافقة لما علمه الله تعالى مسبقًا وشاء تحققه، وكأن فعْلَ آدم ﷺ معلول لفعل الجليل واشاءته، ((قال الحسن

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٣/٧ (خ/٩٠).

(٢) ينظر: معارج نهج البلاغة:٤٢٦/١ ـ ٤٢٧ ومنهاج البراعة(الراوندي):٤٣١/١ وحدائق الحقائق:٤٦٨/١ وأعلام نهج البلاغة:٩٨ وشرح نهج البلاغة(البحراني):٣٩٦/٢.

(٣) الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تح: أمير علي مهنا وغيره:٥٧/١.

(٤) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٤/٧ ـ ٥.

البصري: لم يخلق الله آدم إلا للأرض و لو لم يعص لأخرجه إلى الأرض على غير تلك الحال)) [١] ودليل ذلك قوله تعالى: â ðï ' ` ¨ä@Ï ' $ö ÇÚ z ¤ÿ<Ï á ÆÅy[البقرة/٣٠].

ورب مُشكِل يقول: إذا كان الأمر على ما تقول، لم تقع من آدم(عليه السلام) معصية ولا لزمته توبة، لأنه فعل ما شاء الله أن يُفعل. ولكنّ القرآن أشار إلى تحقق المعصية متبوعة بتوبة، قال تعالى: â ãr Âè#ä Š¤ ' ¼çó qè=È Ç ê$ ô6 ç ' ¼ù ó qè=3 ¼çï ãø ïdr ‰3 á[طه/١٢١-١٢٢].

ردُّ الإشكال في الرواية الآتية: ((عن أبي الحسن[الإمام علي بن موسى الرضا](عليه السلام) قال: إنَّ لله إرادتين ومشيئتين: إرادة حتم وإرادة عزم، ينهى وهو يشاء ويأمر وهو لا يشاء، أو ما رأيت أنه نهى آدم وزوجته أن يأكلا من الشجرة وشاء ذلك ولو لم يشأ أن يأكلا لما غلبت مشيئتهما مشيئة الله تعالى...))[٢]، فتوبة آدم(عليه السلام)كانت لمخالفته نهي الله عز وجل، لا مشيئته وعلمه.

وبعد هذا البيان يرجح كون (موافاة) في الخطبة مفعولًا له، ولا يوجد مسوغ لِلَيِّ الكلام عن ظاهره.

ووقع الخلاف أيضًا في نصب (جهالة) من قوله (عليه السلام) على الإنسان المغتر بربه الكريم: ((**أَدْحَضُ مَسْئُولٍ**[٣] **حُجَّةً وَأَقْطَعُ مُغْتَرٍّ مَعْذِرَةً لَقَدْ أَبْرَحَ جَهَالَةً بِنَفْسِهِ**))[٤] فالراوندي يرى أنها نُصبت على المفعول به؛ لأن (أبرح) بمعنى (جلب) فيصير معنى الجملة: جلب إلى نفسه جهالة[٥]. ولم يرق للمعتزلي هذا التحليل معللًا: ((إنما يتعدى أبرح في موضعين أحدهما أبرحه الأمر أي أعجبه، والآخر أبرح زيد عمرا أي أكرمه وعظمه))[٦] وليس أحدهما بمراد هنا، بل

(١) مجمع البيان في تفسير القرآن، الفضل بن الحسن الطبرسي، تح: لجنة من العلماء والمحققين:١/١٧٦.

(٢) الكافي:١/١٥١.

(٣) كذا في الأصل، والصواب في الرسم المعاصر: مسؤول.

(٤) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١١/٢٣٨ (خ/٢١٨).

(٥) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٢/٣٨٦.

(٦) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١١/٢٤٠.

المراد ـ على وفق ما يراه ـ مثل قولهم: أبرح فلان لؤمًا، وأبرح شجاعة، أي: اشتدّ، فتكون (جهالة) منصوبة على التمييز[١]، وهذا ما ذهب إليه البحراني أيضًا[٢].

وللراوندي رأي آخر تنصب فيه (جهالة) على المفعول له ((والمعنى جهد نفسه وجلب إليها شدة وأذى لجهالته))[٣]، وتبع الكيذري الراوندي في رأييه[٤].

وناقش التستري الوجوه المتقدمة في (جهالة)، فقال: ((كونه تميزا أيضا غير معلوم بل الظاهر كونه مفعولا له، أي: أتى بالشّدّة لنفسه للجهالة. ويمكن أن يكون مفعولا به كما قال القطب بأن يكون معنى أبرح أعظم أي أكبر جهالة بنفسه))[٥].

أقول: هناك معنى آخر يمكن حمل أصل (أبرح) في مقطع الخطبة عليه، جاء في (معجم مقاييس اللغة): ((قال الفرّاء[٦]: وبرَح بالفتح أيضًا، أي مضى، ومنه سُمِّيت البارحة))[٧]. و(أبرح) مزيده بهمزة للتعدية، فنصْب(جهالة) مفعولًا به؛ لتكون هذه الجملة كالتعليل لسابقتيها، أي: أنَّ الإنسان أدحض مسؤول حجة، واقطع مغتر معذرة؛ لأنَّه أمضى أو أسلف جهالة بنفسه.

(١) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١١/٢٤٠.

(٢) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):٤/٦٩.

(٣) منهاج البراعة(الراوندي):٢/٣٨٦.

(٤) ينظر: حدائق الحقائق:٢/٢٤٠.

(٥) بهج الصباغة:١٢/١٨٧.

(٦) لم أقف على قوله في كتبه المطبوعة.

(٧) ١/٢٣٨ (مادة: برح).

المبحث الثاني: الاحتمال في التوابع والمضاف إلى الفضلة

التوابع((هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها))[١]، وسمّاها ابن يعيش (الثواني) وقال: ((ومعنى قولنا ثوانٍ أي فروع في استحقاق الإعراب لأنها لم تكن المقصودة وإنما هي من لوازم الأول كالتتمة له)) [٢]، ويندرج تحت هذا المفهوم خمسة أقسام هي: النعت، والتأكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل [٣]. ومن المحدثين من يرى أنّه لا جامع لهذه الأقسام سوى المطابقة في العلامة الإعرابية لما قبلها، وأنّه ((من المحال العثور على جامع معنوي يجمع أفراد التوابع الخمسة)) [٤]، ولا ادري كيف نسي أنَّ الفضلة معنى مشترك في جميعها.

ومثل التوابع المضاف إلى فضلة في الفضليّة، وتعني إضافة ((الاسم إلى الاسم: إيصاله إليه من غير فصل وجعل الثاني من تمام الأول يتنزل منه منزلة التنوين))[٥]، وإذا لم تكن من إضافة الوصف إلى معموله، تفيد الإضافةُ المضافَ بأحد أمرين: الأول: التعريف إن كان المضاف إليه معرفة. والثاني: التخصيص إن كان المضاف إليه نكرة[٦] وبكلا الأمرين هذين تشترك الإضافة مع النعت، وبدل بعض من كل في التقييد ورفع الإبهام؛ عن المضاف بالمضاف إليه، وعن المنعوت بالنعت، وعن المبدل منه بالبدل[٧].

ومما جاء في خطب الإمام علي (عليه السلام) محتملًا لموردين من موارد هذا المبحث (كتابَ ربكم) من قوله (عليه السلام): ((**ثُمَّ اِخْتَارَ سُبْحَانَهُ لِمُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وآله) لِقَاءَهُ... فَقَبَضَهُ إِلَيْهِ كَرِيمًا وَخَلَّفَ فِيكُمْ مَا خَلَّفَتِ اَلْأَنْبِيَاءُ فِي أُمَمِهَا إِذْ لَمْ يَتْرُكُوهُمْ هَمَلًا بِغَيْرِ طَرِيقٍ وَاضِحٍ وَلاَ عَلَمٍ قَائِمٍ**

(١) المفصل:١١٠ وينظر: شرح قطر الندى:٢٨٠.

(٢) شرح المفصل(ابن يعيش):٣٨/٣.

(٣) ينظر: اللمع في العربية:٦٥ وشرح قطر الندى:٢٨٠.

(٤) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، د.مصطفى حميدة:١٨١.

(٥) شرح المفصل(ابن يعيش):١١٨/٢.

(٦) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح: د.كاظم بحر المرجان:٨٧٢/٢ وشرح المفصل(ابن يعيش):١١٨/٢.

(٧) ينظر: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، د.خديجة الصافي:٣٦٧ ـ ٣٦٨.

كِتَابَ رَبِّكُمْ فِيكُمْ مُبَيِّنًا حَلاَلَهُ وَحَرَامَهُ))[١]، فيُحتمل في إعرابه أن يكون بدلا من (ما) في قوله: ما خلّفت الأنبياء[٢]، ويُحتمل كونه عطف بيان لها[٣]، وإنّ ((المراد بـ(ما) نوع ما خلفت الأنبياء في أممها من الحق وذلك هو ما يشتمل عليه الكتاب مما لا يخالف فيه نبي نبيا من القوانين الكلية كالتوحيد، وأمر المعاد وتحريم الكبائر))[٤].

ومرجع الاحتمال هذا التشابه القوي بين البدل وعطف البيان في طبيعة الإعراب والوظيفة الدلالية لهما ما حدا ببعض النحاة إلى تجاهل عطف البيان في باب التوابع وعدّه من البدل[٥]، قال الرضي (٦٨٦هـ): ((لا أرى عطف البيان إلا البدل))[٦] ومن عدّه منهم قسما مستقلًا عن البدل ذهب إلى انه يَصِحُّ في عطف البيان أن يُعْرَبَ بَدَلَ كُلٍّ من كل، إلا إن امتنع الاستغناء عنه نحو: (هِنْدٌ قَامَ زَيْدٌ أَخُوهَا) أو امتنع إحْلاَلُه محلّ الأول نحو: (يَا زَيْدُ اَلْحَارِثُ)[٧]؛ لأن البدل على نية تكرار العامل وفي تقدير جملة أخرى، بخلاف البيان الذي هو للمبين كالصفة للموصوف من حيث إيضاح المتبوع وعدم الاستقلال عنه[٨].

ولمّا كان (كتاب ربكم) في شاهد الخطبة خارجًا عن مقتضى الضابطين يبقى إعرابه مُحتملًا للبدل وعطف البيان .

وفي قوله (عليه السلام) في الله تبارك تعالى وما خلق: **((فَأَقَامَ مِنَ اَلْأَشْيَاءِ أَوَدَهَا وَنَهَجَ حُدُودَهَا وَلاَءَمَ بِقُدْرَتِهِ بَيْنَ مُتَضَادِّهَا وَوَصَلَ أَسْبَابَ قَرَائِنِهَا وَفَرَّقَهَا أَجْنَاسًا مُخْتَلِفَاتٍ فِي اَلْحُدُودِ**

---

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١١٦/١ ـ ١١٧ (خ/١).

(٢) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٨٩/١ وحدائق الحقائق:١٤٣/١ واختيار مصباح السالكين:٧٩.

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):٢٧٣/١.

(٤) اختيار مصباح السالكين:٧٩.

(٥) ينظر: التفاحة في النحو، أبو جعفر النحاس، تح: كوركيس عواد:٢٣ ومعاني النحو:٤٥٣/٣.

(٦) شرح الرضي على الكافية:٣٧٩/٢.

(٧) ينظر: شرح المفصل(ابن يعيش):٧٣/٣ وشرح التسهيل:٣٢٧/٣ وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد:٣٤٩/٣.

(٨) ينظر: شرح المفصل(ابن يعيش):٧٢/٣ ـ ٧٣ ومغني اللبيب:١٢٠/٢.

وَالْأَقْدَارِ وَالْغَرَائِزِ وَالْهَيْئَاتِ[١] **بَدَايَا خَلَائِقَ أَحْكَمَ صُنْعَهَا**))[٢] نجد الاحتمال السابق مُزادًا عليه وجه ثالث، إذ يُحتمل في (خلائق) أن يكون عطف بيان متبوعه (أجناسا)[٣] أو أن يكون بدلًا منه[٤]، أو أنه مضاف إلى (بدايا) [٥].

والسبب في نشوء هذا الاحتمال أمران:

١. الاختلاف في إعراب (بدايا)، فمن أعربها بدلا من (أجناسا) جعل (خلائق) عطف بيان[٦] ومن يراها صفة ثانية لـ(أجناسا) عنده (خلائق) بدل[٧] وأما إذا جُعلت (بدايا) خبرا لمبتدأ محذوف، أي: هي بدايا، كانت (خلائق) مضافا إليه[٨].
٢. أنّ (خلائق) على وزن (فعائل) وهو وزن تُمنع صيغته من الصرف، فتكون الفتحة هي علامة الاسم في النصب والخفض[٩]، وهذا باعث على اللبس في تحديد الحالة الإعرابية للكلمة .

والراجح هنا كون (بدايا) مضافة إلى (خلائق) من باب إضافة الوصف إلى موصوفه[١٠]؛ فإن الإضافة أحفظ للسبك اللغوي المتماسك من التوابع؛ لأن المضاف إليه أشد اتصالًا بالاسم الأول من التابع.

---

(١) كذا في الأصل، والصواب في الرسم المعاصر: الهيآت.

(٢) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٦/٤١٦ (خ/٩٠).

(٣) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):١/٣٨٧ وحدائق الحقائق:١/٤٥٣.

(٤) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٦/٤١٧.

(٥) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):١/٣٨٧ وحدائق الحقائق:١/٤٥٣ وشرح نهج البلاغة(المعتزلي):٦/٤١٧.

(٦) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي): ١/٣٨٧ وحدائق الحقائق:١/٤٥٣.

(٧) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٦/٤١٧ ومنهاج البراعة(الخوئي):٦/٢٧١.

(٨) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):١/٣٨٧ وحدائق الحقائق:١/٤٥٣.

(٩) ينظر: كتاب سيبويه:٣/٢٢٧ وشرح الرضي على الكافية:١/١٤٥.

(١٠) ينظر: منهاج البراعة(الخوئي):٦/٢٧١.

وفي خطب الإمام (عليه السلام) ما يُحتمل فيه الوصفية والإضافة كـ(واعظ) في قوله (عليه السلام): ((**أَيُّهَا اَلنَّاسُ اِسْتَصْبِحُوا مِنْ شُعْلَةِ مِصْبَاحٍ وَاعِظٍ مُتَّعِظٍ وَاِمْتَاحُوا مِنْ صَفِيِّ صَفْوِ عَيْنٍ قَدْ رُوِّقَتْ مِنَ اَلْكَدَرِ**))[1] فقد رُوي هذا المقطع تارة بتنوين (مصباح) ليكون(واعظ) وصفه، ورُوي بإضافة (مصباح) إلى (واعظ) تارة أخرى[2].

وعلى الرغم من التقارب الدلالي بين الوظيفتين (الوصفية والإضافة) من حيث إنَّ كليهما يفيد تخصيصا، يمكن رصد فارقين معنويين بين الروايتين هما:

١. أنَّ كون (واعظ) صفة يقتضي أن يكون المصباح والواعظ شيئا واحدا؛ لأنَّ ((الصفة هي الموصوف في المعنى))[3] أما على رواية الإضافة فيكون المصباح حقيقة مضافة إلى حقيقة الواعظ والتقدير: مصباح لإنسان واعظ .
٢. يلزم رواية الوصف إعراب (متعظ) صفة ثانية لـ(مصباح) وفي رواية الإضافة تعرب صفة لـ(واعظ) .

وبهذا يتبين أنَّ قبول رواية الوصف لا يصح إلا بحملها على الاتساع المعنوي بواسطة المجاز العقلي؛ فالمصباح يُستصبح به للهداية والاتعاظ، ولا يُوعظ بنفسه أو يتعظ، ولأنَّ رواية الإضافة تنبئ عن معنى مقبول بحقيقة ألفاظها، كانت الأجدر بالأخذ والترجيح، فالحقيقة مقدمة على المجاز كما تبين مسبقا[4].

ومثل هذا الاحتمال في قوله(عليه السلام) فيما خصَّ الله تعالى بيته الحرام من الفضل والمنزلة: ((**ثُمَّ أَمَرَ آدَمَ (عليه السلام) وَوَلَدَهُ أَنْ يَثْنُوا أَعْطَافَهُمْ نَحْوَهُ فَصَارَ مَثَابَةً لِمُنْتَجَعِ أَسْفَارِهِمْ وَغَايَةً لِمُلْقَى رِحَالِهِمْ تَهْوِي إِلَيْهِ ثِمَارُ اَلْأَفْئِدَةِ مِنْ مَفَاوِزِ قِفَارٍ سَحِيقَةٍ وَمَهَاوِي فِجَاجٍ عَمِيقَةٍ وَجَزَائِرِ بِحَارٍ**

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٦٧/٧ (خ/١٠٤).

(٢) ينظر: نفسه:١٦٨/٧.

(٣) المقتصد:٩٠٠/٢ وينظر: شرح المفصل(ابن يعيش):٤٧/٣.

(٤) ينظر: صفحة رقم (٢٩) من هذا البحث.

مُنْقَطِعَةٍ حَتَّى يَهُزُّوا مَنَاكِبَهُمْ ذُلُلاً))[١] فإنّ الرواية المشهورة (من مفاوزِ قفارٍ) على الإضافة، وهناك رواية أخرى فيها (مفاوزَ) بفتح الزاي؛ لأنه لا ينصرف، فتكون (قفارٍ) صفة[٢].

ويبدو لي أنَّ رواة الرواية الثانية قد رووها لتجنب إضافة الشيء إلى نفسه، بعد اعتقادهم أنَّ المفاوز والقفار بمعنى واحد، جاء في (الصحاح): ((القَفْرُ: مفازةٌ لا ماء فيها ولا نبات، والجمع قِفارٌ.))[٣] وفي (تاج العروس): ((المَفازَةُ : البَرِّيَّةُ وكُلُّ قَفْرٍ مَفازَةٌ.))[٤] وإضافة المترادفين لا تجوز عند جمهور النحاة ؛ لأنّ ((الغرض من الإضافة التعريف والتخصيص والشيء لا يُعرّف بنفسه))[٥].

ويمكن تصحيح الرواية المشهورة (رواية الإضافة) بإتباع مذهب الكوفيين الذين أجازوا إضافة الشيء إلى نفسه تأكيدا بشرط اختلاف اللفظين[٦] أو بالقول إنّ (مفاوز) أعم من (قفار)؛ وذلك لأن المفازة في اللغة تدل على القفر المهلك وعلى ضده، فهي من ألفاظ الأضداد، قال ابن سيده (٤٥٨هـ): ((وسَمُّوا القَفْرَةَ مَفازةً من فازَ يَفوز: إذا نَجا وهي مَهْلَكَة))[٧] وإنما سُميت القفار مفاوز تفاؤلا بالسلامة والفوز والنجاة[٨]، وعليه تكون الإضافة من إضافة العام إلى خاصّه؛ للتخصيص، وصرف ذهن المخاطب عن معنى النجاة والفوز.

ومن احتمال عطف النسق في قوله ﷺ ذامًا المنافقين من أصحابه: ((**مَا أَنْتُمْ لِي بِثِقَةٍ سَجِيسَ اللَّيَالِي وَمَا أَنْتُمْ بِرُكْنٍ يُمَالُ بِكُمْ وَلاَ زَوَافِرَ**[٩] **عِزٍّ يُفْتَقَرُ إِلَيْكُمْ مَا أَنْتُمْ إِلاَّ كَإِبِلٍ ضَلَّ**

---

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٥٦/١٣ (خ/٢٣٨).

(٢) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٢٥٢/٢ وشرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٥٩/١٣.

(٣) ٧٩٧/٢ (مادة: قفر).

(٤) ٢٧٤/١٥ (مادة: فوز).

(٥) شرح المفصل(ابن يعيش):٩/٣.

(٦) ينظر: معاني القران، أبو زكريا الفراء، تح: محمد علي النجار وغيره:٥٥/٢ ـ ٥٦ والإنصاف في مسائل الخلاف:٤٣٦/٢ ـ ٤٣٧.

(٧) المخصص:١٧٨/١٣.

(٨) ينظر: جمهرة اللغة، أبو بكر بن دريد، تح: د.رمزي بعلبكي:٨٢٢/٢ (مادة: زفو) وتاج العروس:٢٧٣/١٥ (مادة: فوز).

(٩) زوافر الرجل: أنصاره وعشيرته، والذين يحملون حمله. ينظر: الصحاح:٦٧٠/٢ (مادة: زفر)

رُعَاتُهَا فَكُلَّمَا جُمِعَتْ مِنْ جَانِبٍ اِنْتَشَرَتْ مِنْ آخَرَ))[1]، فقد رُويت (زوافر) بالنصب عطفًا على محل (ركن)، وبالجر عطفًا على لفظه[2]، وسببه يعود إلى تجويز النحاة العطفين كليهما مادام المعنى واحدًا قال سيبويه: ((هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله وذلك قولك: ليس زيد بجبان ولا بخيلًا، وما زيد بأخيك ولا صاحبك. والوجه فيه الجر لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى... لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخل بالمعنى ولم يحتج إليها وكان نصبًا)) [3].

ولكنْ لسيبويه رأي في موضع آخر من كتابه قد يُقوي رواية نصب (زوافر)، وهو قوله: ((والنصب في الفصل أقوى، إذا قلت: هذا ضارب زيد فيها وعمراً، وكلما طال الكلام كان أقوى؛ وذلك أنك لا تفصل بين الجار وبين ما يعمل فيه، فكذلك صار هذا أقوى. فمن ذلك قوله جلّ ثناؤه: ﴿وجَاعِلُ [الأنعام/٩٦]﴾[4]))[5] وفي مقطع الخطبة يُعدّ قوله: يُمَالُ بِكُمْ. فاصلا يقوى معه نصب المعطوف على رأي سيبويه.

وفي خطبة أخرى قال(عليه السلام) في حمد الله جلَّ جلاله وتمجيده: **((وَهُوَ اَلَّذِي أَسْكَنَ اَلدُّنْيَا خَلْقَهُ وَبَعَثَ إِلَى اَلْجِنِّ وَاَلْإِنْسِ رُسُلَهُ لِيَكْشِفُوا لَهُمْ عَنْ غِطَائِهَا وَلِيُحَذِّرُوهُمْ مِنْ ضَرَّائِهَا وَلْيَضْرِبُوا لَهُمْ أَمْثَالَهَا وَلِيُبَصِّرُوهُمْ عُيُوبَهَا وَلِيَهْجُمُوا عَلَيْهِمْ بِمُعْتَبَرٍ مِنْ تَصَرُّفِ مَصَاحِّهَا وَأَسْقَامِهَا وَ حَلاَلِهَا وَحَرَامِهَا وَمَا أَعَدَّ اَللَّهُ سُبْحَانَهُ لِلْمُطِيعِينَ مِنْهُمْ وَاَلْعُصَاةِ مِنْ جَنَّةٍ وَنَارٍ**

---

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٨٩/٢ (خ/٣٤).

(٢) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٢٣٨/١ وحدائق الحقائق:٢٦٤/١.

(٣) كتاب سيبويه:٦٦/١ ـ ٦٧ وينظر: شرح جمل الزجاجي:٥٩٦/١ ـ ٥٩٧.

(٤) هذه قراءة نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر للآية الشريفة. ينظر: السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، تح: د.شوقي ضيف:٢٦٣. والآية برسم المصحف: ﴿وجَاعِلُ

(٥) كتاب سيبويه:١٧٤/١.

وَكَرَامَةٍ وَهَوَانٍ))[١] ولغياب العلامة الإعرابية في (ما) مِن: وَمَا أَعَدَّ اَللَّهُ...، مع اختلاف بعض الشرّاح في فهم المعنى، أُحتمل في موضع (ما) الأوجه الآتية:

١. موضعها النصب عطفا على (عيبوها)، والمعنى : ويبصرونهم ما أعد الله للمطيعين والعصاة، وهو الوجه الأحسن لدى المعتزلي[٢] والمحتمل عند البحراني[٣]، ورده التستري قائلا: ((إن ابن أبي الحديد احتمل كونه[إعراب(ما)] عطفا على (عيوبها) ، وهو باطل، فكيف أمكن ذلك مع فصل (وليهجموا) بينهما ، و لعلّه جعله من قبيل قول أهل نحلته في قوله تعالى: (وأرجلكم) بعطفه على (وجوهكم) مع فصل (وامسحوا) بينهما[٤]))[٥] ويعضد هذا الرد ما ورد في النحو من كراهة الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بأجنبي، وأنَّه ((أقبح ما يكون ذلك بالجمل))[٦].
٢. موضع (ما) الجر عطفا على (تصرف) ((ويكون تتمة أقسام ما يُعتبر به))[٧]، والمعنى: وليهجموا عليهم بمعتبر من تصرف.... ومما اعد الله.
٣. موضعها الجر ولكن بعطفها على (معتبر)[٨]، والمعنى: وليهجموا عليهم بمعتبر... وبما أعد الله ...، ويكاد يكون هذا المعنى ومعنى الوجه السابق (الثاني) واحدًا، ففي كليهما يدخل (مَا أَعَدَّ اَللَّهُ...) في ما يهجم به الرسل على الجن والإنس، وقد يترجح احتمال العطف على (تصرف) لقرب اللفظ لا غير.

---

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١١٣/١٠ (خ/١٨٤).

(٢) نفسه:١١٥/١٠.

(٣) شرح نهج البلاغة(البحراني):٣٧٠/٣.

(٤) الآية بتمامها: â [illegible] [المائدة/٦].

(٥) بهج الصباغة:٥٣/٢.

(٦) شرح جمل الزجاجي:٢٥٩/١ وينظر: تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تح: عادل أحمد عبد الموجود وغيره:٤٥٢/٣.

(٧) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١١٥/١٠.

(٨) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):٣٧٠/٣.

المبحث الثالث: ما يحتمل كونه من المنصوبات وكونه من التوابع

تشترك المنصوبات من غير العُمد مع التوابع في أن كليهما فضلة في الجملة العربية، يُؤتى بهما لتقييد الإسناد أو لرفع الإبهام عن أحد طرفيه[١] ويُعد هذا الاشتراك سببا مهما في نشوء الاحتمال بينهما، ولاسيما إذا كان إعراب التابع النصب أيضا. فضلا عن التقارب الوظيفي الخاص بين بعض المنصوبات وبعض التوابع، كالتقارب بين الصفة والحال الذي نجده من عوامل الاحتمال في قول الإمام علي(عليه السلام) في وصف خلق آدم(عليه السلام): ((**ثُمَّ جَمَعَ سُبْحَانَهُ مِنْ حَزْنِ اَلْأَرْضِ وَسَهْلِهَا وَعَذْبِهَا وَسَبَخِهَا تُرْبَةً سَنَّهَا بِالْمَاءِ حَتَّى خَلَصَتْ... ثُمَّ نَفَخَ فِيهَا مِنْ رُوحِهِ فَتَمَثَّلَتْ إِنْسَاناً ذَا أَذْهَانٍ يُجِيلُهَا وَفِكَرٍ يَتَصَرَّفُ بِهَا وَجَوَارِحَ يَخْتَدِمُهَا وَأَدَوَاتٍ يُقَلِّبُهَا وَمَعْرِفَةٍ يَفْرُقُ بِهَا بَيْنَ اَلْحَقِّ وَاَلْبَاطِلِ وَاَلْأَذْوَاقِ وَاَلْمَشَامِّ وَاَلْأَلْوَانِ وَاَلْأَجْنَاسِ مَعْجُوناً بِطِينَةِ اَلْأَلْوَانِ اَلْمُخْتَلِفَةِ وَاَلْأَشْبَاهِ اَلْمُؤْتَلِفَةِ وَاَلْأَضْدَادِ اَلْمُتَعَادِيَةِ وَاَلْأَخْلَاطِ اَلْمُتَبَايِنَةِ مِنَ اَلْحَرِّ وَاَلْبَرْدِ وَاَلْبِلَّةِ وَاَلْجُمُودِ وَاَلْمَسَاءَةِ وَاَلسُّرُورِ**))[٢] والاحتمال في إعراب (معجونا) فقد احتمل الراوندي فيه الصفة لـ(إنسانا) والحال من ضميره[٣]، وقد اختار المعتزلي الصفة[٤]، والبحراني الحال[٥].

يرتبط هذا الاحتمال بالشبه الكبير بين الصفة والحال في السمات الدلالية حتى قيل: ((الحال أشبه شيء بالصفة))[٦]؛ فإنّ كليهما لبيان هيأة مقيدة[٧] وإنّ الحال في أصلها صفة[٨].

---

(١) ينظر: نسخ الوظائف النحوية:٢٧٧.

(٢) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٩٦/١ ـ ٩٧ (خ/١).

(٣) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٧٤/١.

(٤) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٩٩/١.

(٥) ينظر: اختيار مصباح السالكين:٧٣.

(٦) ينظر: التهذيب الوسيط في النحو، محمد بن علي الصنعاني، تح: د.فخر صالح قدارة:٢١٧.

(٧) ينظر: الأشباه والنظائر:٩٦/٤.

(٨) ينظر: نفسه:٥٦/٤.

ومهما زاد التقارب بين الصفة والحال يبقَ هناك فارق معنوي يفصل أحداهما عن الأخرى في باب مستقل في النحو العربي، قال السيوطي: ((الصفة لازمة للموصوف، والحال غير لازمة، ولذلك إذا قلت: جاء زيد الضاحك كانت صفة ثابتة قبل مجيئه. وإذا قلت: جاء زيد ضاحكا كانت صفة الضحك له في حال مجيئه فحسب)) [١].

ولعلي أفيد من هذا الفارق في ترجيح أحد الاحتمالين الواردين في شاهد الخطبة المتقدم، ولكنه قبلًا لابد من معرفة المراد بـ(الألوان المختلفة) وما بعدها مما عُجن الإنسان بطينتها، قال المعتزلي: ((إنه (عليه السلام) قد فسر ذلك بقوله من الحر والبرد والبلة والجمود يعني الرطوبة واليبوسة ومراده بذلك المزاج)) [٢] أي: ما جُبل عليه الطبع البشري من صفات نفسانية.

إنّ هذه الصفات لم تكن متحققة في الإنسان قبل أن يعجنها الله سبحانه مع حقيقته، ثم إنّ الإنسان مطالب بعد ذلك ـ أي: في النشأة الدنيوية ـ بالتجرد عن أغلبها؛ لأنها من الرذائل والشرور بدليل ما يُروى عن الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) انه قال: ((تكلفوا فعل الخير وجاهدوا نفوسكم عليه فإن الشر مطبوع عليه الإنسان))[٣]، فالإنسان المحقق لإنسانيته لم يصحب هذه الصفات إلا في أول خلقه، وهي غير لازمة له، وعلى هذا البيان يترجح في إعراب (معجونا) النصب على الحالية، والله اعلم بالصواب.

وقريب من هذا الاحتمال في قوله(عليه السلام) : ((**أَلاَ وَإِنَّ اَللَّـهَ سُبْحَانَهُ قَدْ جَعَلَ لِلْخَيْرِ أَهْلاً وَلِلْحَقِّ دَعَائِمَ وَلِلطَّاعَةِ عِصَمًا وَإِنَّ لَكُمْ عِنْدَ كُلِّ طَاعَةٍ عَوْناً مِنَ اَللَّـهِ سُبْحَانَهُ يَقُولُ عَلَى اَلْأَلْسِنَةِ وَيُثَبِّتُ بِهِ اَلْأَفْئِدَةَ فِيهِ كِفَاءٌ لِمُكْتَفٍ وَشِفَاءٌ لِمُشْتَفٍ**)) [٤] ففي محل جملة (يَقُولُ عَلَى اَلْأَلْسِنَةِ) وجهان: أحدهما: أنه صفة (عونا)، والآخر: حال عن (الله سبحانه) [٥] وأساس هذا

---

(١) الأشباه والنظائر:٤/٩٧.

(٢) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١/٩٩.

(٣) تنبيه الخواطر ونزهة النواظر(مجموعة ورّام):٢/١٢٠.

(٤) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١١/٦٥ (خ/٢٠٧).

(٥) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٢/٣٤٤.

الخلاف في عود ضمير فاعل (يقول) فمن الشرّاح من يراه عائدًا على (عونا) [١]، وجوّز آخرون أنه ضمير الذات الإلهية المقدسة[٢]، ولأن الجمل بعد النكرات صفات و(عونا) نكرة وبعد المعارف أحوال[٣] ولفظ الجلالة ((أعرف المعارف بالإجماع)) [٤] أُختلف في إعراب محل الجملة.

وقد يرجح كون الجملة حالًا وفاعل فعلها هو الله جل جلاله بما يأتي:

١. اشتهرت عند النحويين قاعدة لتعين معاد ضمير الغائب مفادها أن الضمير لأقرب مذكور[٥]، قال ابن مالك: ((إذا ذُكر ضمير واحد بعد اثنين فصاعدا جُعل للأقرب ولا يُجعل لغيره إلا بدليل))[٦] والأقرب إلى ضمير (يقول) في الخطبة لفظ الجلالة، ولا دليل يدعو إلى مخالفة القاعدة .

٢. إنّ الفاعل في قوله ﷺ: (يثبت به الأفئدة) هو (الله)؛ لأن العون أداة التثبيت، وكون (يثبت) معطوفًا على (يقول) يرجح أن يكون فاعلهما واحدًا.

٣. وجود قرينة قرآنية تؤيد ما رُجّح، وهي قوله تعالى: â Ÿ2‹ 7ÿ [ȥM îi¾ès#Š8 r‘ t?ÿŗ

á W‹ îò? [الفرقان/٣٢] ، وقوله: â ùî R$J „ ¡ö Rŗ ï! ¡ $R •š ÿ6è •ï ¿i$B3 É ü ú š rΖŹ ‘ É ï¾ ¿i $Y%

á #%9 [مريم/٩٧]، وقوله أيضا: â ä Mîr$! ª$ % ïú š ä#B qéZ) $9 Óo$V9 $ ¿i Mî ' $tø4 ï$ 9 ‰R$< r Îî †

$¼ ö F•Å í á [إبراهيم/٢٧]، فكل هذه الآيات المباركة تشير إلى أنّ الفاعل هو الله تبارك وتعالى الذي بيده ملكوت كل شيء.

---

(١) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٣٤٤/٢ وشرح نهج البلاغة(المعتزلي):٧١/١١ وشرح نهج البلاغة(البحراني):٣٠/٤ - ٣١ واختيار مصباح السالكين:٤٠٣.

(٢) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٣٤٤/٢ واختيار مصباح السالكين: ٤٠٣.

(٣) ينظر: مغني اللبيب:٨٩/٢.

(٤) همع الهوامع:١٩١/١.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية:٤٠٤/٢.

(٦) شرح التسهيل:١٥٧/١.

وفي قول الأمير (عليه السلام) من خطبة أخرى: ((**فَاحْذَرُوا عِبَادَ اَللَّـهِ عَدُوَّ اَللَّـهِ أَنْ يُعْدِيَكُمْ بِدَائِهِ**))[١] وقع الاحتمال أيضًا، قال الراوندي: ((« أن يعديكم » محله نصب على أنه بدل من عدو اللّه أو مفعول ثان)) [٢]، وذهب المعتزلي إلى الأول (البدل) ورد الثاني؛ لأن (حذر) لا يتعدى إلى مفعولين[٣].

ولا يعدم ردّ المعتزلي الاحتمال في المقام؛ لأنَّه يجوز أن يكون محل المصدر المؤول النصب بنزع الخافض، والتقدير: فاحذروا عباد الله عدو الله من عدواه إياكم بدائه، وحذف الجار قبل (أن) قياسي في النحو[٤].

وفي خطب الإمام علي(عليه السلام) ما يحتمل وجهًا من المنصوبات ووجهين من التوابع، كـ(عجبا) الثانية في قوله لأصحابه المتخاذلين عن قتال الشاميين: ((**فَيَا عَجَبًا عَجَبًا وَ اَللَّـهِ يُمِيتُ اَلْقَلْبَ وَيَجْلِبُ اَلْهَمَّ مِنَ اِجْتِمَاعِ هَؤُلَاءِ اَلْقَوْمِ عَلَى بَاطِلِهِمْ وَتَفَرُّقِكُمْ عَنْ حَقِّكُمْ**))[٥] فهي عند الراوندي بدل من (عجبًا) الأولى[٦] وعند الكيذري مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: فيا عجبًا عجبت عجبًا من شأنه كذا[٧] وهو وجه محتمل لدى البحراني يقابل احتماله كونها توكيدا لفظيا بعد الأولى[٨].

ويمكن الإفادة في نقد الأوجه الثلاثة من بعض ما قاله النحويون في إعراب (زيد) المكرر في قول الشاعر:[٩]

---

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٣/١٣٦ (خ/٢٣٨).

(٢) منهاج البراعة(الراوندي):٢/٢٣٧ وينظر: حدائق الحقائق:٢/٣٥٤ وشرح نهج البلاغة(البحراني):٤/٢٦٦.

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٣/١٣٨.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه:٣/١٥٤ وشرح ابن عقيل:٢/١١١.

(٥) شرح نهج البلاغة(المعتزلي): ٢/ ٧٤ (خ/٢٧).

(٦) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):١/٢١٦.

(٧) ينظر: حدائق الحقائق:١/٢٣٩.

(٨) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):٢/٣٧.

(٩) كتاب سيبويه:٢/٢٠٥ وخزانة الأدب:٢/٣٠٤. وقائل البيت بعض ولد جرير، ونُسب أيضا إلى عبد الله بن رواحة.

يا زيد زيدَ اليعملات الذُبـل تطاول الليل ـ هديت ـ فانزل

فعلى ضم (زيد) الأول بناءً منع بعضهم كون المكرر توكيدًا لفظيًا؛ لاختلاف جهتي التعريف، واتصاله بما لم يتصل به الأول[1]، والتوكيد اللفظي يقتضي أن يتكرر اللفظ الأول بعينه[2]، وهذا المنع يطال شاهد الخطبة أيضا، فالاختلاف متحقق من حيث إن(عجبا) الأولى نكرة غير مقصودة ولا مخصصة بخلاف الثانية التي خصصت بالوصف(يميت القلب).

ولا يسلم المعنى من الوهن والركاكة بجعل (عجبا) المكررة مفعولا مطلقا وهو ما يتضح جليا عند تقدير العامل، كما تقدم .

إنّ الوظيفة الدلالية المتوخاة من تكرار (عجبا) في الخطبة هي بيان نوع العجب المنادى وتخصيصه بالعجب الذي يميت القلب ويجلب الهم، وهذه الوظيفة حاضرة بإعراب (عجبا) الثانية كما أعربها القطب الراوندي، أي: إعرابها بدل بعض من (عجبا) الأولى؛ فان((الفائدة في بدل البعض والاشتمال: البيان بعد الإجمال والتفسير بعد الإبهام، لما فيه من التأثير في النفس)) [3].

وفي الخطب أيضا ما احتمل فيه الشرّاح وجهًا من التوابع وأربعة أوجه من المنصوبات مثلما في (طول أمل) من قوله ﷺ واعظًا: ((**فَلاَ يَغُرَّنَّكَ سَوَادُ اَلنَّاسِ مِنْ نَفْسِكَ وَقَدْ رَأَيْتَ مَنْ كَانَ قَبْلَكَ مِمَّنْ جَمَعَ اَلْمَالَ وَحَذِرَ اَلْإِقْلاَلَ وَأَمِنَ اَلْعَوَاقِبَ طُولَ أَمَلٍ وَاِسْتِبْعَادَ أَجَلٍ كَيْفَ نَزَلَ بِهِ اَلْمَوْتُ فَأَزْعَجَهُ عَنْ وَطَنِهِ وَأَخَذَهُ مِنْ مَأْمَنِهِ**)) [4] ففي إعرابه الأوجه الآتية:

١. أنَّه بدل، قال الراوندي: ((و قوله «طول أمل» بدل من قوله «من كان قبلك» أي رأيت آمال من كان قبلك و استبعاده قبل موته وسرعة نزول الموت به وإزعاجه من داره

(١) ينظر: ارتشاف الضرب:٤/٢٢٠٤ ومغني اللبيب:٢/١١٩.

(٢) ينظر: المفصل:١١١ وشرح ابن عقيل:٣/١٥٧.

(٣) شرح الرضي على الكافية:٢/٣٨٣.

(٤) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٨/٢٦٩ (خ/١٣٢).

وقطعه منها))[١]، وردّه الكيذري بأنه ((لا يجوز أن يكون بدل الكل من الكل ولا بدل الجزء من الكل لأن (طول الأمل) ليس (من كان) ولا بعضه، ولو جُعل في حكم بعضه مجازا للزم أن يكون في الثاني ضمير الأول كما تقول: ضربت زيدا رأسه وكذلك لو جُعل بدل الاشتمال... ثم من حكم البدل عند الأكثرين أن يُجعل المبدل منه في حكم الساقط وتقدير سقوطه هنا يُفسد الكلام))[٢]، وجوّز المعتزلي أن يكون بدل اشتمال حُذف منه الضمير كما حُذف في قوله تعالى: â ÍŠ$Z9$ÇÈ ÐrßÞ{ V¶$Ü»tõ¾& @ÏFè

á ÐqèqßÜÏN#Œ [البروج/٤-٥] [٣] فأن النحاة قد أجازوا مجيء العائد في البدل مقدرا[٤].

٢. أنَّه مفعول له، والتقدير: فعلوا ذلك لأجل طول الأمل[٥]، وأنكره الكيذري أيضا؛ لأنّه يرى أنّ (طول أمل) ليس فعلًا لفاعل الفعل المعَلَل[٦].

يشير الكيذري إلى شرط شرطه النحويون المتأخرون في المفعول له وهو أن يتحد بالمعَلَّل به فاعلا[٧]، وهو متحقق؛ لأنَّ أصل الكلام ـ بحسب ما أراه ـ: وأمن العواقب لأجل طول أمله. ففاعلُ الطولِ هو أملُ فاعلِ (أمن)، أي أنَّه من سببه وفي منزلته، وما كان من سبب شيء يكون في حكمه[٨].

وقد أورد المعتزلي إشكالًا آخر على هذا الوجه وأجابه بنفسه إذ قال: ((فإن قلت: المفعول له ينبغي أن يكون الفعل علة في المصدر وهاهنا ليس الأمن علة طول الأمل بل طول الأمل علة الأمن. قلت: كما يجوز أن يكون طول الأمل علة الأمن يجوز أن يكون الأمن علة طول

---

(١) منهاج البراعة(الراوندي):٥٢/٢ وينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):١٤٢/٣.

(٢) حدائق الحقائق:٥٩٨/١.

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٢٧٠/٨.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية:٣٩٠/٢ ومغني اللبيب:١٦٤/٢ ـ ١٦٥.

(٥) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٢٧٠/٨ وشرح نهج البلاغة(البحراني):١٤٢/٣ واختيار مصباح السالكين:٢٩٠.

(٦) ينظر: حدائق الحقائق:٥٩٨/١.

(٧) ينظر: تسهيل الفوائد:٩٠ وأوضح المسالك:٢٢٦/٢ وهمع الهوامع:١٣٢/٢.

(٨) كتاب سيبويه:٣٦٧/١ ، ٣٦٩ وينظر: المقتصد:٦٦٦/١ وارتشاف الضرب:١٣٨٣/٣ ـ ١٣٨٤.

الأمل ألا ترى أن الإنسان قد يأمن المصائب فيطول أمله في البقاء و وجوه المكاسب لأجل ما عنده من الأمن)) [١].

ورُوي النص بجر(طول) بالباء، أي: بطول أمل[٢]، وهي (باء) السبب، وموضع شبه الجملة نصب مفعول له أيضا ولكنه غير صريح لجره بحرف التعليل (الباء).

٣. أنَّه منصوب بنزع الخافض، ذهب إليه الكيذري بعدما أشكل على الوجهين السابقين فقال: ((والذي يقتضيه سياق الكلام أن يكون التقدير لطول الأمل فلما نُزع الخافض وصل الفعل الذي هو جمع وما بعده إليه فنصبه)) [٣].

والذي يبدو لي أن الكيذري قد وقع فيما فرّ منه؛ إذ لا فرق بين قوله هذا والوجه السابق (المفعول له) الذي أنكره؛ لأنَّ جمهور النحاة يرى نصب المفعول له جوازًا كانتصاب المفعول به المصاحب في الأصل حرف جر، فهو من المنصوب بعد نزع الخافض (حرف التعليل) قال سيبويه: ((باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله لِمَ كان؟...وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر، وفعلت ذاك مخافة فلان وادخار فلان... وفعلت ذاك أجل كذا وكذا. فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له، كأنه قيل له: لم فعلت كذا وكذا فقال: لكذا وكذا، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله))[٤].

٤. أنَّه مصدر سد مسد الحال، أي: من باب مجيء الحال مصدرًا فيكون التقدير: وأمن العواقب حال كونه طائلًا الأمل، وهو وجه قد احتمله البحراني[٥].

٥. ظرف زمان العامل فيه (أمن)، احتمله البحراني أيضا[6]، وتقديره: وأمن العواقب في طول الأمل.

---

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٨/٢٧٠.

(٢) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):٣/١٤٢.

(٣) حدائق الحقائق:١/٥٩٨.

(٤) كتاب سيبويه:١/٣٦٧ ، ٣٦٩ وينظر: المقتصد:١/٦٦٦ وارتشاف الضرب:٣/١٣٨٣ ـ ١٣٨٤.

(٥) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):٣/١٤٢.

(6) ينظر: نفسه:٣/١٤٢.

مدخل:

ذكر سيبويه الأداة في قوله: ((وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجرّ، وأكثرها الواو، ثمَّ الباء، يدخلان على كلِّ محلوف به. ثمَّ التاء، ولا تدخل إلا في واحد)).[١] والأداة مصطلح عند البصريين يُرادف الحرف القسيم المقابل للاسم، والفعل في قسمة الكلام عندهم، قال ابن السراج: ((اعلم: أنه إنما وقع التغيير من هذه الثلاثة في الاسم والفعل دون الحرف لأن الحروف أدوات تُغير ولا تتغير))[٢].

وشاع استعمال مصطلح الأداة في النحو الكوفي؛ لأنهم أحلوه محل الحرف في أقسام الكلام[٣] بعد ما توسعوا في مدلوله ليشمل فضلا عن الحروف بعض الأسماء، كالأسماء الموصولة، وأسماء الأفعال[٤].

وعبّر ابن هشام الأنصاري عن مفهوم الأدوات بـ(المفردات) وقال في تفسيرها: ((وأعني بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف فإنها المحتاجة إلى ذلك)) [٥]، مع رجوعه إلى تسمية الأداة في شرح بعض تلك المفردات، كقوله: ((الألف أصل أدوات الاستفهام)) [٦].

وفي كتاب (الإتقان في علوم القرآن) أجد مصطلح الأداة مستويًا؛ لاستيعابه جميع أجزاء مفهومه، فقد عقد السيوطي فيه بابًا خاصًا بمعرفة الأدوات التي يعنى بها ((الحروف وما

---

(١) كتاب سيبويه:٤٩٦/٣.

(٢) الأصول في النحو:٤٣/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن:٥٨/١ ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د.مهدي المخزومي:٢٣٧.

(٤) ينظر: معاني القرآن:٤٦٧/١ ، ٢٣٥/٢ ومجالس ثعلب، تح: عبد السلام محمد هارون:٥٩٠/٢ والزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر الأنباري، تح: د.حاتم صالح الضامن:٢٨٢/١.

(٥) مغني اللبيب:٣٥/١.

(٦) نفسه:٣٦/١.

شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف)) [١]، والمقصود بالمشاكلة الاشتراك في الوظيفة المعنوية داخل الجملة، فأسماء الاستفهام أدوات؛ لأنها تشترك مع الهمزة في المعنى، وكذلك (ليس)؛ لأنها تفيد ما تفيده حروف النفي، وعلى ذلك فقس.

ومن المحدثين عرّف الدكتور مصطفى النحاس الأدوات بأنها ((روابط تربط أجزاء الجملة بعضها مع بعض وتدل على مختلف العلاقات الداخلية بينها)) [٢].

أما خصائص الأدوات فاهمها: [٣]

١. أنّ المعاني التي تؤديها الأدوات هي نوع من التعبير عن علا قات في السياق، فهي ((لا تدل على معان معجمية ولكنها تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق، ثم تختص كل طائفة منها تحت هذا العنوان بوظيفة خاصة كالنفي والتأكيد وهلمّ جرًا)) [٤].
٢. أنّها أكثر أقسام الكلام في الاستعمال، وأقوم أثرًا فيه، فقلما نجد جملة في العربية لا تتكل في تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة[٥].
٣. لا تدخل الأدوات في جدول تصريفي، فهي لا ترجع إلى أصول اشتقاقية أو صيغ تصريفية.
٤. الأدوات من المبنيات، ولا يعتورها التغيّر الإعرابي.
٥. تلتزم موقعًا معينًا في السياق التركيبي، وغالبًا ما يكون التقدم على ما تعلق معناها به.

---

(١) ٢/١٤٠.

(٢) دراسات في الأدوات النحوية:٢٤.

(٣) ينظر: نفسه:٢٦ ـ ٢٩.

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها، د.تمام حسان:١٢٥.

(٥) ينظر: نفسه:١٢٣.

وينضوي تحت هذه الخصائص ما يسمى عند النحويين حروف المعاني، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، وبقية أدوات النفي، والأسماء التي خلصت للظرفية، وغير ذلك[1].

وفي هذا الفصل سأعرض احتمالات شراح (نهج البلاغة) في معاني الأدوات الواردة في خطب الإمام علي(عليه السلام) وفي وظائفها.

(١) ينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د.فاضل الساقي:٢٠٠ ـ ٢٠١.

المبحث الأول: الاحتمال في الأدوات الأحادية

أولاً: الباء:

حرف جر يأتي لمعان متعددة ذكرها النحويون واللغويون[١]، وقد أوصلها بعضهم إلى واحد وعشرين معنى[٢]، وإنّ هذه المعاني الكثيرة لهي الدافع الرئيس الذي دفع شرّاح النهج إلى الاحتمال فيها.

ففي قول الإمام (عليه السلام): ((**لَمْ تُحِطْ بِهِ اَلْأَوْهَامُ بَلْ تَجَلَّى لَهَا بِهَا وَبِهَا اِمْتَنَعَ مِنْهَا وَإِلَيْهَا حَاكَمَهَا**)) [٣] ذكر ابن ميثم البحراني أنّ ((الباء في (بها) [الأولى] للسببية. إذ وجودها هو السبب المادي في تجليه لها، ويحتمل أن تكون بمعنى (في)، أي: تجلى لها في وجودها)) [٤].

والأرجح من الاحتمالين أن تكون الباء بمعنى (في)؛ لما ورد في الأثر منسوبًا إلى الإمام جعفر الصادق(عليه السلام) فيه تصريح بالحرف (في) مع تجلي الباري عزّ وجلّ، وهو قوله(عليه السلام): ((لقد تجلى الله لخلقه في كلامه ، ولكنهم لا يبصرون)) [٥]، زيادة على وجود مناسبة لطيفة تدرك بأدنى تأمل بين قوله تبارك تعالى: â Ôĝƒîã™ $ZÏ»ƒ#ä É$ùF$’Î þÎr ãR& ÑÍÅ 4®n ûü7Kƒ ÑG9 çR&

$t, ‘ á[فصلت/٥٣] وبين الشاهد في خطبة الأمير(عليه السلام)، فان الله تبارك وتعالى إنما يظهر ويتجلى بآياته لا بذاته المقدسة[٦]، ولاستعمال الحرف (في) في الآية المباركة دلالة على أنّ المعنى في الخطبة يقتضي (في) أو ما يؤدي معناه.

---

(١) ينظر: معاني الحروف، علي بن عيسى الرماني، تح: د.عبد الفتاح شبلي:٤٥ ـ ٥٠ ومغني اللبيب:١٢٢/١ ـ ١٣٤.

(٢) ينظر: الحروف، أبو الحسين المزني، تح: د.محمود حسين محمود وغيره:٥٤.

(٣) شرح نهج البلاغة(المعتزلي): ٤٤/١٣ (خ/٢٣١).

(٤) شرح نهج البلاغة(البحراني):١١٣/٤ وينظر: اختيار مصباح السالكين:٤٢٨.

(٥) أسرار الصلاة، زين الدين بن علي العاملي، تح: محمد علي قاسم:١٥٧.

(٦) ينظر: التبيان في تفسير القرآن، محمد بن الحسن الطوسي، تص: أحمد حبيب العاملي:٥٦٩/٤ والكشاف:٥٠٧/٢.

وفي قوله(ﷺ): ((**اِلْزَمُوا اَلْأَرْضَ وَاِصْبِرُوا عَلَى اَلْبَلاَءِ وَلاَ تُحَرِّكُوا بِأَيْدِيكُمْ وَسُيُوفِكُمْ فِي هَوَى أَلْسِنَتِكُمْ وَلاَ تَسْتَعْجِلُوا بِمَا لَمْ يُعَجِّلْهُ اَللَّهُ لَكُمْ**))[1] يجوز كون الباء في (بأيديكم) زائدة[2]، والمعنى: لا تحركوا أيديكم وسيوفكم في هوى ألسنتكم، وأنّ في ذلك نهيًا عن الجهاد من غير إذن الإمام المفترض طاعته.

ويجوز أن يكون مفعول (تحركوا) محذوفًا وتكون الباء غير زائدة على أحد معنيين: الأول: أنها دالة على السببية، أي: لا تحركوا الفتنة أو نحوها فيما تهوون بسبب أنّ لكم يدًا قوية وسيفًا قاطعًا [3]. والثاني: أن تكون للاستعانة، أي: لا تحركوا مستعينين بأيديكم وسيوفكم في هوى ألسنتكم[4].

وقد يؤيد القول بزيادة الباء رواية بعضهم النص بإسقاطها[5]، وكذلك أنّه لا دليل في الكلام يسوّغ حذف المفعول فيما لو قيل بعدم زيادتها.

ولا ينبغي أن يفهم من هذه الزيادة الزيادة المعنوية وإنما هي زيادة لفظية من حيث الإعراب والصنعة وحسب[6]، فان الحروف الزائدة بعمومها ((تفيد توكيد المعنى في الجملة كلها؛ لأنَّ زيادة الحرف تعتبَرُ[7] بمنزلة إعادة الجملة كلها، وتفيد ما يفيده تكرارها بدونه؛ سواء أكان الحرف الزائد في أولها، أم في وسطها، أم في آخرها)) [8].

---

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١١١/١٣ (خ/٢٣٥).

(٢) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٤٥١/٢ وأعلام نهج البلاغة:٢٠٦ وشرح نهج البلاغة(المعتزلي):١١٣/١٣ و شرح نهج البلاغة(البحراني):١٩٢/٤.

(٣) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٤٥١/٢.

(٤) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١١٣/١٣ وشرح نهج البلاغة(البحراني):١٩٢/٤.

(٥) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١١٣/١٣.

(٦) ينظر: شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو ، خالد بن عبد الله الأزهري، تح: أحمد السيد سيد أحمد:٢٢/٣.

(٧) كذا في الأصل، والصواب: تُعَد.

(٨) النحو الوافي:٧٠/١.

ومن الاحتمال أيضًا في قوله(عليه السلام): ((**اَلْحَمْدُ لِلَّهِ اَلْفَاشِي فِي اَلْخَلْقِ حَمْدُهُ وَاَلْغَالِبِ جُنْدُهُ وَاَلْمُتَعَالِي جَدُّهُ أَحْمَدُهُ عَلَى نِعَمِهِ اَلتَّوَّامِ وَآلاَئِهِ اَلْعِظَامِ اَلَّذِي عَظُمَ حِلْمُهُ فَعَفَا وَعَدَلَ فِي كُلِّ مَا قَضَى وَعَلِمَ بِمَا يَمْضِي وَمَا مَضَى مُبْتَدِعِ اَلْخَلاَئِقِ بِعِلْمِهِ وَمُنْشِئِهِمْ بِحُكْمِهِ**)) [1]، فقد منع ابن أبي الحديد كون الباء في (بعلمه) للسببية، كما يُقال: هوى الحجر بثقله، وعنده أنّ الباء للمصاحبة، كما يُقال: خرج زيد بسلاحه[2]. وفصّل البحراني في منشأ الاحتمال ومعنى كل وجه فيه إذ قال: ((مبتدع الخلائق بعلمه. ظاهر كلامه (عليه السلام) ناطق بأنّ العلم هنا سبب لما ابتدع من خلقه و لا شكّ أنّ السبب له تقدّم على المسبّب من جهة ما هو سبب وهذا هو مذهب جمهور الحكماء[3]، والخلاف فيه مع المتكلّمين. إذ قالوا: إنّ العلم تابع للمعلوم والتابع يمتنع أن يكون سببا. فالباء على رأيهم إذن للاستصحاب، وعلى الرأي الأوّل للتسبّب))[4]، ثم يميل إلى معنى السببية بقوله: ((ونحن إذا حقّقنا القول وقلنا: إنّه لا صفة له تعالى تزيد على ذاته و كانت ذاته و علمه و قدرته و إرادته شيئا واحدا وإنّما تختلف بحسب اعتبارات تحدثها عقولنا الضعيفة بالقياس إلى مخلوقاته ... لم يبق تفاوت في أن يستند المخلوقات إلى ذاته أو إلى علمه أو إلى قدرته أو غيرهما))[5].

وببيان أكثر، إنَّ الصفات التي للباري عزَّ وجلَّ على نوعين: [6]

١. صفات الذات، وتعني الكمال المطلق الذي هو الذات الإلهية عينها، فالامتياز في هذه الصفات يكون من جهة التعلق لا من جهة أصلها، لأنّها جميعًا ذات واحدة.

---

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١١٥/١٣ (خ/٢٣٧).

(٢) ينظر: نفسه:١١٨/١٣.

(٣) الحكمة: تطلق على ما يُرادف الفلسفة، والحكماء هنا نسبة إلى الحكمة الإلهية التي هي علم يبحث في أحوال الموجود بما هو موجود، وقيل: هي العلم بحقائق الأشياء على ما هي عليه والعمل بمقتضى ذلك. ينظر: التعريفات:٥٥ والمعجم الفلسفي، لجنة العلوم الفلسفية والاجتماعية في مجمع اللغة العربية المصري:٧٥.

(٤) شرح نهج البلاغة(البحراني):١٩٧/٤.

(٥) نفسه:١٩٧/٤.

(٦) ينظر: بدائع الحكمة، كاظم بن قاسم الرشتي، تح: صالح الدباب:٤٠ ـ ٤٥ ودروس في العقيدة الإسلامية، محمد تقي مصباح اليزدي:٩٤/١.

٢. صفات الأفعال، وهي حادثة خارجة عن الذات المقدسة إنما تتعلق بأفعالها وأثارها، وتُنتزع من الارتباط الوجودي للمخلوقات بالله جلّ وعلا. ولذلك يمكن أن يتصف تعالى بإحداها وبضدها، فيقال: هو الرازق والمانع، والمحيي والمميت...، على حين لا يجوز سلب الصفة الذاتية عنه تبارك وتعالى واثبات نقيضها.

والعلم من صفات الله الذاتية، فهو سبحانه موجود عالم، ولا يمكن أن يوصف بالجهل مطلقًا، رُوي عن الإمام الصادق(عليه السلام) أنّه قال: ((لم يزل الله عزّ وجلّ ربنا والعلم ذاته ولا معلوم)) [١].

وبهذا يندفع ظن من يظن أنّ القول بسببية الباء في شاهد الخطبة ضرب من الشرك، فالسبب (العلم) مصداق عيني للمسبب (الذات الإلهية) ولا يمكن أن يُتعقل كون شريك الشيء عينه.

ثانيًا: اللام:

وهي نوعان: أحدهما: حرف جر يفيد معنى الملك والاستحقاق عند سيبويه[٢]، وقيل: إنّ أصل معانيه الاختصاص[٣] وقد بلغ الدكتور عبد الهادي الفضلي بلام الجر سبعة وعشرين صنفًا[٤]. والآخر: ليس بحرف جر، مثل: لام الابتداء، ولام الأمر، وغيرها.

ولم أظفر بشاهد من خطب الإمام علي (عليه السلام) احتملت فيه اللام من النوع الثاني أكثر من وجه، وقد ورد الاحتمال في لام الجر في مواضع منها قوله (عليه السلام): ((**أَلاَ وَإِنَّ اَلشَّيْطَانَ قَدْ جَمَعَ حِزْبَهُ وَاِسْتَجْلَبَ خَيْلَهُ وَرَجِلَهُ وَإِنَّ مَعِي لَبَصِيرَتِي مَا لَبَّسْتُ عَلَى نَفْسِي وَلاَ لُبِّسَ عَلَيَّ وَايْمُ اَللَّهِ لَأُقْرِطَنَّ لَهُمْ حَوْضاً أَنَا مَاتِحُهُ لاَ يَصْدُرُونَ عَنْهُ وَ لاَ يَعُودُونَ إِلَيْهِ**)) [٥] فعلى فتح همزة

(١) الكافي:١/١٠٧.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه:٤/٢١٧.

(٣) ينظر: المفصل:٢٨٦ والجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تح: د.فخر الدين قباوة وغيره:٩٦.

(٤) ينظر: اللامات دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية:٩٣.

(٥) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١/٢٣٩ (خ/١٠).

(أفرطنّ) من (فرط) الثلاثي، أي: سبق القوم إلى الماء[١] يُحتمل في اللام بعده أن تكون لام التعدية، كما في قوله تعالى:â šú ïÏ%©!$# ßßsÝ ßßsÞ [التوبة/٦١] والمعنى: لأسبقنّهم إلى حوض أنا ماتحه. ويُحتمل أن تكون لام التعليل، أي: لأسبقنّ لأجلهم إلى حوض[٢].

ويرى الباحث لزوم عدّ اللام هنا لام التعدية للحفاظ على دلالة الكلام وما سيق إليه من تهديد ووعيد لجنود الشيطان، فلو جُعلت اللام لام التعليل لكان (عليه السلام) هو السابق والمتقدم إلى حوض العذاب الذي لا ينجو من ورده، ولا يُرجع إليه، وهذا عكس المراد؛ لأنّ المراد مثل قولهم: ((أفرطوه إلى الماء: قدّموه))[٣]. فهو (عليه السلام) يتوعدهم بأن يقدمهم هم إلى حوض يعذبهم فيه ذلك العذاب، وإنما يتحقق هذا المعنى بكون اللام للتعدية.

وفي اللام الداخلة على لفظ الجلالة من قول الإمام (عليه السلام): ((**إِنَّ اَلْمَرْءَ إِذَا هَلَكَ قَالَ اَلنَّاسُ مَا تَرَكَ وَقَالَتِ اَلْمَلاَئِكَةُ مَا قَدَّمَ لِلَّهِ آبَاؤُكُمْ فَقَدِّمُوا بَعْضاً يَكُنْ لَكُمْ قَرْضًا**))[٤] الاحتمالات الآتية:

١. إنّها لام العاقبة[٥] أو الصيرورة بحسبما سمّاها بعضهم[٦]، والمعنى: إلى الله سيصير آباؤكم.
٢. هي ((لام الاختصاص، كما يُقال: لزيد أخ، أي اختص بالله آباؤكم، هذا كما يُقال: لله أنت. وهذه كلمة يراد بها مدح المخاطب وتفضيله، ومعنى تفضيله تخصيصه بالإضافة إلى الله))[٧] قال مجد الدين ابن الأثير (٦٠٦هـ): ((إذا أضيف الشيء إلى عظيم

(١) ينظر: العين:٤١٩/٧ (مادة: طرف) والصحاح:١١٤٨/٣ (مادة: فرط).

(٢) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٢٤٠/١.

(٣) أساس البلاغة:١٨/٢ (مادة: فرط).

(٤) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٣/١١ (خ/١٩٦).

(٥) ينظر: معارج نهج البلاغة:٦٤٠/١ وحدائق الحقائق:١٧٥/٢ وشرح نهج البلاغة(البحراني):٧/٤.

(٦) ينظر: معاني الحروف:٦٥ وهمع الهوامع:٢٠٢/٤.

(٧) معارج نهج البلاغة:٦٤٠/١ وحدائق الحقائق:١٧٥/٢ وأعلام نهج البلاغة:١٧٩.

شريف اكتسى عِظما وشرفا كما قيل : بيتُ اللّه وناقةُ اللّه فإذا وُجِد من الولد ما يَحسنُ مَوْقعُهُ ويُحْمَدُ قيل للّه أبوك)) [١].

٣. احتمل السرخسي ـ كما مر آنفًا[٢]ـ كون (لله آباؤكم) كلامًا متصلًا بما قبله، وعليه تكون اللام متعلقة مع مجرورها بالفعل (قدّم) وتفيد التعليل، والمعنى: ((يقول الناس لأولاد الميت: ما ترك لكم آباؤكم. وتقول الملائكة: ما أنفق في سبيل اللّه في حياته وقدّمه لوجه اللّه عند موته ليكون ذخيرة لمنجاته في الآخرة)) [٣].

٤. اللام لام التعجب، والكلام محمول على قولهم: لله دره، ونحوه في إفادته التعجب والاستعظام[٤]، جاء في(تهذيب اللغة): ((ويقولون: لاهِ أبوك، يريدون للهِ أبوك، وهي لام التعجب يُضْمِرون قَبلها: أعجبوا لأبيه ما أكمله))[٥] وقال الرضي مفسرًا (لله دره): ((وإنما نسب فعله[أي: فعل المتعجب منه] إليه تعالى، قصدا للتعجب منه لأن الله تعالى منشئ العجائب، فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه إليه تعالى ويضيفونه إليه تعالى، نحو قولهم: لله أنت، ولله أبوك، فمعنى لله دره: ما أعجب فعله))[٦].

وهناك وجه خامس لم يذكره الشرّاح يمكن حمل هذه اللام عليه، وهو كونها تفيد القسم في سياق التعجب، قال أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ): ((وقد استعملوا (اللام) في القسم إذا أرادوا التعجُّب كقولهم: لله أبوك لقد فعلت وإنما جاؤوا بها دون الحروف الأُوَل[يعني أحرف القسم الأخرى: الباء، والواو، والتاء] ليعلم أنَّ القسم قد انضمَّ إليه أمرٌ آخر وكانت اللام أوْلى بذلك لما فيها من الاختصاص والمقسم به مع التعجب مختصّ))[٧]، وعلى هذا الأساس تؤدي دلالة

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر الزاوي وغيره:١٩/١ (مادة: أبا).

(٢) ينظر: صفحة رقم (٣٢) من هذا البحث.

(٣) أعلام نهج البلاغة:١٧٩.

(٤) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):٧/٤.

(٥) تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، تح: عبد السلام محمد هارون وغيره:٤٢٢/٦ (مادة: الله).

(٦) شرح الرضي على الكافية:٧٠/٢.

(٧) اللباب في علل البناء والإعراب، تح: د.غازي طليمات:٣٧٥/١.

قوله ﷺ: لله آباؤكم. وظيفتين: إحداهما: توكيد ما يقوله الناس وتقوله الملائكة على المرء الهالك، وذلك بوساطة القسم الذي دلت عليه اللام. والأخرى: التعجب من عدم تأثر المخاطبين بهذه المواعظ البالغة والعبر، وبقائهم في غفلتهم وغيهم؛ فان (لله آباؤكم) من تراكيب التعجب السماعي[١].

ومن الاحتمال في اللام أيضًا ما نجده في قوله ﷺ بعد تلاوته: ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر/١-٢]: **((يَا لَهُ مَرَامًا مَا أَبْعَدَهُ وَزَوْرًا مَا أَغْفَلَهُ وَخَطَرًا مَا أَفْظَعَهُ لَقَدِ اسْتَخَلُوْا مِنْهُمْ أَيَّ مُدَّكِرٍ وَتَنَاوَشُوهُمْ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ))**[٢] فإنه يُحتمل أن تكون اللام في (له) لام المستغاث لأجله والمدعو إليه[٣]، وهي لام التعليل نفسها عند المرادي (٧٤٩هـ)، جاء في كتابه (الجنى الداني): ((لام المستغاث من أجله. وهي مكسورة إلا مع المضمر... وهذه اللام هي، في الحقيقة، لام التعليل))[٤]، فيكون معنى قوله ﷺ: يا قوم تعالوا إلى هذا المرام العجيب في بعده.

ويُحتمل أنها لام التعجب[٥] التي تفيد التعجب المجرد عن القسم وعن غيره، وتستعمل في النداء كقولهم: يا لَلماء ويا للعُشب إذا تعجبوا من كثرتهما[٦].

ولا بأس بالجمع بين الاحتمالين المتقدمين بِعدِّ اللام دالة على معنى الاستغاثة والتعجب معًا، قال الثعالبي (٤٣٠هـ): ((وقد تجتمع التي للنداء والتي للتعجب كما قال الشاعر:

ألا يا لقومي لطيف الخيال))[٧]

---

(١) ينظر: الزاهر:٣٣٩/١ وتاج العروس:٢٨٠/١١ (مادة: درر).

(٢) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٤٥/١١ (خ/٢١٦).

(٣) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٣٧٦/٢ واختيار مصباح السالكين:٤١٢.

(٤) ١٠٤.

(٥) ينظر: حدائق الحقائق:٢٢٤/٢ وشرح نهج البلاغة(البحراني):٥٣/٤.

(٦) ينظر: كتاب سيبويه:٢١٧/٢مغني اللبيب:٢٣٢/١.

(٧) فقه اللغة وسر العربية، تح: مصطفى السقا وغيره:٣٥٨.

ولا يبعد قصده بلام النداء لام الاستغاثة، وإلا فلا وجود للام تسمى بلام النداء.

إنّ التقارب القوي الذي قد يصل إلى حد التلازم أحيانًا بين حال المتعجِّب وحال المستغيث سهّل دلالة اللام على كليهما[1]، فإنَّ ((رؤية الأمر العظيم المتعجَّب منه يقتضي بالعادة طلب الشخص من يرى ذلك، فكأنه استغاث عند رؤية ذلك العظيم))[2].

ثالثًا: الواو:

حرف معنى، الأصل فيه الإهمال؛ لأنه يدخل على الاسم والفعل جميعًا ولا يختص بأحدهما[3]، ولكنه يجيء عاملًا جارًا، كواو القسم، وناصبًا، كواو المعية التي تنصب المفعول معه على رأي[4].

وقد احتمل شراح نهج البلاغة أكثر من وظيفة دلالية للواو في بضع مواضع من خطب الإمام علي (عليه السلام) منها قوله: ((**وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ أَرْسَلَهُ بِالدِّينِ اَلْمَشْهُورِ وَاَلْعَلَمِ اَلْمَأْثُورِ وَاَلْكِتَابِ اَلْمَسْطُورِ وَاَلنُّورِ اَلسَّاطِعِ وَاَلضِّيَاءِ اَللاَّمِعِ وَاَلْأَمْرِ اَلصَّادِعِ إِزَاحَةً لِلشُّبُهَاتِ وَاِحْتِجَاجًا بِالْبَيِّنَاتِ وَتَحْذِيرًا بِالْآيَاتِ وَتَخْوِيفًا بِالْمَثُلَاتِ وَاَلنَّاسُ فِي فِتَنٍ اِنْجَذَمَ فِيهَا حَبْلُ اَلدِّينِ وَ تَزَعْزَعَتْ سَوَارِي اَلْيَقِينِ وَاخْتَلَفَ اَلنَّجْرُ وَتَشَتَّتَ اَلْأَمْرُ وَضَاقَ اَلْمَخْرَجُ وَعَمِيَ اَلْمَصْدَرُ فَالْهُدَى خَامِلٌ وَالْعَمَى شَامِلٌ عُصِيَ اَلرَّحْمَنُ وَنُصِرَ اَلشَّيْطَانُ وَخُذِلَ اَلْإِيمَانُ فَانْهَارَتْ دَعَائِمُهُ وَتَنَكَّرَتْ مَعَالِمُهُ وَدَرَسَتْ سُبُلُهُ وَعَفَتْ شُرُكُهُ أَطَاعُوا اَلشَّيْطَانَ فَسَلَكُوا مَسَالِكَهُ وَوَرَدُوا مَنَاهِلَهُ بِهِمْ سَارَتْ أَعْلَامُهُ وَقَامَ لِوَاؤُهُ فِي فِتَنٍ دَاسَتْهُمْ بِأَخْفَافِهَا وَوَطِئَتْهُمْ بِأَظْلَافِهَا وَقَامَتْ عَلَى سَنَابِكِهَا فَهُمْ فِيهَا تَائِهُونَ حَائِرُونَ جَاهِلُونَ مَفْتُونُونَ فِي خَيْرِ دَارٍ وَشَرِّ جِيرَانٍ**))[5]، والاحتمال واقع في الواو من (والناس في فتن) فهي إمّا أن تكون واو الحال والعامل فيه

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية:٣٥٢/١.

(٢) المساعد:٥٢٦/٢.

(٣) ينظر: معاني الحروف:٦٨.

(٤) ينظر: الجنى الداني:١٥٣ ومغني اللبيب:٢٤/٢.

(٥) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٣٥/١ ـ ١٣٦ (خ/٢).

(أرسله) وتكون الفتن المذكورة هي فتن العرب في الجاهلية وحال البعثة النبوية[١]، وإمّا أن تكون استئنافية ويكون ما بعدها شروعًا منه (عليه السلام) في ذم أصحابه، أو أصحاب معاوية(٦٠هـ) من أهل زمانه، وذلك بوصف ما هم عليه من بعد عن الدين، وقرب من الشيطان[٢].

وسبب هذا الاختلاف في تحديد وظيفة الواو أمران رئيسان:

١. أن ما أورده الشريف الرضي من هذه الخطبة يعد فصولًا ملفقة ليست على نظامها الذي خرجت عليه، ولو انتظمت وذُكر ما حذف منها لتوضح المراد وزال الاختلاف[٣].
٢. اشتراك الواوين (الحالية والاستئنافية) في بعض الأحكام النحوية، كالإهمال، وانه يلي كلتيهما جملة، حتى أنّه قد تُجمعان بتسمية واحدة هي (واو الابتداء)[٤] بيد أنَّ هذا الاشتراك لا يذيب الفروق الدلالية بين الواوين.

والراجح عند الباحث كون الواو حالية وما بعدها بيان لحال أهل مكة قُبيل المبعث النبوي الشريف؛ لما يحمله الكلام من أوصاف لا تصدق إلا عليهم، قال ابن أبي الحديد: ((وقوله في خير دار يعني مكة وشر جيران يعني قريشا وهذا لفظ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) حين حكى بالمدينة حالة كانت في مبدأ البعثة فقال: كنت في خير دار وشر جيران))[٥].

وشاهد آخر فيه الواو إمّا زائدة وإمّا لعطف النسق، وهو قوله (عليه السلام) في خطبته المعروفة بالشقشقية: ((**حَتَّى إِذَا مَضَى** [يعني عمر بن الخطاب(٢٣هـ)] **لِسَبِيلِهِ جَعَلَهَا فِي سِتَّةٍ زَعَمَ أَنِّي أَحَدُهُمْ فَيَا لَلَّهِ وَلِلشُّورَى مَتَى اِعْتَرَضَ اَلرَّيْبُ فِيَّ مَعَ اَلْأَوَّلِ مِنْهُمْ حَتَّى صِرْتُ أُقْرَنُ إِلَى هَذِهِ اَلنَّظَائِرِ**))[٦] وعلى وجه زيادة الواو تكون الاستغاثة منه (عليه السلام) بالله للشورى، كما يقال: يا

(١) ينظر: معارج نهج البلاغة:١/٢٢٤ وحدائق الحقائق:١/١٥٤ــ ١٥٥ وشرح نهج البلاغة(المعتزلي):١/١٣٧ وشرح نهج البلاغة(البحراني):١/٣٠٣ واختيار مصباح السالكين:٨٦.

(٢) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):١/١١٣ وشرح نهج البلاغة(البحراني):١/٣٠٣ واختيار مصباح السالكين:٨٦.

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):١/٣٠٣ واختيار مصباح السالكين:٨٦.

(٤) ينظر: مغني اللبيب:٢/٢٣.

(٥) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١/١٣٧.

(٦) نفسه:١/١٨٤ (خ/٣).

لَلأقوياء لِلضعفاء. وبعدِّها عاطفة يُقدّر معطوف عليه يكون مستغاثًا له أيضًا، كأنه قال ﷺ: يا لله لِعمر أو لي ولِلشورى[١].

وبالرجوع إلى قواعد النحويين نجد البصريين منهم قد منعوا مجيء الواو زائدة؛ لأنَّها ((في الأصل حرف وضع لمعنى فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يجرى على أصله))[٢].

إنّ الواو هنا ـ بحسب ما يبدو لي ـ للعطف، ولكن لا على التقدير المتقدم الذي فيه ما فيه من تهافت في الدلالة، واختلاف في المعطوف عليه المحذوف بلا دليل يدل عليه، بل إنّها قد عطفت (للشورى) على المستغاث به وهو لفظ الجلالة، وكَسرُ اللام في (للشورى) جار على مذهب النحويين في اللام المعطوفة على لام المستغاث به إذا لم تُعد (يا) [٣]، وإنّ المستغاث منه محذوف لدلالة سياق الكلام عليه والتقدير: يا لله ولِلشورى لِجعلي أحد هؤلاء الستة.

ولا بد من التنّبه على أنّه ليس المراد من هذا العطف جعل الشورى مستغاثًا به مع الله تعالى، إنما هي متعجَّب منه قد عطف على المستغاث به؛ لأنَّه في حكمه وقريب من معناه ـوقد تقدم بيان ذلك[٤]ـ ففي كلامه ﷺ هذا تعجب من تلك الشورى؛ إذ ((كيف أمر عمر بقتل الستة كلهم أو بعضهم بعد أن شهد بأن رسول اللّه ﷺ مات، وهو راض عنهم ؟ وما هو السبب الموجب لترجيح الثلاثة الذين فيهم ابن عوف على الذين فيهم علي؟ ولماذا لم يجعل الأمر بيد ابن عوف منذ البداية؟ وما الذي دعاه إلى أن يجعل الشورى إلى ستة لا إلى جميع المسلمين)) [٥] إلى آخر هذه التساؤلات التي توجب العجب مع الاستغاثة بالله لحاله ﷺ في هذه المحنة.

---

(١) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):٣٢٢/١.

(٢) الإنصاف:٤٥٩/٢ وينظر: شرح الرضي على الكافية:٣٩٢/٤.

(٣) ينظر: المقتضب:٢٥٥/٤ ـ ٢٥٦ وشرح قطر الندى:٢١٩.

(٤) ينظر: صفحة رقم (٨٨) من هذا البحث.

(٥) في ظلال نهج البلاغة:٩١/١.

ومن الاحتمال في الواو ماعليه قوله (عليه السلام): **((إِنَّمَا اَلْأَئِمَّةُ قُوَّامُ اَللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ وَعُرَفَاؤُهُ عَلَى عِبَادِهِ وَلاَ يَدْخُلُ اَلْجَنَّةَ إِلاَّ مَنْ عَرَفَهُمْ وَعَرَفُوهُ وَلاَ يَدْخُلُ اَلنَّارَ إِلاَّ مَنْ أَنْكَرَهُمْ وَأَنْكَرُوهُ))**[١] فقد قيل: إنَّ واو العطف في (وأنكروه) على معناها الأصلي وهو الجمع والتشريك[٢]، وذهب المعتزلي إلى أنها بمعنى (أو) كالتي في قوله تبارك وتعالى: â ùÅR¡ ß(qß #B $Û$ > 9äN Ë` $ŸÏ9$ ¡ $ä #B_4 Ó ä=«r] âr/« ì á[النساء/٣] وذلك لدفع إشكال مُفاده أنّ جماعة يعرفون الأئمة ولكنهم يرتكبون المعاصي فيدخلون النار، وبتضمين الواو معنى (أو) سيكون هؤلاء ممن يردون النار وإن كانوا لا ينكرون الأئمة (عليهم السلام) إلا أنّهم (عليهم السلام) ينكرون هؤلاء ويسخطون أفعالهم[٣].

ويمكن دفع هذا الإشكال من دون صرف الواو عن معنى الجمع بأحد الأوجه الآتية:

١. أنّ المراد بدخول النار الوارد في الخطبة هو الخلود فيها، وكأنه قال (عليه السلام): ولا يدخل النار دخولًا مؤبدًا إلا من أنكرهم وأنكروه، وأنّ الجماعة المشار إليهم في فرض الإشكال لا يكون دخولهم على سبيل الخلود الذي هو من شأن الكفار[٤].
٢. أنّ من يرتكب الموبقات ولم ينكر إمامة الأئمة (عليهم السلام) لا يخرج من الدنيا حتى يُصفّى من تلك المعاصي بالمصائب والابتلاءات الصعبة، وفي الآخرة تناله رحمة الله الواسعة، أو شفاعة النبي الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) وآل بيته (عليهم السلام) فيُؤمر به إلى الجنة[٥].
٣. أنّه لا يمكن اجتماع معصية الباري جلَّ وعلا مع محبة الأئمة (عليهم السلام) ومعرفتهم في محل واحد؛ لأن المراد بالمعرفة هنا حقيقة المعرفة وكمالها الذي لا يتحقق إلا بالعمل وإتباع نهجهم (عليهم السلام) في جميع التفاصيل[٦]، فقد رُوي عن الإمام محمد الباقر (عليه السلام)

---

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٥٢/٩ (خ/١٥٢).

(٢) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٩١/٢ وحدائق الحقائق:٦٦٤/١ ـ ٦٦٥ وأعلام نهج البلاغة:١٤٥ وشرح نهج البلاغة(البحراني):٢٢٢/٣ واختيار مصباح السالكين:٣٢١.

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٥٥/٩.

(٤) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٩١/٢ ومنهاج البراعة(الخوئي):١٨٤/٩.

(٥) ينظر: منهاج البراعة(الخوئي):١٨١/٩.

(٦) ينظر: بهج الصباغة:٣٨٠/٣.

قولـه: ((واعلمـوا أن ولايتنـا لا تنـال إلا بـالورع والاجتهـاد ومـن ائـتم مـنكم بعبـد فليعمـل بعمله)) [1]، وعلى هذا الأساس يُعدّ من عرف الأئمة (عليهم السلام) معرفة لم تصدّه عن محارم الله تعالى من المنكرين لهم، ولا ينال شفاعتهم يوم القيامة، فيُساق إلى جهنم لفسقه ونفاقه في الدين.

(١) الكافي:٨/٢١٢ ـ ٢١٣.

المبحث الثاني: الاحتمال في الأدوات الثنائية فأكثر

أولًا: أمْ:

وهي من الحروف المهملة، وتكون إمّا متصلة عاطفة، وتسمى معادلة أيضًا، وإمّا منقطعة للإضراب وفي عطفها خلاف، وقيل: إنها تأتي زائدة. وتستعمل (أم) للتعريف كـ(أل) في لغة طيء[١].

وفي خطب الأمير ﷺ وردت (أم) محتملة الاتصال والانقطاع، ففي قوله ﷺ من خطبته الغراء: ((**أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اَللَّهِ اَلَّذِي أَعْذَرَ بِمَا أَنْذَرَ وَاِحْتَجَّ بِمَا نَهَجَ وَحَذَّرَكُمْ عَدُوًّا نَفَذَ فِي اَلصُّدُورِ خَفِيًّا وَنَفَثَ فِي اَلْآذَانِ نَجِيًّا فَأَضَلَّ وَأَرْدَى وَوَعَدَ فَمَنَّى وَزَيَّنَ سَيِّئَاتِ اَلْجَرَائِمِ وَهَوَّنَ مُوبِقَاتِ اَلْعَظَائِمِ حَتَّى إِذَا اِسْتَدْرَجَ قَرِينَتَهُ وَاِسْتَغْلَقَ رَهِينَتَهُ أَنْكَرَ مَا زَيَّنَ وَاِسْتَعْظَمَ مَا هَوَّنَ وَحَذَّرَ مَا أَمَّنَ. أَمْ هَذَا اَلَّذِي أَنْشَأَهُ فِي ظُلُمَاتِ اَلْأَرْحَامِ وَشُغُفِ اَلْأَسْتَارِ نُطْفَةً دِهَاقًا وَعَلَقَةً مِحَاقًا وَجَنِينًا وَرَاضِعًا وَوَلِيدًا وَيَافِعًا**))[٢] ذهب بعض الشراح إلى أن (أم) متصلة والمعنى: أ أعضكم وأذكركم بحال الشيطان وإغوائه أم بحال الإنسان منذ ابتداء وجوده إلى حين مماته[٣]، أو: فلينظر في ذاك الوعظ المتقدم أم في هذا الذي خلقه الله على سبيل الإنشاء والابتداء في ظلمات ثلاث[٤]، وهذا المعنى الأخير مردود؛ لأنّ (أم) المتصلة لا ترد في الكلام إلا بعد همزة الاستفهام أو همزة التسوية[٥].

قال ابن ميثم البحراني: ((أم معادلة لهمزة استفهام قبلها، والتقدير أليس فيما اظهر الله لكم من عجائب مصنوعة عبر؟ أم هذا الإنسان وتقلبه في أطوار خلقه وحالاته إلى يوم نشوره)) [٦] ورمى الخوئي قول البحراني هذا بالإبهام والفساد، وأنّه متناقض لا يُفهم منه أن (أم) متصلة أم

---

(١) ينظر: معاني الحروف:٨٠ ـ ٨١ والجنى الداني:٢٠٤ ـ ٢٠٧.

(٢) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٦/٢٦٨ ـ ٢٦٩ (خ/٨٢).

(٣) ينظر: حدائق الحقائق:١/٣٩٧ وشرح نهج البلاغة(المعتزلي):٦/٢٧٠.

(٤) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):١/٣٤٣ وحدائق الحقائق:١/٣٩٧.

(٥) ينظر: الجنى الداني:٢٠٤ ـ ٢٠٥ ومغني اللبيب:١/٦٣.

(٦) شرح نهج البلاغة(البحراني):٢/٢٦٩ وينظر: اختيار مصباح السالكين:٢٠٠.

منقطعة؛ وذلك لأنَّ قوله: (أم) معادلة لهمزة استفهام يفيد كونها متصلة، ولكن تقديره بعد ذلك ينبأ بأنَّ الاستفهام للإنكار والتوبيخ فتكون (أم) منقطعة[١]؛ إذ الإنكار بمنزلة النفي، والمتصلة لا تقع بعد النفي[٢].

ويجوز أن تكون (أم) منقطعة بمعنى (بل) كأنه قال ﷺ عادلًا تاركًا لما وعظهم به: بل تغفلون عن الذي أنشأه الله[٣]، أو: بل اتلوا عليكم نبأ هذا الإنسان الذي حاله كذا[٤]، أو أن تكون (أم) المنفصلة مسبوقة باستفهام إنكاري إبطالي محذوف، والتقدير: أليس فيما ذكرته تذكرة لمتذكر، بل هذا الإنسان وأطوار خلقه وحالاته[٥].

وقد أصاب حبيب الله الخوئي عندما شكك في جدوى هذه الوجوه الاحتمالية وكشفها عن المعنى المراد، إذ يقول بعد أن قام بعرضها: ((وهذا كلّه مبنيّ على عدم كون الخطبة ملتقطة وأن لا يكون قبل قوله ﷺ: أم هذا ... ، حذف وإسقاط من السيّد [يعني الشريف الرضي]، وإلاّ فمعرفة حال (أم) موقوفة على الاطلاع والعثور بتمام الخطبة))[٦].

ثانيًا: إنْ، وأنْ:

قال الإمام علي ﷺ في أصحاب الجمل وقدومهم على البصرة: ((**فَقَدِمُوا عَلَى عَامِلِي بِهَا وَخُزَّانِ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِهَا فَقَتَلُوا طَائِفَةً صَبْراً وَطَائِفَةً غَدْراً فَوَاللَّهِ إِنْ لَوْ لَمْ يُصِيبُوا مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلاَّ رَجُلاً وَاحِداً مُعْتَمِدِينَ لِقَتْلِهِ بِلاَ جُرْمٍ جَرَّهُ لَحَلَّ لِي قَتْلُ ذَلِكَ الْجَيْشِ كُلِّهِ إِذْ حَضَرُوهُ فَلَمْ يُنْكِرُوا**)) [٧].

(١) ينظر: منهاج البراعة(الخوئي):٦/٢٦.

(٢) ينظر: مغني اللبيب:١/٦٧.

(٣) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):١/٣٣٤ وحدائق الحقائق:١/٣٩٧.

(٤) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٦/٢٧٠.

(٥) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):٢/٢٩٦ واختيار مصباح السالكين:٢٠٠ ومنهاج البراعة(الخوئي):٦/٢٦.

(٦) منهاج البراعة(الخوئي):٦/٢٦.

(٧) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٩/٣٠٩ (خ/١٧٣).

رُوي النص بكسر همزة (انْ) تارة، وبفتحها أخرى[١]، وقد رجح الراوندي رواية الكسر بأن تكون (إنْ) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوفًا، والتقدير: إنْ الأمر والشأن لو لم يقتلوا إلا رجلًا واحدًا لحلّ لي قتلهم جميعًا[٢]، ونقل المعتزلي (إنْ) مكسورة الهمزة، ولم يشر إلى رواية الفتح، ولكنه جوّز أن تكون (إنْ) زائدة فضلا عن جوازه كونها مخففة من الثقيلة[٣].

ولو حكّمنا في هذه المسألة ما ذكره علماء العربية بشأن (إنْ) لتبين ضعف ما رجحه الراوندي وجوّزه المعتزلي، وهو كون (إنْ) مكسورة الهمزة مخففة من الثقيلة؛ وذلك لأنَّها إن دخلت على جملة فعلية وجب إهمالها، ولزمت اللام الفارقة الخبر. بل حتى أنَّ إيلاء (إنْ) المهملة فعلًا غير ناسخ هو من المسموع القليل الذي لا ينقاس عليه[٤].

ومثله في الضعف القول بزيادة (إنْ)؛ لأنها إنما تُزاد قبل مدة الإنكار، وبعد (إلا) الاستفتاحية، وبعد(ما) الموصولة أو المصدرية[٥]، وليس واحد من هذه المواضع بمتحقق في الشاهد.

والصواب عند الباحث هو رواية (أنْ) بفتح الهمزة، وتكون زائدة لتوكيد القسم، فإنها تُزاد باطراد بين القسم و(لو) قال سيبويه: ((وأما (أن) فتكون بمنزلة لام القسم في قوله: أما والله أنْ لو فعلتَ لفعلتُ...وتكون توكيدًا أيضًا في قولك: لما أن فعل، كما كانت توكيدًا في القسم))[٦].

(١) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):١٥٨/٢.

(٢) ينظر: نفسه:١٥٨/٢.

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٣١٠/٩.

(٤) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تح: أحمد محمد الخراط:١٠٩ ومغني اللبيب:٤٦/١ ـ ٤٧.

(٥) ينظر: الجنى الداني:٢١٠ ـ ٢١١.

(٦) كتاب سيبويه:٢٢٢/٤ وينظر: شرح الرضي على الكافية:٤٣٤/٤.

ثالثًا: ثُمّ:

هي ((حرف عطف يقتضي ثلاثة أمور: التشريك في الحكم، والترتيب، والمُهلة، وفي كل منها خلاف))[١]؛ لوجود نصوص قرآنية وغيرها وردت فيها (ثُمّ) متخلفة ظاهرًا عن بعض ما تقتضيه، ومن ذلك قول الإمام علي(عليه السلام) مجلًا الله تعالى ومعظمًا قدرته: ((**فَطَرَ اَلْخَلاَئِقَ بِقُدْرَتِهِ وَنَشَرَ اَلرِّيَاحَ بِرَحْمَتِهِ وَوَتَّدَ بِالصُّخُورِ مَيَدَانَ أَرْضِهِ... أَنْشَأَ اَلْخَلْقَ إِنْشَاءً وَابْتَدَأَهُ اِبْتِدَاءً بِلاَ رَوِيَّةٍ أَجَالَهَا وَلاَ تَجْرِبَةٍ اِسْتَفَادَهَا وَلاَ حَرَكَةٍ أَحْدَثَهَا وَلاَ هَمَامَةِ نَفْسٍ اِضْطَرَبَ فِيهَا أَحَالَ اَلْأَشْيَاءَ لِأَوْقَاتِهَا وَلاَءَمَ بَيْنَ مُخْتَلِفَاتِهَا وَغَرَّزَ غَرَائِزَهَا وَأَلْزَمَهَا أَشْبَاحَهَا عَالِماً بِهَا قَبْلَ اِبْتِدَائِهَا مُحِيطاً بِحُدُودِهَا وَانْتِهَائِهَا عَارِفاً بِقَرَائِنِهَا وَأَحْنَائِهَا. ثُمَّ أَنْشَأَ سُبْحَانَهُ فَتْقَ اَلْأَجْوَاءِ وَشَقَّ اَلْأَرْجَاءِ وَ سَكَائِكَ اَلْهَوَاءِ**))[٢]، فإنْ حُملت (ثُمّ) على أصل معناها المذكور يكون((ظاهر هذا الكلام أنه سبحانه خلق الفضاء والسموات بعد خلق كل شيء))[٣]، وهذا خلاف العقل والنقل، فلا بد من تخريجه مخرجًا آخر.

ووجد الكيذري أن السبيل لدفع هذا الإشكال هو حمل الكلام الذي تقدم (ثُمّ) على أنّه حكاية على العلم الإلهي السابق لوجود الأشياء، أما ما بعدها فيُحمل على الخلق والإبداع الفعليين[٤]، في حين ذهب ابن أبي الحديد إلى أن (ثُمّ) قد أفادت التعقيب والتراخي ولكن ليس في خلق الباري جلّ وعزّ، إنما كان ذلك في كلامه (عليه السلام) وإخباره، فكأنه قال: ثُمّ أقول بعد قولي المتقدم: إنّه تعالى انشأ فتق الأجواء[٥]. وهذا ما يُعرف عند النحويين بترتيب الإخبار لا ترتيب الحكم. ولكنه لا تراخي عندهم بين الإخبار[٦].

---

(١) مغني اللبيب:١/١٣٧.

(٢) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١/٧٥ ، ٧٨ ، ٨٣ (خ/١).

(٣) نفسه:١/٨٤.

(٤) ينظر: حدائق الحقائق:١/١٣٥.

(٥) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١/٨٤.

(٦) ينظر: مغني اللبيب:١/١٣٨ ـ ١٣٩ وشرح الأشموني: ٢/٤١٨.

وللمعتزلي رأي آخر في(ثُمّ) وهو قوله : ((ثُمّ هاهنا تعطي معنى الجمع المطلق كالواو ومثل ذلك قوله تعالى: â ¨þÎoTur Ö$¤ÿtós9 `yJÏj9 z>$s? `tB#uäur Ÿ@ÏJtãur $[sÎ=»|¹ ¢OèO 3"y‰tF÷d$# á[طـه/٨٢])) [1] أي: إنها لم تفد ترتيبًا، ولا مهلة في العطف وقد جوّز قوم من النحاة ذلك فيها[2].

وربما تكون (ثُمّ) في قول الإمام علي(عليه السلام) هذا على ما ذكره احمد ابن فارس (٣٩٥هـ) من أنها قد تأتي للدلالة على التعجب لا للعطف والتشريك، مثلما في قوله تعالى:â ¢OèO Ÿ@ÏFè% y#øŸx. t£‰s% á[المدثر/١٥] [3] وقال الفخر الرازي (٦٠٦هـ) في تفسير هذه الآية: ((لفظ ثُمّ ههنا معناه التعجب كما تقول لصاحبك: أنزلتك داري وأطعمتك وأسقيتك ثم أنت تشتمني ، ونظيره قوله تعالى: â ß‰ôJptø:$# ¬! "Ï%©!$# t,n=y{ ÏNºuq»yJ¡¡9$# uÚö‘F{$#ur Ÿ@yèy_ur ÏM»yJè=—à9$# u‘q‘Z9$#ur (¢OèO tûïÏ%©!$# (#rãxÿx. öNÍkÍh5tÎ/ šcqä9Ï‰÷ètƒ á[الأنعام/١] فمعنى (ثُمّ) ههنا للإنكار والتعجب))[4].

رابعًا: حتّى:

حرف يأتي للدلالة على أحد ثلاثة معان هي: انتهاء الغاية، والتعليل، ومعنى(إلا) في الاستثناء[5].

وقد احتمل البحراني معنيين من هذه الثلاثة في (حتّى) من قول الأمير (عليه السلام) واصفًا حال مصقلة بن هبيرة الشيباني الذي اشترى سبيًا من عامله(عليه السلام) وأعتقه، فلما طُولب بالمال هرب إلى معاوية: ((**قَبَحَ اَللَّهُ مَصْقَلَةَ فَعَلَ فِعْلَ اَلسَّادَاتِ وَفَرَّ فِرَارَ اَلْعَبِيدِ فَمَا أَنْطَقَ مَادِحَهُ حَتَّى**

---

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١/٨٤.

(٢) ينظر: معاني الحروف:١٩٩ وهمع الهوامع:٣/٢٦٣.

(٣) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، تح: السيد أحمد صقر:٢١٥.

(٤) تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب:٣٠/١٩٩.

(٥) ينظر: مغني اللبيب:١/١٤٣ وكفاية المعاني في حروف المعاني، عبد الله البيتوشي، تح: شفيع برهاني:١٩٣.

أَسْكَتَهُ وَلاَ صَدَّقَ وَاصِفَهُ حَتَّى بَكَّتَهُ وَلَوْ أَقَامَ لَأَخَذْنَا مَيْسُورَهُ وَانْتَظَرْنَا بِمَالِهِ وُفُورَهُ))[1]، إذ يرى ابن ميثم أنّ (حتّى) في الموضعين إمّا أن تكون للتعليل، أي: أنَّه لم يُنطق مادحه لكي يقصد إسكاته بهربه، فيكون الكلام على سبيل الإنكار والتعجب، وكأن المراد: أنّ مادحه لم يبدأ بمدحه بعد فكيف عمد إلى إسكاته باختيار الفرار؟!. وإمّا أن تكون (حتّى) بمعنى الاستثناء المفرغ بأن يكون المعنى: أن مصقلة قد جمع بين غايتين متنافيتين هما: إنطاق مادحه بفضيلة إعتاقه الأسرى، وإسكات ذلك المادح برذيلة هربه إلى الشام. والجمع بينهما متأت من سرعة إتباع الثانية بالأولى، كما يقال: ما اجتمع الأحباب حتى افترقوا، أي: لسرعة افتراقهم كأنه قد جُمع بين الاجتماع والافتراق. وكل ما ذكر هنا يصح في(وَلاَ صَدَّقَ وَاصِفَهُ حَتَّى بَكَّتَهُ)[2].

إنّ دلالة (حتّى) على التعليل أكثر مبالغة في الذم والتحقير لمصقلة؛ لأنَّ معناه: أن مادحه لم ينطق بشيء من مدحه؛ إذ إن المرء لا يُمتدح على أمر حتى يتمه خير إتمام، فإنما الأعمال بخواتيمها، ومصقلة هذا لم يتم عمله فلا يستحق أي مدح، بل إنَّه عمد إلى إسكات المادح قبل أن ينطق لمّا ختم عمله شر خاتمة بهروبه إلى معاوية، وهذا من عجيب الأمور.

ولا نجد هذه المبالغة في حمل (حتّى) على معنى الاستثناء؛ لأنَّ مادحه عندها سيكون قد نطق بالمدح وبعد ذلك أسكته مصقلة بفراره.

خامسًا: عنْ:

تكون حرف جر معناه المجاوزة لا غير عند البصريين، ولكن الكوفيين ومن وافقهم اثبتوا له معاني قد ناهزت العشرة[3].

احتمل الشراح بعض هذه المعاني في قوله عليه السلام ذاكرًا نعم الله تعالى على بني البشر: **((جَعَلَ لَكُمْ أَسْمَاعًا لِتَعِيَ مَا عَنَاهَا وَأَبْصَاراً لِتَجْلُوَ عَنْ عَشَاهَا وَأَشْلاَءً جَامِعَةً لِأَعْضَائِهَا**

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١١٩/٣ (خ/٤٤).

(٢) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):١١٧/٢.

(٣) ينظر: الجنى الداني:٢٤٥ ـ ٢٤٩ ومغني اللبيب:١٦٦/١ ـ ١٦٨.

مُلاَئِمَةً لِأَحْنَائِهَا فِي تَرْكِيبِ صُوَرِهَا))[1]، فقد ذهب بعضهم إلى أن (عن) في النص زائدة، والمعنى: ((لتجلو تلك الأبصار ما يؤديها من الظلمة))[2] وهو مردود؛ لأنَّ من النحاة من منع زيادتها أبدًا، ومن أجاز منهم ذلك شرط أن تكون (عن) الزائدة لتعويض (عن) أخرى محذوفة[3] كما في قول الشاعر:[4]

أتجزع إنْ نفسٌ أتاها حِمامُها فهلَّا التي عن بينَ جنبيك تدفعُ

فإن (عن) في البيت زائدة للتعويض من أخرى محذوفة، والتقدير: فهلَّا عن التي بين جنبيك تدفع[5].

وجوّز ابن أبي الحديد وجهًا آخر لـ(عن) في شاهد الخطبة وهو أن تكون بمعنى (بعد)، و((حُذف المفعول وحذفه جائز؛ لأنه فضلة ويكون التقدير لتجلو الأذى بعد عشاها)) [6].

ولم يجد البحراني حرجًا يدعو إلى صرف (عن) عن معناها الأصلي (المجاوزة)؛ ((لأن الجلاء يستدعي مجلوًا ومجلوًا عنه فذكر ﷺ المجلو وأقامه مقام المجلو عنه فكأنه قال: لتجلو عن قواها عشاها))[7].

---

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٦/٢٥٧ (خ/٨٢).

(٢) منهاج البراعة(الراوندي):١/٣٣٢ وينظر: حدائق الحقائق:١/٣٩٠ وشرح نهج البلاغة(المعتزلي):٦/٢٥٨.

(٣) ينظر: الجنى الداني:٢٤٨ ومغني اللبيب:١/١٦٨.

(٤) المؤتلف والمختلف، الحسن بن بشر الآمدي، تح: عبد الستار أحمد فراج:٢٩١ والتمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، أبو الفتح ابن جني، تح: أحمد ناجي القيسي وغيره:٢٤٦ (مع اختلاف في اللفظ)، وقائل البيت زيد بن رزين بن الملوح المحاربي.

(٥) ينظر: التمام:٢٤٦ ومغني اللبيب:١/١٦٨.

(٦) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٦/٢٥٨.

(٧) شرح نهج البلاغة(البحراني):٢/٢٥٨.

سادسًا: ما:

تعد (ما) من أكثر الأدوات النحوية تحمّلًا للمعاني المختلفة، حتى بلغت معانيها الخمسة والثلاثين على ما ذكر بعضهم[١] فإنّ ((ما) في كلام العرب لفظ مشترك يقع تارة اسمًا وتارة حرفًا، وذلك بحسب عود الضمير عليه وعدم عوده وقرينة الكلام))[٢]، وقد تحتمل (ما) في موضع واحد الاسمية والحرفية كما في قول الإمام علي(عليه السلام): ((**نَحْمَدُهُ عَلَى مَا وَفَّقَ لَهُ مِنَ اَلطَّاعَةِ وَذَادَ عَنْهُ مِنَ اَلْمَعْصِيَةِ**))[٣] فإنّ الراوندي جوّز أن تكون (ما) اسمًا موصولًا بمعنى (الذي)، ويكون الضمير في (له) عائدًا على الموصول، ومعنى الكلام: نحمد الله على الطاعة التي وفقنا لها، وجوّز أيضًا كون (ما) حرفًا مصدريًا، وضمير (له) راجعًا إلى الله سبحانه، والتقدير: نحمد الله على توفيقنا لسبيله تعالى من الطاعة[٤]، وتبع الكيذري الراوندي في كلا الاحتمالين[٥]، أما ابن أبي الحديد فلم يجوّز إلا الأول؛ ((لأن له في الفقرة الأولى بإزاء عنه في الفقرة الثانية والهاء في عنه ليست عائدة إلى الله)) [٦].

وزيادة على ما ذكره ابن أبي الحديد يُرفدنا في ترجيح اسمية (ما) ما وقع بين النحاة من خلاف في حرفيتها، فالأخفش (٢١٥هـ) لا يجيز أن تكون (ما) إلا اسما، وإذا كانت كذلك فإن كانت معرفة فهي بمنزلة (الذي) ويكون الفعل صلتها، وإن كانت نكرة فهي في تقدير شيء ويكون ما بعدها صفة لها[٧]. والى مثله ذهب ابن السراج[٨]وجمع من الكوفيين[٩]؛ وذلك لما

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر:٢٥٦/٣.

(٢) رصف المباني:٣١٠.

(٣) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٦٣/١٠ (خ/١٨٧).

(٤) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٢٨٢/٢.

(٥) ينظر: حدائق الحقائق:١٣٩/٢.

(٦) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٦٤/١٠.

(٧) ينظر: المقتضب:٢٠٠/٣ وشرح المفصل(ابن يعيش):١٠٨/٨.

(٨) ينظر: الأصول في النحو:١٦١/١ ، ٢٨٧.

(٩) ينظر: رصف المباني:٣١٥ والجنى الداني:٣٣٢.

وجدوه من كثرة استعمال (ما) الاسمية فيما سُمع من كلام العرب، يقابلها ندرة في ورود الحرفية فيه، وأنه ((يقل استعمالها تدريجيًا مع تطور اللغة العربية)) (١).

ومن أثبت مجيء (ما) حرفًا مصدريًا يرى أنها فرع من الموصولة، ولا ينبغي أن ترجح عليها في موضع يحتملهما معًا، قال المبرد: ((فإن أردت بـ (ما) معنى الذي، فذاك ما ليس فيه كلام؛ لأنه الباب والأكثر، وهو الأصل، وإنما خروجها إلى المصدر فرع))(٢).

وفي قوله ﷺ: ((**فَمِنَ اَلْإِيمَانِ مَا يَكُونُ ثَابِتاً مُسْتَقِرّاً فِي اَلْقُلُوبِ وَمِنْهُ مَا يَكُونُ عَوَارِيَّ بَيْنَ اَلْقُلُوبِ وَاَلصُّدُورِ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ فَإِذَا كَانَتْ لَكُمْ بَرَاءَةٌ مِنْ أَحَدٍ فَقِفُوهُ حَتَّى يَحْضُرَهُ اَلْمَوْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ يَقَعُ حَدُّ اَلْبَرَاءَةِ وَاَلْهِجْرَةُ قَائِمَةٌ عَلَى حَدِّهَا اَلْأَوَّلِ مَا كَانَ لِلَّهِ فِي أَهْلِ اَلْأَرْضِ حَاجَةٌ مِنْ مُسْتَسِرِّ اَلْأُمَّةِ وَمُعْلِنِهَا لاَ يَقَعُ اِسْمُ اَلْهِجْرَةِ عَلَى أَحَدٍ إِلاَّ بِمَعْرِفَةِ اَلْحُجَّةِ فِي اَلْأَرْضِ**))(٣) ذهب الراوندي إلى أن (ما) في (مَا كَانَ لِلَّهِ...) نافية، أي: لم تكن لله في أهل الأرض ممن أسر دينه أو أظهره حاجة؛ فإنه((تعالى إنما خلق الخلائق لينفعهم ويحسن إليهم عاجلا وآجلا، واللّه غني على الحقيقة ، لم يخلقهم لينتفع بهم أو ليدفع ضررا بسببهم))(٤)، وردّه ابن أبي الحديد؛ ((لأنَّه إدخال كلام منقطع بين كلامين متصل أحدهما بالآخر))(٥)، فأي مناسبة تقتضي الحديث على غنى الله تعالى عن خلقه في مقام بيان حقيقة الهجرة في الإسلام؟.

وحاول البحراني العثور على تلك المناسبة التي تجعل الكلام متصلا وهي عنده أن الإمام ﷺ لما رغّب الناس في طلب الهجرة أراد أن يرفع توهم احتياج الله تعالى إليها عن أذهان السامعين، ((ويصير معنى الكلام أنّ الهجرة باقية على حدّها الأوّل في صدقها على المسافرين لطلب الدين فينبغي للناس أن يهاجروا في طلبه إلى أئمّة الحقّ وليس ذلك؛ لأنّ للّه تعالى إلى أهل الأرض ممن أسرّ دينه أو أظهره حاجة فإنّه تعالى الغنىّ المطلق الّذي لا

---

(١) التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، تص: رمضان عبد التواب:١٩٠.

(٢) المقتضب:٣/٢٠١.

(٣) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٣/١٠١ (خ/٢٣٥).

(٤) منهاج البراعة(الراوندي):٢/٤٤٥.

(٥) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٣/١٠٣.

حاجة به إلى شيء))[1]. بيد أنّ التوهم الذي فرضه البحراني لا وجود له في المحل حتى يحتاج إلى دفع ((فإنّه لو كان قوله عليه السلام: «الهجرة قائمة على حدّها الأوّل» موهما لاحتياجه تعالى، كان بيان كلّ حكم من أحكام الشّريعة كذلك))[2].

إن الأولى في (ما) هنا أن تكون مصدرية ظرفية، وهو ما اختاره المعتزلي[3]، واحتمله البحراني[4]، ويكون المعنى: والهجرة قائمة على حدها ما دام لله في أهل الأرض ممن اسر دينه أو أعلنه حاجة. وليس المقصود بحاجة الله افتقاره واضطراره إلى أهل الأرض جلّ ربي وتعالى عن ذلك؛ فهو الغني بذاته، إنما المراد الإشارة إلى الغرض الذي من اجله خلقهم، وهو العبادة؛ لقوله تعالى: â ÈrŠçÉ<ÏŠ ÏM§ RM$ £ÅÁ$M}=z$Br [الذاريات/56]، فيكون ((لفظ الحاجة مستعارا في حقّه تعالى باعتبار طلبه للعبادة بالأوامر وغيرها كطلب ذي الحاجة لها))[5].

ومثل قول الأمير عليه السلام هذا ما رُوي عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام من جوابه لمّا سئل عن قوله تعالى: â ¼çgô_r ÏM7Ï$d ãó« @ä [القصص/٨٨]: ((ونحن وجه الله الذي يؤتى منه، لن نزال في عباده ما دامت لله فيهم روية، قلتُ [أي:السائل]: وما الروية؟ قال: الحاجة فإذا لم يكن لله فيهم حاجة رفعنا إليه وصنع ما أحب))[6].

ومن الشواهد الاحتمالية الأخرى لـ(ما) قوله عليه السلام : ((**فَاللَّـهَ اَللَّـهَ فِي عَاجِلِ اَلْبَغْيِ وَآجِلِ وَخَامَةِ اَلظُّلْمِ وَسُوءِ عَاقِبَةِ اَلْكِبْرِ فَإِنَّهَا مَصْيَدَةُ إِبْلِيسَ اَلْعُظْمَى وَمَكِيدَتُهُ اَلْكُبْرَى اَلَّتِي تُسَاوِرُ قُلُوبَ اَلرِّجَالِ مُسَاوَرَةَ اَلسُّمُومِ اَلْقَاتِلَةِ فَمَا تُكْدِي**[7] **أَبَداً وَلاَ تُشْوِي**[8] **أَحَدًا لاَ عَالِماً لِعِلْمِهِ وَلاَ**

(١) شرح نهج البلاغة(البحراني):١٧٩/٤ وينظر: اختيار مصباح السالكين:٤٤٢.

(٢) بهج الصباغة:٣٩٣/٣.

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٠٣/١٣.

(٤) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):٤/ ١٧٩ واختيار مصباح السالكين:٤٤٢.

(٥) شرح نهج البلاغة(البحراني):١٧٩/٤.

(٦) التوحيد، الشيخ الصدوق، تق: محمد مهدي الخرسان:١٠٢.

(٧) ((الكُدْيَةُ: الأرض الصُلبة... وأكْدى الحافرُ، إذا بلغ الكُدْيَةَ فلا يمكنه أن يحفر)) الصحاح:٢٤٧١/٦ (مادة: كدى).

(٨) ((الشَوى: اليدانِ والرجلانِ والرأسُ من الآدميِّين، وكلُّ ما ليسَ مقتلًا. يقال: رماه فأَشْواهُ، إذا لم يُصِبِ المَقْتَلَ)). نفسه:٢٣٩٦/٦(مادة: شوى).

مُقِلاً فِي طِمْرِهِ[١] وَعَنْ ذَلِكَ مَا حَرَسَ اَللَّهُ عِبَادَهُ اَلْمُؤْمِنِينَ بِالصَّلَوَاتِ وَالزَّكَوَاتِ وَمُجَاهَدَةِ اَلصِّيَامِ فِي اَلْأَيَّامِ اَلْمَفْرُوضَاتِ تَسْكِينًا...وَلِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَعْفِيرِ عِتَاقِ اَلْوُجُوهِ بِالتُّرَابِ تَوَاضُعًا))[٢] فقد احتمل الراوندي في (ما) من (مَا حَرَسَ اَللَّهُ عِبَادَهُ) الأوجه الآتية: [٣]

١. أنَّها مصدرية، والمصدر المؤول في محل رفع مبتدأ وخبره ما تعلق به قوله (عليه السلام): لما في ذلك...، والتقدير: حراسة الله لعباده عن حبائل الشيطان كائنة لما في ذلك من تعفير الوجوه بالتراب. ومنعه المعتزلي لأمرين: أحدهما: أن هذا التقدير ((غير مفيد ولا منتظم إلا على تأويل بعيد لا حاجة إلى تعسّفه))[٤]، والآخر: ((أن (عن) على هذا التقدير تكون من صلة المصدر فلا يجوز تقديمها عليه)) [٥]، والحق أنّ النحويين قد منعوا ذلك في المعمول الذي ليس بشبه جملة؛ ((لأنها مما يكفيه رائحة من الفعل))[٦] فيجوز تقديمها على عاملها وإن كان مصدرًا[٧]، وليس هذا دفاعًا عمّا ردّه المعتزلي؛ فهو بيّن التكلف في عدّ ما هو معطوف (وَلِمَا فِي ذَلِكَ...) على سابقه خبرًا.
٢. أنّها نافية، أي: لم يحرس الله المؤمنين عن البغي والظلم والكبر إلجاءً وإكراهًا وإنما امتنع المؤمنون عن تلك الأفعال القبيحة بسبب انشغالهم بهذه الطاعات. ورده ابن أبي الحديد أيضًا؛((لأنَّ سياقة الكلام تدل على فساده ألا ترى قوله: تسكينا وتخشيعا وقوله: لما في ذلك من كذا، وهذا كله تعليل الحاصل الثابت لا تعليل المنفي المعدوم))[٨].

---

(١) ((الطِمْرُ: الثوْبُ الخَلَقُ)). الصحاح:٢/٧٢٦ (مادة: طمر).

(٢) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٣/١٦٣ (خ/٢٣٨).

(٣) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٢/٢٥٤ ـ ٢٥٦.

(٤) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٣/١٦٤.

(٥) نفسه:١٣/١٦٤.

(٦) مختصر المعاني:٥.

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية:٣/٤٠٦ وحاشية الصبان:١/٣٤٠.

(٨) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٣/١٦٤.

٣. أنّ (ما) زائدة مؤكدة، والمعنى: عن هذه المكائد التي هي البغي والظلم والكبر حرس الله عباده. وهذا هو الوجه الصحيح عند ابن أبي الحديد[١].

والذي أراه أنّ القول الفصل في هذه المسألة ما ذهب إليه الخوئي الذي استبعد كون (ما) زائدة؛ لأنّ ((الأصل عدم زيادة (ما) وأنّ جَعْل مرجع اسم الإشارة [(ذلك)] هو الظلم والبغي والكبر يأبى عنه الذوق السليم))[٢]، ولذلك رجّح كونها مصدرية ولكن بأن يكون خبر المصدر المؤول متقدم عليه وهو متعلق (عن ذلك) وتكون (عن) للتعليل، كما قال تعالى:â šc ‰. $Br [التوبة/١١٤]á ¤$ƒÎ $d‰ãr ¤‰ãèqB `ã ŸwÎ) ìì‹ÏÜ{ OšÏ¹ºx‹Ï© âšÿóÁtƒ$، فكأنه ﷺ قال: إنَّ حراسة الله لعباده بالصلاة والزكاة والصيام لأجل المكائد التي تساور القلوب مساورة السموم القاتلة[٣].

سابعًا: من:

أحد حروف الجر، وقد انفرد من بينها بالدخول على ظروف كثيرة، نحو: (عند)، و(لدن)، و(دون)، و(على)، وغيرها[٤]، ويُستعمل لمعان وظيفية متعددة أوصلها ابن هشام الأنصاري إلى خمسة عشر معنى[٥].

ومن احتمالاتها في خطب الإمام علي ﷺ قوله في خلق آدم ﷺ: ((**ثُمَّ جَمَعَ سُبْحَانَهُ مِنْ حَزْنِ اَلْأَرْضِ وَسَهْلِهَا وَعَذْبِهَا وَسَبَخِهَا تُرْبَةً سَنَّهَا بِالْمَاءِ حَتَّى خَلَصَتْ...ثُمَّ نَفَخَ فِيهَا مِنْ رُوحِهِ فَتَمَثَّلَتْ إِنْسَاناً ذَا أَذْهَانٍ يُجِيلُهَا...**)) [٦] فقد احتمل ابن ميثم البحراني لـ(من) في(من روحه) وجهين: أحدهما: أن تكون زائدة؛ لأنّ المراد بالروح النفس الإنسانية وضمير الهاء

(١) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٦٤/٣.

(٢) منهاج البراعة(الخوئي):٣٠١/١١.

(٣) ينظر: نفسه:٣٠١/١١.

(٤) ينظر: جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، علاء الدين الإربلي، تح: حامد أحمد نبيل:٣٤٩ وهمع الهوامع:٢١٧/٤ ـ ٢١٩.

(٥) ينظر: مغني اللبيب:٣٣١/١.

(٦) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٩٦/١ (خ/١).

للإنسان، والآخر: كونها للتبعيض، والروح وجود الله والضمير له سبحانه؛ لأنَّه مبدأ كل حياة وبه قوام كل شيء[١].

إنّ التحقيق في الوجهين المتقدمين يظهر فساد أولهما؛ لعدم تحقق شرط يكاد يجمع عليه النحويون في زيادة (من) وهو تنكير مجرورها[٢]، ثمّ إنّ قول الإمام (عليه السلام) هذا محمول على قوله تعالى: $B Wv<î‰ o‰ïèF$r •» ÁïF$r ì ð¡ 9$Ñã9 @è_r ¾ïïmr• `B ïŠï ‡ÿRr ç1Ê™ Œê â

[السجدة/٩] á šc rèà6 â وقد صرّح القرآن الكريم في موضع آخر بإضافة الروح إليه تعالى إضافة تشريفية في قوله: â ûïÝ‰Ë»™ ¼ç9 (qã)ù ÓÇr• `B ïŠï M÷ ÿRr ¼ç‚Ê™ #Œîù

[الحجر/٢٩ و ص/٧٢] á أي: أجرى فيه روحًا شريفًا منسوبًا إليه تعالى[٣]، وفي عدّ (من) زائدة تُنسب الروح إلى آدم (عليه السلام) فلا يتحقق المراد عند ذلك.

أما الوجه الثاني ((من) للتبعيض) فلا يبعد فساده أيضًا؛ وذلك لأنَّه قد فسر الروح المذكورة بالوجود الإلهي، وتبعيض الذات الإلهية محال لنفي التركيب عنها[٤]، وحتى لو فُسرت الروح بغير هذا التفسير يبقى أمر تركيبها مجهولًا في عقولنا المحجوبة عن إدراك حقيقة الروح والعلم التفصيلي بها، قال تعالى: â Ëtë$ `B Oè•ïré$Br 'îr ìB ôB ßr“9$ê ç‚r“9$Çã š• Rqèó„r

[الإسراء/٨٥] á وعلى هذا الأساس لا يمكن عدّ (من) للتبعيض؛ لاحتمال كون الروح موجودًا بسيطًا لا يتجزأ ولا يتبعض.

إنَّ الأرجح في (من) أن تكون لبيان الجنس مع صرف النظر عن المقصود بالروح المنسوبة إلى الذات الإلهية المقدسة، وقد يكون في إطلاق لفظ الجنس على الروح ضرب من

(١) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):٢٣٨/١ واختيار مصباح السالكين:٧٢.

(٢) ينظر: المقتضب:١٣٧/٤ ـ ١٣٨ والجنى الداني:٣١٨.

(٣) ينظر: مجمع البيان:٣٧٨/٨ والميزان في تفسير القرآن، محمد حسين الطباطبائي:٢٥٥/١٦.

(٤) ينظر: النافع يوم الحشر:٤٧ ـ ٤٨ بدائع الحكمة:٦٠ ـ ٦١.

التجوز في التعبير، والمسامحة في استعمال المصطلحات، ولكنه يقرب مفهوم البيان من الأذهان.

وكذلك وقع الاحتمال في معنى (من) في قوله ﷺ لعبد الله بن عباس(٦٨هـ) لمّا أنفذه إلى معسكر الجمل قُبيل وقوع الحرب: ((**الْقَ الزُّبَيْرَ فَإِنَّهُ أَلْيَنُ عَرِيكَةً فَقُلْ لَهُ يَقُولُ لَكَ ابْنُ خَالِكَ عَرَفْتَنِي بِالْحِجَازِ وَأَنْكَرْتَنِي بِالْعِرَاقِ فَمَا عَدَا مِمَّا بَدَا**))[١] فهي إمّا أن تكون لبيان الجنس ومعنى (عدا) جاوَزَ، فيكون التقدير: ما الذي جاوز بك عن بيعتي مما بدا لك بعدها من الأمور التي ظهرت لك[٢]، وإمّا أن تكون (من) بمعنى (عن) و(عدا) بمعنى صَرَفَ، أي: فما صرفك عمّا بدا منك، وكأن المراد: ما الذي صدّك عن طاعتي بعد إظهارك لها[٣].

ومثل هذا الاحتمال نجده في المعاجم العربية[٤]، قال الطريحي (١٠٨٥هـ) بعد أن أورد قوله ﷺ: (فما عدا مما بدا): ((وهو مثل لمن يفعل فعلا باختياره ثم يرجع عنه وينكره، والمعنى فما جاوز بك عن بيعتي مما بدا وظهر لك من الأمور. وقيل: المعنى فما صرفك ومنعك عما كان بدا منك من طاعتي وبيعتي)) [٥].

ويرجّح الباحث الوجه الأول الذي فيه (من) لبيان الجنس و(عدا) بمعنى جاوز؛ لأنه يُبقي الألفاظ على معانيها الأصلية، مع الحفاظ على استقامة المعنى وحسنه.

---

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٦٢/٢ (خ/٣١).

(٢) ينظر: معارج نهج البلاغة:٣٠٥/١ ومنهاج البراعة(الراوندي):٢٧٧/١ وشرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٦٣/٢.

(٣) ينظر: معارج نهج البلاغة:٣٠٥/١ وشرح نهج البلاغة(البحراني):٦٢/٢.

(٤) ينظر: لسان العرب:٤٢/١٥ (مادة: عدا)

(٥) مجمع البحرين، تح: أحمد الحسيني:٢٨٧/١ (مادة: عدا).

مدخل:

الضمير ((اصطلاح بصري، والكوفية يسمونه كناية ومكنيًا؛ لأنَّه ليس باسم صريح، والكناية تقابل الصريح))[١]، فالعلاقة تطابقية بين الضمير والكناية عند الكوفيين، في حين هي علاقة عموم وخصوص عند البصريين؛ لأنَّ الكناية عندهم مصطلح عام يشمل الضمير وغيره من الكنايات، مثل: (كم)، و(كذا)، و(فلان)[٢].

ومِن النحاة مَن استغنى بِعَدِّ جزئيات الضمير عن حَدّه، قال سيبويه: ((وأما الإضمار فنحو: هو، وإياه، وأنتَ، وأنا، ونحن، وأنتم، وأنتنّ، وهنّ، وهم، وهي، والتاء التي في فعَلتُ وفعلَتْ وفعلْتِ، وما زِيدَ على التاء نحو قولك: فعلتما وفعلتم وفعلتنّ،...))[٣]. ومنهم من عمد إلى تعريف الضمير بيد أنَّ تعريفه لم يتعدّ تحديد أنواع الضمير أو حالاته، فابن الحاجب(٦٤٦هـ) ـ مثلًا ـ عرفه بأنَّه ((ما كان لمتكلم أو مخاطب أو غائب بقرينة))[٤]. وعرَّفه ابن مالك بقوله: ((هو الموضوع لتعيين مسماه مشعرًا بتكلّمه أو خطابه أو غيبته))[٥] وقد صرح السيوطي باستغناء الضمير عن الحد، إذ يقول: ((ولكونه ألفاظا محصورة بالعد استغنينا عن حده كما هو اللائق بكل معدود كحروف الجر))[٦].

وللضمائر وظيفة مهمة ((من أجلها وجدت في الاستعمال اللغوي وهذه الوظيفة لخطرها استلزمت بقاء الضمائر ودوام استعمالها بدوام اللغة))[٧]، وتتمثل هذه الوظيفة في إعادة الاسم

---

(١) شرح التصريح:٣١٩/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل(ابن يعيش):٨٤/٣ والضمائر في العربية، د.محمد عبد الله جبر:١٣.

(٣) كتاب سيبويه:٦/٢.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل، تح: د.موسى العليلي:٣٥٩/١.

(٥) تسهيل الفوائد:٢٢.

(٦) همع الهوامع:١٩٤/١.

(٧) الضمائر في العربية:٥.

الظاهر بصورة مختزلة تنأى بالكلام عن الإطالة الممجة، والتكرار الممل، فضلا عن وظيفة معنوية ناتجة عن تعويض الظاهر تعويضًا يوضحه ويرفع اللبس عنه[١]، قال ابن يعيش: ((إنما أُتي بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز واحتراز من الإلباس فأما الإيجاز فظاهر لأنك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكامله فيكون ذلك الحرف كالجزء من الاسم. وأما الإلباس فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك فإذا قلت: زيد فعل زيد جاز أن يُتوهم في زيد أنه غير الأول، وليس للأسماء الظاهرة أحوال تفترق بها إذا التبست وإنما يزيل الالتباس منها في كثير من أحوالها الصفات...والمضمرات لا لبس فيها فاستغنت عن الصفات؛ لأنّ الأحوال المقترنة بها تغني عن الصفات))[٢].

إنّ القوة البيانية في دلالة الضمائر تتوقف على تفسرة تزيل عنها الإبهام؛ لأنها ((من قبيل العلامات التي لا تقوم في الكلام بنفسها بل تحتاج إلى التعلق بما تعوضه وتكرره...وإذا كان ضمير المتكلم يشير إلى مقام يطابق التكلم وضمير المخاطب يشير إلى متوجه إليه فان ضمير الغائب يشير إلى سابق بعيد نسبيًا بالنظر إلى المتكلم والمخاطب))[٣]، جاء في (شرح الرضي على كافية ابن الحاجب): ((إنما يقتضي ضمير الغائب تقدم المفسر عليه؛ لأنه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه، فإن ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقي مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى يأتي مفسره بعده))[٤].

إنَّ تحديد عائد الضمير عمل خاضع للمعايير الدلالية والسياقية التي يلم بها المتلقي؛ وذلك لإمكان خروج مرجعية الضمير عن الإطار الشكلي (العود على مذكور سابق) إلى القرائن المقامية أو العقلية. وهذا أمر ((يفضي إلى تعدد الاحتمالات السائغة التي يكتمل

(١) ينظر: الخصائص:١٩٣/٢.

(٢) شرح المفصل(ابن يعيش):٨٤/٣.

(٣) ظاهرة الاسم في التفكير النحوي بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان، المنصف عاشور:٦٦٠.

(٤) ٤٠٦/٢.

المعنى بواحد منها أو كلها))[1]، ويمكن إجمال أهم الأسباب التي أهلت الضمائر للاحتمال في عائدها بالأمور الآتية[2]:

١. خلو الضمير من أية دلالة معجمية، إنما يدل على ما يعود عليه.
٢. تعدد أحوال ما يعود عليه الضمير، فقد يعود على الاسم الصريح، أو على جزء مدلول لفظ سابق، أو على غير مذكور تنبأ به دلالة السياق، أو إحدى القرائن الأخرى.
٣. إمكانية أن يكون العائد قريبا أو بعيدا عمّا يعود إليه.

وللضمير تقسيمات متعددة من أشهرها تقسيمه من حيث الظهور وعدمه على: بارز (ظاهر) ومستتر (مستكن)، والبارز نوعان: متصل، ومنفصل[3].

وعلى هذه القسمة اعتمدتُ في تقسيم مباحث هذا الفصل، فابتدأتُ بالبارز، ولكثرة الشواهد الاحتمالية في عائده في خطب الإمام علي(عليه السلام) أفردتُ لكل نوع من نوعيه مبحثًا خاصًا، ثم بحثتُ الاحتمالات في عود الضمير المستتر في مبحث ثالث.

(١) النص القرآني من الجملة إلى العالم، وليد منير:٣٨.

(٢) ينظر: دواعي احتمالية الدلالة النحوية:١٢٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل:١/١٢١ وشرح قطر الندى:١٠٥.

المبحث الأول: الاحتمال في عود الضمير البارز المتصل

وهو الضمير الملفوظ الذي لا يقع أولًا، ولا ينفك عن اتصاله بكلمة، ويكون كالتتمة لها وكبعض حروفها، ومحله رفع أو نصب أو جر[١].

والضمير المتصل مقدم على المنفصل لكونه أخصر منه، فلا يعمد إلى استعمال الضمير منفصلا إلا في موضع يتعذر فيه استعماله متصلا، كأن يتقدم الضمير المرفوع على عامله[٢].

وفي خطب الإمام علي (عليه السلام) وقع الاحتمال في عائد الضمير البارز المتصل في مواضع منها قوله (عليه السلام) واصفًا آل بيت النبي(عليهم السلام): ((**هُمْ مَوْضِعُ سِرِّهِ وَلَجَأُ أَمْرِهِ وَعَيْبَةُ عِلْمِهِ وَمَوْئِلُ حُكْمِهِ وَكُهُوفُ كُتُبِهِ وَجِبَالُ دِينِهِ بِهِمْ أَقَامَ اِنْحِنَاءَ ظَهْرِهِ وَأَذْهَبَ اِرْتِعَادَ فَرَائِصِهِ**)) [٣] فقد اختلف الشراح في مُعاد الهاءات المتصلة من: (سره)، و(أمره)، و(علمه)، و(حكمته)، و(كتبه)، و(دينه)، و(ظهره)، و(فرائضه) ويمكن حصر أرائهم المختلفة بالنقاط الآتية:

١. أنّ هذه الضمائر(الهاءات) تعود إلى النبي الأكرم(صلى الله عليه وآله وسلم) إلا الأخرين منها، أي: الضميرين في (ظهره) و(فرائضه) ـ فإنهما يعودان إلى (دينه) [٤].
٢. تعود كلها إلى الله تعالى سوى الضميرين الأخرين فإنها للرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) [٥].
٣. تعود جميعًا ومن دون استثناء إلى الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) [٦].
٤. كلها للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عدا الضمير في (كتبه) لله تعالى[٧].

---

(١) ينظر: المفصل:١٢٧ وشرح التسهيل:١/١٢١ ـ ١٢٢.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل:١/٤٦٢ ـ ٤٦٣ وشرح الرضي على الكافية: ٢/٤١١.

(٣) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١/١٣٨ (خ/٢).

(٤) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):١/١١٣ وشرح نهج البلاغة(المعتزلي):١/١٣٨.

(٥) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):١/٣٠٤ واختيار مصباح السالكين:٨٨.

(٦) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):١/٣٠٤.

(٧) ينظر: اختيار مصباح السالكين:٨٨.

وفي رأي الباحث أنَّ هذه الاحتمالات ـ على كثرتها ـ لم يطابق أحدها المراد؛ لأنَّ المراد إنما يتحقق بعود الضمائر إلى الله تبارك وتعالى إلا الضميرين في (ظهره) و(فرائصه) يعودان إلى الدين، وذلك للأسباب الآتية:

١. يكاد يجمع الشراح على أنَّ ضمير فاعل (أقام) يعود إلى الله سبحانه[١]، ولذلك ينبغي أن تكون الضمائر السابقة عائدة إليه أيضًا؛ فإن تحويل العائد من غيره إليه ومن دون قرينة واضحة يربك وحدة النص وتجانسه ويوهم المعنى.
٢. لا يصح كون الضمير في(كتبه) للرسول الكريم ﷺ فالمراد من الكتب الكتب المقدسة التي انزلها الله على بعض أنبيائه، ولا يختص منها بالرسول ﷺ إلا القرآن الكريم، فكيف يمكن أن تضاف جميعها إليه؟! فإذا لم يصح ذلك لزم أن يكون هذا الضمير والضمائر الأخرى في سياقه لله تبارك وتعالى.
٣. وجود نصوص أخرى قد رويت عن آل البيت عليهم السلام بيّنت ما بيّنه نص الخطبة مع تضمنها بعض ألفاظه، وفيها دلالة واضحة على رجوع الضمائر المتصلة إلى الله تعالى، ومن هذه النصوص ما رُوي عن الإمام علي بن الحسين السجاد عليه السلام قوله: ((ليس بين الله وبين حجته حجاب، فلا لله دون حجته ستر، نحن أبواب الله، ونحن الصراط المستقيم، ونحن عيبة علمه، ونحن تراجمة وحيه، ونحن أركان توحيده، ونحن موضع سره)) [٢].
٤. قد يقول قائل: إنّ ما تقدم لا ينهض ردًا على الرأي الذي يذهب إلى عودة الضمائر على الله عدا الأخيرين على رسوله الكريم ﷺ فان هذه الأسباب ترجح رجوع الضمائر الستة الأولى إلى الله تعالى، وليس فيها ما ينافي رجوع الضميرين الأخيرين إلى الرسول ﷺ.

أقول: إنّ التحول في النص الواحد من عائد إلى عائد آخر لا يتم إلا مع قرينة واضحة في الكلام تدل على العائد الجديد، وإلا ركب النص اللبس ولفه الغموض، وخير

(١) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١/١٣٨ وشرح نهج البلاغة(البحراني):١/٣٠٥.

(٢) معاني الأخبار، الشيخ الصدوق، تق: محمد مهدي الخرسان:٣١.

قرينة تقدم لفظ العائد عليه الضمير كما هو مفروض في القول برجوع الضميرين إلى الدين، أما في إرجاعهما إلى الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) يكون الانتقال من عائد إلى آخر غير مذكور، وليس هناك ما يدل عليه.

وكذلك أُختلف في عائد واو الجماعة في قوله(عليه السلام): ((**زَرَعُوا اَلْفُجُورَ وَسَقَوْهُ اَلْغُرُورَ وَحَصَدُوا اَلثُّبُورَ لاَ يُقَاسُ بِآلِ مُحَمَّدٍ(صلى الله عليه وآله وسلم) مِنْ هَذِهِ اَلْأُمَّةِ أَحَدٌ وَ لاَ يُسَوَّى بِهِمْ مَنْ جَرَتْ نِعْمَتُهُمْ عَلَيْهِ أَبَداً هُمْ أَسَاسُ اَلدِّينِ وَعِمَادُ اَلْيَقِينِ إِلَيْهِمْ يَفِيءُ اَلْغَالِي وَبِهِمْ يُلْحَقُ اَلتَّالِي وَلَهُمْ خَصَائِصُ حَقِّ اَلْوِلاَيَةِ وَفِيهِمُ اَلْوَصِيَّةُ وَاَلْوِرَاثَةُ اَلْآنَ إِذْ رَجَعَ اَلْحَقُّ إِلَى أَهْلِهِ وَنُقِلَ إِلَى مُنْتَقَلِهِ**))[1] فنتج عن الاختلاف الاحتمالات الآتية:

١. أنّ واو الجماعة كناية عن المنافقين، بحسبما صرح به الشريف الرضي في بعض نسخ النهج[2]، ومن الشراح من استبعده وحمل تصريح الشريف الرضي على التقية[3] وأنه لم يكن يقصد المنافقين وإنما كنى بهذا اللفظ عن غيرهم[4].
٢. المراد بالواو الخوارج، ذهب إليه البيهقي[5]، والكيذري[6]، ونسبه البحراني إلى الوبري[7].
٣. الواو إشارة إلى أعداء أهل البيت(عليهم السلام) بعامة؛ فإنَّ الخطبة في بيان فضائلهم وذم أعدائهم[8]، وربما قصد الإمام(عليه السلام) أعداءه بخاصة من الذين خرجوا عن طاعته وحاربوه[9].

---

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١/١٣٨ ـ ١٣٩ (خ/٢).

(٢) ينظر: نفسه١/١٣٨ وبهج الصباغة:٢/٥٨٠.

(٣) التقية: مصطلح فقهي يعني تحفّظ المكلف من العامة خوفا منهم على نفسه أو ماله أو متعلقه، وذلك بإتيان ما يوافق مذهبهم وإن كان محرّما أو باطلا على مذهبه. ينظر: مصطلحات الفقه ومعظم عناوينه الموضوعية على طريقة كتب اللغة، علي المشكيني:١٥٩.

(٤) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١/١٣٩ وشرح نهج البلاغة، محمد كاظم القزويني:١/١١٦.

(٥) ينظر: معارج نهج البلاغة:١/٢٦٦.

(٦) ينظر: حدائق الحقائق:١/١٥٤.

(٧) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):١/٣٠٦ واختيار مصباح السالكين:٨٨.

(٨) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):١/١١٥ ـ ١١٦.

(٩) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):١/٣٠٦.

٤. أنّ الواو لمعاوية ومن تبعه من أهل الشام[١].
٥. الواو لأصحاب الجمل[٢].

إنّ المستفاد من قوله(عليه السلام) في آخر نص الخطبة: ((**اَلْآنَ إِذْ رَجَعَ اَلْحَقُّ إِلَى أَهْلِهِ وَنُقِلَ إِلَى مُنْتَقَلِهِ**)) هو كون الأمير(عليه السلام) قد خطب بهذه الخطبة في أوائل خلافته بعد مقتل عثمان بن عفان(٣٥هـ)[٣]، وليس كما يرى جمع من الشراح أنه(عليه السلام) قد ألقاها عقب رجوعه من صفين[٤] على الرغم من إقرارهم بأنّ المراد بقوله(عليه السلام): (اَلْآنَ إِذْ رَجَعَ...) وقت تسلمه الحكم[٥]، والذي أوقعهم في هذا التناقض ما ذكره الشريف الرضي قبل أن يورد الخطبة، إذ قال: ((ومن خطبة له(عليه السلام) بعد انصرافه من صفين)) [٦]، ولكن قوله هذا يمكن حمله على التقية أيضًا، التي عمل بها لئلا يظهر المقصود من الخطبة مباشرة .

ومن أجل الحفاظ على وحدة المعنى في الخطبة، وربط أول النص بآخره لابد من ترجيح كون واو الجماعة في الأفعال الثلاثة (زرعوا، وسقوه، وحصدوا) تعود إلى الثلاثة الذين حكموا المسلمين بعد رحيل الرسول الأكرم(صلى الله عليه وآله)، أعني: أبا بكر(١٣هـ) ، وعمر، وعثمان. قال التستري: ((لا ريب أنّ إشارته (عليه السلام) بأيّ لفظ كان إلى الثلاثة ، يوضحه قوله (عليه السلام) بعد: «لا يقاس بآل محمّد(صلى الله عليه وآله) من هذه الأمّة أحد» بطريق العموم))[٧].

وفي خطبة أخرى قال(عليه السلام): ((**أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ اَللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بَعَثَ مُحَمَّدًا (صلى الله عليه وآله) وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ اَلْعَرَبِ يَقْرَأُ كِتَاباً وَلاَ يَدَّعِي نُبُوَّةً وَلاَ وَحْياً فَقَاتَلَ بِمَنْ أَطَاعَهُ مَنْ عَصَاهُ يَسُوقُهُمْ إِلَى مَنْجَاتِهِمْ وَ يُبَادِرُ بِهِمُ اَلسَّاعَةَ أَنْ تَنْزِلَ بِهِمْ يَحْسِرُ اَلْحَسِيرُ وَيَقِفُ اَلْكَسِيرُ فَيُقِيمُ عَلَيْهِ**

(١) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١/١٣٩.
(٢) ينظر: اختيار مصباح السالكين:٨٨.
(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة(القزويني):١/١١٦.
(٤) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):١/١١٤ وشرح نهج البلاغة(البحراني):١/٢٩٣.
(٥) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):١/١١٤ وشرح نهج البلاغة(البحراني):١/٣٠٧.
(٦) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١/١٣١.
(٧) بهج الصباغة:٢/٥٨٠.

حَتَّى يُلْحِقَهُ غَايَتَهُ إِلاَّ هَالِكاً لاَ خَيْرَ فِيهِ حَتَّى أَرَاهُمْ مَنْجَاتَهُمْ وَ بَوَّأَهُمْ مَحَلَّتَهُمْ فَاسْتَدَارَتْ رَحَاهُمْ وَاسْتَقَامَتْ قَنَاتُهُمْ وَايْمُ اَللَّهِ لَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَاقَتِهَا حَتَّى تَوَلَّتْ بِحَذَافِيرِهَا وَاسْتَوْسَقَتْ فِي قِيَادِهَا مَا ضَعُفْتُ وَلاَ جَبُنْتُ وَلاَ خُنْتُ وَلاَ وَهَنْتُ وَايْمُ اَللَّهِ لَأَبْقُرَنَّ اَلْبَاطِلَ حَتَّى أُخْرِجَ اَلْحَقَّ مِنْ خَاصِرَتِهِ))[1] الاحتمال في الضمائر المؤنثة من قوله: (لَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَاقَتِهَا حَتَّى تَوَلَّتْ بِحَذَافِيرِهَا وَاسْتَوْسَقَتْ فِي قِيَادِهَا)، فقد ذهب ابن أبي الحديد إلى أن ((الضمير المؤنث[في (ساقتها)] يرجع إلى غير مذكور لفظا والمراد الجاهلية كأنه جعلها مثل كتيبة مصادمة لكتيبة الإسلام و جعل نفسه من الحاملين عليها بسيفه حتى فرت وأدبرت ... ثم أتى بضمير آخر إلى غير مذكور لفظا وهو قوله: واستوسقت في قيادها، يعني الملة الإسلامية أو الدعوة أو ما يجري هذا المجرى ... و يجوز أن يعود هذا الضمير الثاني إلى المذكور الأول وهو الجاهلية)) [2] أما ابن ميثم البحراني فانه يرى رجوع الضميرين إلى العرب، إشارة إلى طاعة من أطاع منهم وانقاد للإسلام[3].

ومن المناسب قبل بيان الاحتمال الراجح ذكر المناسبة التي ألقيت بها هذه الخطبة، فهي رواية ثانية لخطبة خَطبَ بها الإمام علي(عليه السلام) بذي قار عند خروجه لقتال أهل البصرة، منها ـ أي من الرواية الأولى للخطبة ـ: ((**إِنَّ اَللَّهَ سُبْحَانَهُ بَعَثَ مُحَمَّدًا (صلى الله عليه وآله وسلم) وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ اَلْعَرَبِ يَقْرَأُ كِتَاباً وَلاَ يَدَّعِي نُبُوَّةً فَسَاقَ اَلنَّاسَ حَتَّى بَوَّأَهُمْ مَحَلَّتَهُمْ وَ بَلَّغَهُمْ مَنْجَاتَهُمْ فَاسْتَقَامَتْ قَنَاتُهُمْ وَاطْمَأَنَّتْ صَفَاتُهُمْ أَمَا وَاَللَّهِ إِنْ كُنْتُ لَفِي سَاقَتِهَا حَتَّى وَلَّتْ بِحَذَافِيرِهَا مَا ضَعُفْتُ وَلاَ جَبُنْتُ وَإِنَّ مَسِيرِي هَذَا لِمِثْلِهَا فَلَأَنْقُبَنَّ اَلْبَاطِلَ حَتَّى يَخْرُجَ اَلْحَقُّ مِنْ جَنْبِهِ مَا لِي وَلِقُرَيْشٍ وَاَللَّهِ لَقَدْ قَاتَلْتُهُمْ كَافِرِينَ وَلَأُقَاتِلَنَّهُمْ مَفْتُونِينَ وَإِنِّي لَصَاحِبُهُمْ بِالْأَمْسِ كَمَا أَنَا صَاحِبُهُمُ اَلْيَوْمَ وَاَللَّهِ مَا تَنْقِمُ مِنَّا قُرَيْشٌ إِلاَّ أَنَّ اَللَّهَ اِخْتَارَنَا عَلَيْهِمْ**)) [4] والسبب وراء إيراد الشريف الرضي هذه الخطبة مرتين في (نهج البلاغة) ما أشار إليه بقوله بعد أن أورد الرواية الثانية: ((وقد تقدم

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٧/١١٤ (خ/١٠٣).

(٢) نفسه:٧/١١٦.

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):٣/٢٢ واختيار مصباح السالكين:٢٤٨.

(٤) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٢/١٨٥ (خ/٣٣).

مختار هذه الخطبة إلا أنني وجدتها في هذه الرواية على خلاف ما سبق من زيادة ونقصان فأوجبت الحال إثباتها ثانية))[1].

وبعدُ يمكن القول إن الضمير في (ساقتها) والضمير فاعل الفعل (استوسقت) يعودان إلى (قريش)، فقد صرّح(عليه السلام) بذكرها في الرواية الأولى للخطبة، ومعنى الكلام: وايم الله لقد كنت أسوق قريش أيام الدعوة الإسلامية كساقة جيش الغزاة إلى الأسر، حتى ولّت هيبتها وقدرتها، واجتمعت واستحكم الإسلام في قيادتها، ولم يصبني خوف أو ضعف من جراء ذلك، واليوم قد عادت قريش إلى العصيان والفتنة، فلأقاتلنّهم ولأسوقنّهم كما قاتلتهم وسقتهم بالأمس.

ومن الاحتمال أيضًا ما وقع في مرجع الضمير في(أولادها) من قوله(عليه السلام) مستسقيًا: ((**اَللَّهُمَّ قَدِ اِنْصَاحَتْ جِبَالُنَا وَاِغْبَرَّتْ أَرْضُنَا وَهَامَتْ دَوَابُّنَا وَتَحَيَّرَتْ فِي مَرَابِضِهَا وَعَجَّتْ عَجِيجَ اَلثَّكَالَى عَلَى أَوْلاَدِهَا وَمَلَّتِ اَلتَّرَدُّدَ فِي مَرَاتِعِهَا وَاَلْحَنِينَ إِلَى مَوَارِدِهَا**)) [2] فقد احتمل المعتزلي رجوعه إلى الدواب، واحتمل أيضًا رجوعه إلى (الثكالى) التي شبهت بها تلك الدواب[3].

وقد يترجح احتمال عودة الضمير إلى الدواب لأمرين:

١. أنّ المعنى المعجمي للثكلى يفيد أنّ عجيجها وحزنها إنما يكون على أولادها، جاء في (الصحاح): ((الثُّكْلُ: فِقدانُ المرأة ولدَها. وكذلك الثَكَلُ بالتحريك. وامرأةٌ ثاكِلٌ وثَكْلى. وثَكِلَتْهُ أمه ثُكْلاً، وأَثْكَلَهُ الله أُمَّهُ. والثَكولُ: التي ثَكِلَتْ ولدها. ويقال: رُمْحُهُ للوالدات مَثْكَلَةٌ،))[4] وبهذا تكون إضافة الأولاد إلى (الثكالى) ضربًا من الحشو الذي لا تتوخى منه أية فائدة معنوية؛ لأنَّ المعنى متحقق وإن لم يرد ذكر للجار والمجرور (على أولادها). في حين تكون الفائدة مع رجوع الضمير إلى الدواب، من شدة القيظ، فإن بعض الدواب تعج لسجية تحملها على ذلك من دون أن يكون هناك خطر يهدد حياتها

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٧/١١٤.

(٢) نفسه:٧/٢٦٢ (خ/١١٤).

(٣) ينظر: نفسه:٧/٢٦٤.

(٤) ٤/١٦٤٧ (مادة: ثكل).

أو حياة صغارها، والإمام(عليه السلام) لم يقصد هذا النوع من العجيج، لذلك جيء بالجار والمجرور نفيًا له.

٢. رجوع الضميرين في(مرابضها) و(مراتعها) إلى الدواب داع لرجوع الضمير في (أولادها) إليها أيضًا؛ فانه واقع بينها، والجميع في سياق واحد.

ولكنّ قاعدة النحويين أنّ الضمير للأقرب يمكنها ترجيح احتمال كون عائد الضمير المؤنث هو (الثكالى) إن لم يكن في الأمرين المذكورين آنفًا قرينة توجب رجوعه إلى الدواب؛ فإنهم قد قيدوا إجراءها بانعدام القرينة الدالة على رجوع الضمير للأبعد(١).

وفي قوله(عليه السلام): ((**فَلْيَصْدُقْ رَائِدٌ أَهْلَهُ وَلْيُحْضِرْ عَقْلَهُ وَلْيَكُنْ مِنْ أَبْنَاءِ الْآخِرَةِ فَإِنَّهُ مِنْهَا قَدِمَ وَإِلَيْهَا يَنْقَلِبُ**)) (٢) وقع الخلاف في عائد الضميرين المؤنثين في(منها) و(إليها) فتمخض عن ذلك الآراء الآتية:

١. أنّ الضميرين يعودان على مذكور متقدم وهو لفظ (الآخرة) والمعنى: فإنَّه من العدم قدم، واليه ينقلب. وإنما أعاد الضمير على (الآخرة)؛ لأنَّه اليوم عدم محض؛ فالقيامة لم تقم بعد(٣). وليس بخاف ما في هذا الرأي من بعد في التأويل، ثم أي عدم ينقلب الإنسان إليه ونحن نؤمن أنّ هناك عوالم تنتظره للحياة بعد موته؟!. أو أنَّ الضميرين لـ(الآخرة)، ولكن (من) للسبب، كما في قوله تعالى: â $£B z ÙÜ(y«Éè ô‚ä qèÏ{ á[نوح/٢٥]

فيكون التقدير: وليكن من أبناء الآخرة فإنَّه من أجلها قدم واليها يعود إتمامًا لذلك الغرض(٤).

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٠٤/٢ وشرح التسهيل/١/١٥٧.

(٢) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٧٥/٩ (خ/١٥٤).

(٣) ينظر: معارج نهج البلاغة:٥٤٤/١ وحدائق الحقائق:٦٧٥/١ وشرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٧٧/٩.

(٤) ينظر: معارج نهج البلاغة:٥٤٤/١ وحدائق الحقائق:٦٧٥/١ ـ ٦٧٦.

٢. يعودان على غير مذكور وهو الأرض؛ لقوله تعالى: â$k]ÏBr ÏNäø‹ym ÏNä3ø‹n=tæ ÏNä3Y»yJø9r& ÏNä3ø‹n=tæ $k]ÏB

á3 •z é‘$? ÏNäã_ìø

[طه/٥٥](١) وقد يصح هذا بفرض صدور إشارة حسية منه(عليه السلام)، كإيماءة باليد إلى الأرض ونحو ذلك وقت تلفظ هذه الكلمات، تقوم مقام القرينة على رجوع الضميرين إلى الأرض.

٣. المراد من الضميرين الحضرة الإلهية المقدسة(٢)؛ فهي مبدأ الإنسان ومانحته الوجود، قال تعالى: â ûïÏ‰ÉÉ»™ ¼ç9 ¢(qã)ù ÓÇr• `Ï ïŠÏ ÑM÷ ÿRr ¼çÇ¢S™ #Œîù

[الحجر/٢٩ و ص/٧٢]á

واليها ينقلب بالدليل القرآني: â ÏRr

[الزخرف/١٤]á وقوله سبحانه: â ’<î

[المائدة/١٠٥].á

والاحتمال كذلك في عود الضميرين المتصلين في(حجته) و(أنبيائه) من قوله(عليه السلام): ((**فَهُوَ(٣) مُغْتَرِبٌ إِذَا اِغْتَرَبَ اَلْإِسْلاَمُ وَضَرَبَ بِعَسِيبِ ذَنَبِهِ وَأَلْصَقَ اَلْأَرْضَ بِجِرَانِهِ بَقِيَّةٌ مِنْ بَقَايَا حُجَّتِهِ خَلِيفَةٌ مِنْ خَلاَئِفِ أَنْبِيَائِهِ**))(٤)، إذ قال ابن أبي الحديد: ((الضمير هاهنا [يعني في (حجته)]يرجع إلى الله سبحانه و إن لم يجر ذكره للعلم به كما قال â**حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ**á

[ص/٣٢] ويمكن أن يقال إنَّ الضمير راجع إلى مذكور وهو الإسلام، أي من بقايا حجج الإسلام وخليفة من خلائف أنبياء الإسلام. فإن قلت: ليس للإسلام إلا نبي واحد. قلت:

---

(١) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٩٤/٢ وحدائق الحقائق:٦٧٦/١.

(٢) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٩٤/٢ وشرح نهج البلاغة(البحراني):٢٣٥/٣ واختيار مصباح السالكين:٣٢٦.

(٣) تعددت الاحتمالات في الشخص المراد بكلام الأمير(عليه السلام) هذا، وقد عرض الباحث تلك الاحتمالات في صفحة رقم (١٣٠) من هذا البحث.

(٤) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٩٥/١٠ (خ/١٨٣).

بل له أنبياء كثير قال تعالى: â 'tBÏ&‹Ï% Nä3‹Î/r& OŠÏdºtö/Î) 4 uqèd ãNä39£Jy™ tûüÏJÎ=ó¡ßJø9$# `ÏB ã@ö6s% á[الحج/٧٨] وقال

سبحانه:â §NèO !$uZøŠym÷rr& y7ø‹s9Î) Èbr& ôìÎ7¨?$# s'©#ÏB zOŠÏdºtö/Î) $Zÿ‹ÏZym á [النحل/١٢٣])) [1].

وأرى أنَّه لو اقتصر الشارح على احتمال رجوع الضميرين إلى الله سبحانه لكان خيرًا، فالاحتمال الآخر مردود بما قد استشكله على نفسه، وأن ما أورده ظانًا دفع المشكل به لا يصح دافعًا، والآيتان اللتان ذكرهما ليستا دليلاً على أن للإسلام نبيًا غير محمد بن عبد الله ﷺ وذلك لما يأتي:

١. أكثر المفسرين يرون أنَّ الضمير (هو) في قوله تعالى:â uqèd ãNä39£Jy™ tûüÏJÎ=ó¡ßJø9$# á يعود إلى الله تعالى، وليس إلى إبراهيم عليه السلام كما يرى المعتزلي؛ ((لأنَّه معلوم أنَّ إبراهيم لم يسمّ أمة محمد مسلمين في القرآن؛ لأنَّ القرآن أنزل من بعده بدهر طويل، وقد قال الله تعالى ذكره â uqèd ãNä39£Jy™ tûüÏJÎ=ó¡ßJø9$# `ÏB ã@ö6s% ’Îûr d»‹# á ولكن الذي سمانا مسلمين من قبل نزول القرآن، وفي القرآن، الله الذي لم يزل ولا يزال)) [2]، ويؤيده قراءة أُبي بن كعب: â الله ™ãNä39£Jy™ tûüÏJÎ=ó¡ßJø9$# á [3] وما رُوي عن الإمام محمد بن علي الباقر عليه السلام مما أجاب به حين سئل عن تفسير هذه الآية أنَّه قال: ((الله سمانا المسلمين âمِنْ قَبلُá في الكتب التي مضت âوَفِي هَذَاá القرآن)) [4].

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٠/٩٨.

(٢) تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: د.عبد الله التركي:١٦/٦٤٦ وينظر: تفسير القران العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير، تح: سامي بن محمد السلامة:٥/٤٥٦ والأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر مكارم الشيرازي:١٠/٢٨٢.

(٣) ينظر: الكشاف:٤/٢١٥ والبحر المحيط:٦/٣٦١.

(٤) الكافي:١/١٩٠.

٢. حتى لو سلمنا برجوع الضمير (هو) في الآية المباركة إلى إبراهيم(عليه السلام) لا يدل ذلك على أنه كان نبيًا للإسلام، فمجرد تسميته امة محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) مسلمين لا تعني أنه نبيهم.

٣. أنّ â '#Ï ǿ•°ÜšO á التي أُمر رسولنا الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) بإتباعها هي ملة التوحيد التي تشترك فيها جميع الديانات السماوية الحقة[1]، وإبراهيم(عليه السلام) هو أول من أسلم وجهه لله محسنا واتبع ملة التوحيد الحنيفية[2] قال تعالى: â r%#qä2 #qè?qè‰÷ks? #ŠqèdR Ár»|ÁtR •÷r& 3 ö@è% ö@t/ '#Ï ǿ•°Ü¿O zΟÏδ≡tö/Î) $Z‹ÏΖym ($tΒur tβ%x. zÏΒ tÅ2Îô³ßϑø9$# á [البقرة/١٣٥].

وفي قوله(عليه السلام): ((لِلَّهِ بِلاَدُ فُلاَنٍ فَلَقَدْ قَوَّمَ اَلْأَوَدَ[3] وَدَاوَى اَلْعَمَدَ[4] وَأَقَامَ اَلسُّنَّةَ وَخَلَّفَ اَلْفِتْنَةَ ذَهَبَ نَقِيَّ اَلثَّوْبِ قَلِيلَ اَلْعَيْبِ أَصَابَ خَيْرَهَا وَسَبَقَ شَرَّهَا. أَدَّى إِلَى اَللَّهِ طَاعَتَهُ وَاِتَّقَاهُ بِحَقِّهِ رَحَلَ وَتَرَكَهُمْ فِي طُرُقٍ مُتَشَعِّبَةٍ لاَ يَهْتَدِي بِهَا اَلضَّالُّ وَلاَ يَسْتَيْقِنُ اَلْمُهْتَدِي))[5]. وقع الاحتمال في عائد الضميرين في (خيرها) و(شرها) قال الراوندي: ((أصاب خيرها: أي خير السنة. وسبق شرها: أي شر الفتنة . ويجوز أن يرجع أيضا إلى السنة على ما سمي بالسنة من البدعة، لأن شر السنة البدعة))[6]، وإلى مثل هذا ذهب الكيذري[7]، والمراد بالضميرين عند المعتزلي الولاية، قال: ((أصاب خيرها أي خير الولاية وجاء بضميرها ولم يجر ذكرها لعادة العرب في أمثال ذلك كقوله تعالى: â ¨m®Lym ôNu‘#uqs? É>$pgÉtø:$$Î/ á [ص/٣٢]. وسبق شرها أي

---

(١) ينظر: مجمع البيان:٢٠٨/٦ ـ ٢٠٩ وتفسير الفخر الرازي:٨٩/٤.

(٢) ينظر: التبيان:٤٣٨/٦ والميزان:٩٠/٥.

(٣) الأود: العوج. ينظر: الصحاح:٤٤٢/٢ (مادة: أود).

(٤) العمد: المرض الفادح. ينظر: الصحاح:٥١٢/٢ (مادة: عمد).

(٥) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٣/١٢ (خ/٢٢٣).

(٦) منهاج البراعة(الراوندي):٤٠٢/٢.

(٧) ينظر: حدائق الحقائق:٢٥١/٢.

مات أو قتل قبل الأحداث والاختلاط الذي جرى بين المسلمين)) [١]، واستحسن البحراني رأي المعتزلي إلا أنه استبدل اصطلاح الولاية بالخلافة[٢].

إنّ هذا الاحتمال منشؤه احتمال آخر في المكنى عنه بـ (فلان)، وفي ظنّي أنّ الإمام(عليه السلام) قد صرّح باسمه وإنما (فلان) هذه من عمل الرواة أو النسّاخ، كما رُوي قوله(عليه السلام) في أول الخطبة الثالثة من خطب النهج: ((**أَمَا وَاَللَّهِ لَقَدْ تَقَمَّصَهَا اِبْنُ أَبِي قُحَافَةَ وَإِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنْ مَحَلِّي مِنْهَا مَحَلُّ اَلْقُطْبِ مِنَ اَلرَّحَى**)) [٣] بإثبات (فلان) بدل (ابن أبي قحافة) في بعض نسخ النهج وغيره من المصادر التي أوردت الخطبة[٤].

وقد تباينت أراء الشراح في هوية (فلان) الذي امتدحه الإمام علي(عليه السلام) في الخطبة محل الشاهد، فذهب الراوندي إلى أنه(عليه السلام) قد ((مدح بعض أصحابه بحسن السيرة وأنه مات قبل الفتنة التي وقعت بعد رسول اللّه(صلى الله عليه وآله) من الاختيار والإيثار))[٥]، ووافقه في هذا الكيذري[٦]، والسرخسي[٧]، ورده ابن أبي الحديد؛ ((لأن لفظ أمير المؤمنين يشعر إشعارا ظاهرا بأنه يمدح واليا ذا رعية وسيرة ألا تراه كيف يقول: فلقد قوم الأود وداوى العمد وأقام السنة وخلف الفتنة. وكيف يقول: أصاب خيرها وسبق شرها. وكيف يقول: أدى إلى الله طاعته. وكيف يقول: رحل وتركهم في طرق متشعبة))[٨]، ولهذا اختار كون المراد والمعنى بالكلام عمر بن الخطاب[٩] وقال البحراني : ((إرادته لأبى بكر أشبه من إرادته لعمر؛ لما ذكره في خلافة

---

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٦/١٢.

(٢) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):٨٨/٤ واختيار مصباح السالكين:٤٢٠.

(٣) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٥١/١ (خ/٣).

(٤) ينظر: بهج الصباغة:٤/٥ ـ ٧.

(٥) منهاج البراعة(الراوندي):٤٠٢/٢.

(٦) ينظر: حدائق الحقائق:٢٥١/٢.

(٧) ينظر: أعلام نهج البلاغة:١٩٢.

(٨) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٤/١٢.

(٩) ينظر: نفسه:٥/١٢.

عمر وذمّها به في خطبتها المعروفة بالشقشقيّة))[1] إذ قال(عليه السلام) فيها واصفًا حال عمر وخلافته: ((**فَصَيَّرَهَا فِي حَوْزَةٍ خَشْنَاءَ يَغْلُظُ كَلْمُهَا وَيَخْشُنُ مَسُّهَا وَيَكْثُرُ اَلْعِثَارُ فِيهَا وَالِاعْتِذَارُ مِنْهَا فَصَاحِبُهَا كَرَاكِبِ اَلصَّعْبَةِ إِنْ أَشْنَقَ لَهَا خَرَمَ وَإِنْ أَسْلَسَ لَهَا تَقَحَّمَ فَمُنِيَ اَلنَّاسُ لَعَمْرُ اَللَّهِ بِخَبْطٍ وَشِمَاسٍ وَتَلَوُّنٍ وَاِعْتِرَاضٍ**))[2] وفي الخطبة الشقشقية أيضًا ما يرد قول البحراني وهو قوله(عليه السلام) في حكومة أبي بكر: ((**أَمَا وَاَللَّهِ لَقَدْ تَقَمَّصَهَا اِبْنُ أَبِي قُحَافَةَ وَإِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنَّ مَحَلِّي مِنْهَا مَحَلُّ اَلْقُطْبِ مِنَ اَلرَّحَى ... فَسَدَلْتُ دُونَهَا ثَوْبًا وَطَوَيْتُ عَنْهَا كَشْحًا**[3] **وَطَفِقْتُ أَرْتَئِي بَيْنَ أَنْ أَصُولَ بِيَدٍ جَذَّاءَ أَوْ أَصْبِرَ عَلَى طَخْيَةٍ**[4] **عَمْيَاءَ يَهْرَمُ فِيهَا اَلْكَبِيرُ وَيَشِيبُ فِيهَا اَلصَّغِيرُ وَيَكْدَحُ فِيهَا مُؤْمِنٌ حَتَّى يَلْقَى رَبَّهُ ... فَصَبَرْتُ وَفِي اَلْعَيْنِ قَذًى وَفِي اَلْحَلْقِ شَجًا أَرَى تُرَاثِي نَهْبًا**)) [5].

والعلاقة واضحة بين الاحتمالين، اعني الاحتمال في مكنى (فلان) والاحتمال في عود الضميرين في (خيرها) و(شرها)، فمن احتمل أنّ المراد بـ (فلان) أحد الأصحاب ارجع ضمير (خيرها) إلى السنة النبوية، وأما من احتمل أنَّه أحد الذين حكموا المسلمين بعد الرسول(صلى الله عليه وآله) أرجع الضمير إلى الولاية أو الخلافة.

والذي يبدو لي أنَّ الإمام عليًا(عليه السلام) قد قصد بهذا الكلام أبا عبد الله سلمان الفارسي الذي كان ممن لزموا الأمير(عليه السلام) ونهجوا منهجه، وقد وُلي حكم المدائن في عهد عمر فكان مصداقًا حقيقيًا لعبائر هذه الخطبة، وتوفي عام ٣٥هـ في خلافة عثمان قبل وقوع فتنة مقتله وما تبعها[6].

---

(١) شرح نهج البلاغة(البحراني):٤/٨٧.

(٢) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١/١٦٢ (خ/٣).

(٣) ((طوى فلان عَنِّي كَشْحَهُ، إذا قَطَعَكَ. وطويتُ كَشْحي على الأمر، إذا أضْمَرْتَهُ وستَرْتَهُ)). الصحاح:١/٣٩٩ (مادة: كشح).

(٤) الطخية: السحابة التي تسد ضوء القمر، ويقال للأحمق: الطخية أيضًا. ينظر: العين:٤/٢٩٤ (مادة: طيخ).

(٥) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١/١٥١ (خ/٣).

(٦) ينظر: معرفة الصحابة، أبو نعيم الأصبهاني، تح: محمد حسن إسماعيل وغيره:٢/٤٥٦ وأسد الغابة في معرفة الصحابة، عز الدين بن الأثير، تص: عادل الرفاعي:٢/٤٨٧ ـ ٤٩٢.

أما الضميران في (خيرها) و(شرها) فإني أراهما للدنيا المشار إليها بقوله ﷺ: (ذَهَبَ نَقِيَّ اَلثَّوْبِ قَلِيلَ اَلْعَيْبِ)، أي: ذهب من الدنيا، فيكون المعنى: أصاب سلمان خير الدنيا الذي يكون بالتزود منها والاتعاظ بها، ولم يلحق به شيء من شرها وفتنتها وغرورها.

المبحث الثاني: الاحتمال في عود الضمير البارز المنفصل

وهو الضمير الملفوظ المستقل بنفسه، أي أنَّه لا يحتاج إلى كلمة قبله يكون كالتتمة لها، بل هو كالظاهر[١].

و((الضمير المنفصل له مرفوع ومنصوب، ولا مجرور له؛ وذلك لأن الضمير المرفوع والمنصوب مما يقع إلى فصله عن الفعل وتقديمه للحاجة...بخلاف المجرور، فإنه لا يقع منفصلًا عمّا اتصل به، ولا مقدمًا عليه؛ وذلك لأن انجرار الاسم إما بحرف جر، وإما بالإضافة، والمجرور بحرف جر كما لا يتقدم على الجار لا ينفصل عنه، وهكذا المضاف إليه)) [٢].

ومن المواضع التي وقع فيها الاحتمال في عائد الضمير المنفصل قوله عليه السلام: ((**فَإِنَّهُ وَاللَّهِ الْجِدُّ لاَ اللَّعِبُ وَالْحَقُّ لاَ الْكَذِبُ وَمَا هُوَ إِلاَّ الْمَوْتُ أَسْمَعَ دَاعِيهِ وَأَعْجَلَ حَادِيهِ**)) [٣] فقد احتمل ابن ميثم البحراني في عائد الضمير (هو) الوجوه الآتية:

١. يعود الضمير إلى ملفوظ سابق لم يورده الشريف الرضي في روايته لهذه الخطبة[٤]، بيد أنَّ هذا دعوى بلا دليل؛ فليس من داع إلى رمي رواية الخطبة بالنقص مادام يوجد وجه آخر يمكن الأخذ به يجنبنا القول بالعائد المحذوف المزعوم.
٢. يرجع إلى معنى كلامه عليه السلام وهو التحذير والإنذار[٥]، أي أنَّه يعود إلى ما يعود إليه ضمير الشأن المتصل بـ (إنَّ) في أول مقطع الخطبة، فيكون المعنى: إنَّ الأمر الذي أحذركم منه والله الجد لا اللعب، والحق لا الكذب، وما ذلك الأمر إلا الموت...، وفي

---

(١) ينظر: شرح المفصل(ابن يعيش):٣/٨٥ وشرح الرضي على الكافية:٢/٤٠٨.

(٢) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، القاسم بن الحسين الخوارزمي، تح: د.عبد الرحمن العثيمين:٢/١٤٤ وينظر: شرح الرضي على الكافية:٢/٤٠٩.

(٣) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٨/٢٦٩ (خ/١٣٢).

(٤) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):٢/١٤١.

(٥) ينظر: نفسه:٢/١٤١.

تكرار الضمير هنا زيادة في التأكيد، وجذب انتباه السامعين إلى هذا الخطب العظيم، أي: الموت وأهواله.

٣. الضمير يعود على متأخر وهو(الموت)، ومثل ذلك ما جاء في القرآن الكريم: â ¨qà%r

ï ‘ ïd $B (¨ ÷ ¨ $ ¨ Z à 2 $ ¨ m ÷ r ' ¯ < ‰ ¨ $ ¨ Z à 2 $ ¨ á [الجاثية/٢٤]. وهذا الوجه هو الذي استقر عليه البحراني؛ فإنه لم يذكر غيره في اختيار شرحه الكبير[١].

وفي قوله(عليهم السلام): ((**أَلاَ بِأَبِي وَأُمِّي هُمْ مِنْ عِدَّةٍ أَسْمَاؤُهُمْ فِي اَلسَّمَاءِ مَعْرُوفَةٌ وَفِي اَلْأَرْضِ مَجْهُولَةٌ أَلاَ فَتَوَقَّعُوا مَا يَكُونُ مِنْ إِدْبَارِ أُمُورِكُمْ وَانْقِطَاعِ وُصَلِكُمْ وَاِسْتِعْمَالِ صِغَارِكُمْ ذَاكَ حَيْثُ تَكُونُ ضَرْبَةُ اَلسَّيْفِ عَلَى اَلْمُؤْمِنِ أَهْوَنَ مِنَ اَلدِّرْهَمِ مِنْ حِلِّهِ**)) [٢] فقد رجح الراوندي[٣]، والكيذري[٤]، والسرخسي[٥]، رجوع الضمير(هم) إلى الأئمة المعصومين بعد الإمام علي(عليه السلام). وقال ابن أبي الحديد: ((الإمامية تقول هذه العدة هم الأئمة الأحد عشر من ولده (عليهم السلام) وغيرهم يقول إنه عنى الأبدال الذين هم أولياء الله في الأرض)) [٦] ومثله قول البحراني: ((الضمير إشارة إلى أولياء اللّه فيما يستقبل من الزمان بالنسبة إلى زمانه(عليه السلام) وقالت الشيعة: إنّه أراد الأئمّة من ولده(عليهم السلام))) [٧].

إنّ كون المعني بالضمير الأئمة الأطهار(عليهم السلام) يبدو بعيدًا لعلتين: إحداهما: أنّ موضوع هذه الخطبة هو ذكر الملاحم وفتن آخر الزمان، ولا مناسبة تجمعه والكلام على الأئمة وامتداحهم. والأخرى: أن قوله(عليه السلام): ((أَسْمَاؤُهُمْ فِي اَلسَّمَاءِ مَعْرُوفَةٌ وَفِي اَلْأَرْضِ مَجْهُولَةٌ)) ليس وصفًا للائمة الكرام(عليهم السلام)؛ لأنهم غير مجهولين لأهل الأرض، بل إنهم أعلام هداة لهم

(١) ينظر: اختيار مصباح السالكين:٢٩٠.

(٢) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٣/٩٥ (خ/٢٣٣).

(٣) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٢/٤٣٩.

(٤) ينظر: حدائق الحقائق:٢/٣٠٢.

(٥) ينظر أعلام نهج البلاغة:٢٠٣.

(٦) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٣/٩٦.

(٧) شرح نهج البلاغة(البحراني):٤/١٦٧.

إلى الله، وقد ورد في زيارتهم المروية عن الإمام علي بن محمد الهادي(عليه السلام): ((فبلغ الله بكم أشرف محل المكرمين،... حتى لا يبقى ملك مقرب، ولا نبي مرسل، ولا صديق ولا شهيد، ولا عالم ولا جاهل، ولا دني ولا فاضل، ولا مؤمن صالح ولا فاجر طالح، ولا جبار عنيد، ولا شيطان مريد، ولا خلق فيما بين ذلك شهيد إلا عرفهم جلالة أمركم وعظم خطركم وكبر شأنكم، وتمام نوركم، وصدق مقاعدكم وثبات مقامكم، وشرف محلكم ومنزلتكم عنده، وكرامتكم عليه، وخاصتكم لديه، وقرب منزلتكم منه)) [1].

وبهاتين العلتين يُرد على من يرى أن المراد بالضمير الأبدال؛ إذ الأبدال هم الأئمة أنفسهم؛ فقد رُوي عن الإمام علي بن موسى الرضا(عليه السلام) أنه قال: ((الأبْدال هم الأوصياء، جعلهم الله في الأرض بدل الأنبياء إذ رُفع الأنبياء وخُتم بمحمد(صلى الله عليه وآله وسلم))) [2].

إنّ صفات هذه العدة، والحقبة الزمنية (آخر الزمان) التي سيقت الخطبة لبيان ملاحمها تنسجمان مع كون المراد بالضمير (هم) الكُمّل الممهدين لظهور الإمام المهدي(عجل الله فرجه الشريف) والذين ينصرونه بعد ظهوره الشريف. والله العالم.

ولا ينحصر الاحتمال في تحديد العائد بضمير الغيبة ـ وإن كان الغالب فيه ـ بل يتعداه إلى ضمير المخاطب والمتكلم في النصوص التي تفتقد المشاهدة الحسية وقت أداء النص، مثلما في النصوص المكتوبة، وخطب الإمام علي(عليه السلام) من هذه النصوص فقد حضر الاحتمال في عائد الضمير (أنت) في قوله(عليه السلام) داعيًا أصحابه إلى قتال الشاميين: ((**أُفٍّ لَكُمْ لَقَدْ سَئِمْتُ عِتَابَكُمْ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ عِوَضًا وَبِالذُّلِّ مِنَ الْعِزِّ خَلَفًا... وَاللَّهِ إِنَّ امْرَأً يُمَكِّنُ عَدُوَّهُ مِنْ نَفْسِهِ يَعْرُقُ لَحْمَهُ وَيَهْشِمُ عَظْمَهُ وَيَفْرِي جِلْدَهُ لَعَظِيمٌ عَجْزُهُ ضَعِيفٌ مَا ضُمَّتْ عَلَيْهِ جَوَانِحُ صَدْرِهِ أَنْتَ فَكُنْ ذَاكَ إِنْ شِئْتَ فَأَمَّا أَنَا فَوَاللَّهِ دُونَ أَنْ أُعْطِيَ ذَلِكَ ضَرْبٌ**

(١) من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق، تح: حسن الخرسان:٢/٣٧٢ ـ ٣٧٣.

(٢) الاحتجاج، أحمد بن علي الطبرسي، تع: محمد باقر الخرسان:٢/٢٣١.

بِالْمَشْرَفِيَّةِ تَطِيرُ مِنْهُ فَرَاشُ اَلْهَامِ وَتَطِيحُ اَلسَّوَاعِدُ وَاَلْأَقْدَامُ وَيَفْعَلُ اَللَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ مَا يَشَاءُ))[1].

فقد اختار الراوندي[2]، والسرخسي[3] عودة الضمير إلى مَنْ مِن أصحابه(عليه السلام) يمكن عدوه ولم

يخص بذلك أحدًا معينًا منهم . واحتمل المعتزلي[4]، والبحراني[5] مع هذا الوجه رجوع الضمير إلى الأشعث بن قيس بخاصة؛ ((فإنَّه رُوي أنَّه قال له(عليه السلام) وهو يخطب ويلوم الناس على تثبيطهم وتقاعدهم: هلا فعلت فعل ابن عفان فقال له: **إن فعل ابن عفان لمخزاة على من لا دين له ولا وثيقة معه إن امرأ أمكن عدوه من نفسه يهشم عظمه و يفري جلده لضعيف رأيه مأفون عقله أنت فكن ذاك إن أحببت فأما أنا فدون أن أعطي ذاك ضرب بالمشرفية))** [6].

ويرى الباحث أنّ الاحتمالين لا يتعارضان في الدلالة والمقصود، فاحتمال أنّ المراد بالضمير أصحاب الإمام(عليه السلام) بعامة داخل فيه الأشعث بن قيس؛ لأنّه كان منهم وقت ذاك، وأما كونه هو المعني بالضمير لا يُبعد أنَّ الإمام(عليه السلام) قد قصد إسماع بقية أصحابه ليشملهم الكلام الذي سيق لاستنهاضهم من أوله.

ومن الاحتمال في عود ضمير المتكلم ما احتمله الشراح في عائد الضمير (نحن) من قوله(عليه السلام): **((قَدْ خَاضُوا بِحَارَ اَلْفِتَنِ وَأَخَذُوا بِالْبِدَعِ دُونَ اَلسُّنَنِ وَأَرَزَ اَلْمُؤْمِنُونَ وَنَطَقَ اَلضَّالُّونَ اَلْمُكَذِّبُونَ نَحْنُ اَلشِّعَارُ وَاَلْأَصْحَابُ وَاَلْخَزَنَةُ وَاَلْأَبْوَابُ وَلاَ تُؤْتَى اَلْبُيُوتُ إِلاَّ مِنْ أَبْوَابِهَا فَمَنْ أَتَاهَا مِنْ غَيْرِ أَبْوَابِهَا سُمِّيَ سَارِقًا))** [7] قال البيهقي: ((يحتمل رجوعه إلى كلّ الصحابة، لأنّهم السّفراء بين الرّسول(صلى الله عليه وآله) وبين الأمّة. و يحتمل رجوعه إلى أهل البيت(عليهم السلام)؛ لأنَّ الوحي الأكثر كان ينزل على رسول اللّه(صلى الله عليه وآله) في بيته، وكان يقرأ(عليه السلام) الوحي أولًا على أهل بيته

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٨٩/٢ (خ/٣٤).

(٢) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٢٤٠/١.

(٣) ينظر: أعلام نهج البلاغة:٦٧.

(٤) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٩١/٢.

(٥) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):٨٢/٢.

(٦) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٩١/٢.

(٧) نفسه:١٦٤/٩ (خ/١٥٤).

ثمّ على غيرهم)) [١]، وذهب الكيذري[٢]، والمعتزلي[٣] إلى أنَّ الضمير إشارة إلى نفسه(عليه السلام) وجيء به جمعًا للتعظيم، ولا يرى البحراني الضمير إلا لأهل البيت (عليهم السلام) [٤].

عنى الإمام (عليهم السلام) بالذين (خَاضُوا بِحَارَ اَلْفِتَنِ...) المتقدمين عليه في الحكم[٥] ثم عرج بالكلام على من هم أحق بذلك أعني الأمير(عليه السلام) والأئمة من ولده(عليهم السلام)؛ ليبين فضلهم وما يؤهلهم لخلافة الرسول(صلى الله عليه وآله)، فالضمير (نحن) له(عليه السلام) ولولده الأئمة(عليهم السلام) بدليل قوله(عليه السلام) بعد هذا المقطع من الخطبة نفسها: ((**فِيهِمْ كَرَائِمُ اَلْإِيمَانِ وَهُمْ كُنُوزُ اَلرَّحْمَنِ إِنْ نَطَقُوا صَدَقُوا وَإِنْ صَمَتُوا لَمْ يُسْبَقُوا**)) [٦] إذ لا اختلاف هنا في أنَّ مراده(عليه السلام) آل بيت النبي(صلى الله عليه وآله)[٧] غير أنّه قد التفت بالضمير من المتكلم (نحن) إلى الغائب (هم)؛ وذلك لما في ضمير المتكلم من الاختصاص عبر الإشارة إلى المتكلم نفسه يناسب الحديث على الذين حكموا البلاد الإسلامية على الرغم من وجوده (عليه السلام) حينئذ.

---

(١) معارج نهج البلاغة:١/٥٤٣.

(٢) ينظر: حدائق الحقائق:١/٦٧٥.

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٩/١٦٥.

(٤) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):٣/٢٣٣ واختيار مصباح السالكين:٣٢٥.

(٥) ينظر: بهج الصباغة:٣/٤١٧.

(٦) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٩/١٧٥ (خ/١٥٤).

(٧) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٢/٩٤ وشرح نهج البلاغة(المعتزلي):٩/١٧٦ وشرح نهج البلاغة(البحراني):٣/٣٣٤.

المبحث الثالث: الاحتمال في عود الضمير المستتر

الضمير المستتر هو الذي لا صورة له في اللفظ[١]، و((لا يستتر من المضمرات إلا المرفوع)) [٢]؛ وذلك لأنّ ((ضمير الرفع عمدة في الكلام لا يستغنى عنه فساغ تقديره من غير تلفظ به، استغناءً عن لفظه بتقدير معناه، بخلاف الضمائر الأخر، فإنها فضلات يستغنى عنها فلم يسغ تقديرها والاستغناء عن اللفظ بها، لعدم الدليل على القصد إليها وبناء الكلام عليها)) [٣].

وينقسم الضمير المستتر من حيث وجوب الاستتار وجوازه على:[٤]

١. المستتر وجوبًا: وهو ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه، كالضمير المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة، أو بالنون ، أو بالتاء .
٢. المستتر جوازًا : وهو ما يمكن قيام الظاهر مقامه، كضمير الغائب المرفوع بالفعل .

إنّ الشواهد الاحتمالية التي تختص بعائد الضمير المستتر في خطب الإمام علي(عليه السلام) تعد الأقل بين شواهد عود الضمير، ومن هذه القلة ما احتمله الراوندي في عائد ضمير فاعل الفعل (يدعي) من قوله(عليه السلام): ((**اَللَّهُمَّ لَكَ اَلْحَمْدُ عَلَى مَا تَأْخُذُ وَتُعْطِي وَعَلَى مَا تُعَافِي وَتَبْتَلِي... فَمَنْ فَرَّغَ قَلْبَهُ وَأَعْمَلَ فِكْرَهُ لِيَعْلَمَ كَيْفَ أَقَمْتَ عَرْشَكَ وَكَيْفَ ذَرَأْتَ خَلْقَكَ وَكَيْفَ عَلَّقْتَ فِي اَلْهَوَاءِ سَمَاوَاتِكَ وَكَيْفَ مَدَدْتَ عَلَى مَوْرِ اَلْمَاءِ أَرْضَكَ رَجَعَ طَرْفُهُ حَسِيرًا وَعَقْلُهُ مَبْهُورًا وَسَمْعُهُ وَالِهًا وَفِكْرُهُ حَائِرًا. يَدَّعِي بِزَعْمِهِ أَنَّهُ يَرْجُو اَللَّهَ كَذَبَ وَ اَلْعَظِيمِ مَا بَالُهُ لاَ يَتَبَيَّنُ رَجَاؤُهُ فِي عَمَلِهِ**)) [٥] قال قطب الدين: ((يجوز أن يريد به إنسانا بعينه، والأولى أن يكون ذلك على

---

(١) ينظر: شرح قطر الندى:١٠٥ وشرح التصريح:٣٢٠/١.

(٢) شرح الرضي على الكافية:٤٢٦/٢ وينظر: شرح التصريح:٣٢٩/١.

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تح: د.عبد الرحمن العثيمين:٢٧٩/١.

(٤) ينظر: شرح قطر الندى:١٠٥ وهمع الهوامع:٢١٢/١ ـ ٢١٥.

(٥) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٢٢٢/٩ ، ٢٢٦ (خ/١٦١).

الإطلاق، أي الإنسان يزعم أنه راج للّه خائف من اللّه ولا يظهر علامة شيء من ذلك، إذ لا يطلب رضاه تعالى بل ينقطع إلى الدنيا وإن رجا غيره تعالى أو خافه يبالغ في ذلك)) [١].

ويرى الباحث انه ليس بعيدًا عودة الضمير المستتر على الإنسان المشار إليه بقوله(عليه السلام): (فَمَنْ فَرَّغَ قَلْبَهُ وَأَعْمَلَ فِكْرَهُ) وهو وإن وُصف بصفات محددة آخرها إدعاء رجاء الباري تعالى، إلا أنه لا دليل على قصد الإمام(عليه السلام) شخصًا بعينه في الواقع الخارجي.

وشاهد آخر في قوله (عليه السلام): ((**قَدْ لَبِسَ لِلْحِكْمَةِ جُنَّتَهَا وَأَخَذَهَا بِجَمِيعِ أَدَبِهَا مِنَ اَلْإِقْبَالِ عَلَيْهَا وَاَلْمَعْرِفَةِ بِهَا وَاَلتَّفَرُّغِ لَهَا فَهِيَ عِنْدَ نَفْسِهِ ضَالَّتُهُ اَلَّتِي يَطْلُبُهَا وَحَاجَتُهُ اَلَّتِي يَسْأَلُ عَنْهَا فَهُوَ مُغْتَرِبٌ إِذَا اِغْتَرَبَ اَلْإِسْلاَمُ وَضَرَبَ بِعَسِيبِ ذَنَبِهِ وَأَلْصَقَ اَلْأَرْضَ بِجِرَانِهِ بَقِيَّةٌ مِنْ بَقَايَا حُجَّتِهِ خَلِيفَةٌ مِنْ خَلاَئِفِ أَنْبِيَائِهِ**)) [٢] فقد اُختلف في مرجع ضمير فاعل (لبس) قال ابن أبي الحديد: ((هذا الكلام فسّره كل طائفة على حسب اعتقادها)) [٣]، ويمكن إجمال الآراء الواردة في هذا الشأن بالنقاط الآتية:

١. أنّ الضمير المستتر يعود على الإمام المهدي(عجل الله فرجه) [٤]، بيد أنَّ قوله (عليه السلام): (فَهِيَ عِنْدَ نَفْسِهِ ضَالَّتُهُ اَلَّتِي يَطْلُبُهَا وَحَاجَتُهُ اَلَّتِي يَسْأَلُ) ينافي ما عُرف عن الإمام المهدي(عجل الله فرجه) وعن أبائه الطاهرين(عليهم السلام) من أنهم ينابيع الحكمة ومحالها، إذ رُوي عن الرسول محمد(صلى الله عليه وآله وسلم) قوله: ((إن الله قد أجرى على ألسن أهل بيتي مصابيح الحكمة))[٥]، فكيف يطلبها (عجل الله فرجه) وهي حاصلة عنده وماثلة بين يديه؟!.

---

(١) منهاج البراعة(الراوندي):١١٤/٢.

(٢) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٩٥/١٠ (خ/١٨٣).

(٣) نفسه:٩٦/١٠.

(٤) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):١٩١/٢ وشرح نهج البلاغة(المعتزلي):٩٦/١٠ وشرح نهج البلاغة(البحراني):٣٦٥/٣ واختيار مصباح السالكين:٣٧٦.

(٥) قرب الإسناد، عبد الله بن جعفر الحميري، تح: مؤسسة آل البيت(عليهم السلام) لإحياء التراث:١٥٨.

وحاول الخوئي دفع المنافاة بأنه (عليه السلام) قد استعار للحكمة لفظ الضالة، وأنّ ((جملة يطلبها وصف للمستعار منه لا للمستعار له ، إذ من شأن الضلالة أن تطلب فهي استعارة مرشّحة لا استعارة مجرّدة ، والجامع شدّة الشوق وفرط الرغبة والمحبّة لا الطلب)) [١].

٢. المراد بالضمير العارف الذي هو ((مَن أشهده الله ذاته وصفاته وأسماءه وأفعاله))[٢] وقد نسبه المعتزلي إلى الفلاسفة[٣]، ورجحه البحراني[٤].
٣. أنَّه عائد على ولي الله، قال ابن أبي الحديد: ((والصوفية يزعمون أنه يعني به ولي الله في الأرض وعندهم أن الدنيا لا تخلو عن الأبدال وهم الأربعون وعن الأوتاد وهم سبعة وعن القطب وهو واحد فإذا مات القطب صار أحد السبعة قطبا عوضه وصار أحد الأربعين وتدا عوض الوتد وصار بعض الأولياء الذين يصطفيهم الله تعالى أبدالا عوض ذلك البدل)) [٥].
٤. يرجع الضمير إلى العالم بالعدل والتوحيد وهو رأي المعتزلة[٦].

إنّ ما ورد في الخطبة من خصال الممدوح تشبه كثيرًا بعض ما رُوي عن أهل البيت(عليهم السلام) في المؤمن وأوصافه، فقوله (عليه السلام) على الحكمة: (فَهِيَ عِنْدَ نَفْسِهِ ضَالَّتُهُ اَلَّتِي يَطْلُبُهَا) مثل ما نُقل عنه(عليه السلام) في (نهج البلاغة) أيضًا((اَلْحِكْمَةُ ضَالَّةُ اَلْمُؤْمِنِ فَخُذِ اَلْحِكْمَةَ وَلَوْ مِنْ أَهْلِ اَلنِّفَاقِ)) [٧]، وقوله (عليه السلام): (فَهُوَ مُغْتَرِبٌ إِذَا اِغْتَرَبَ اَلْإِسْلاَمُ) قريب من قول الإمام محمد الباقر(عليه السلام): ((قد أفلح المؤمنون المسلمون إن المسلمين هم النجباء، والمؤمن غريب، والمؤمن

(١) منهاج البراعة(الخوئي):١٠/٣٠١.

(٢) معجم اصطلاحات الصوفية، عبد الرزاق الكاشاني، تح: د.عبد العال شاهين:١٢٤.

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٠/٩٦.

(٤) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):٣/٣٩٥ واختيار مصباح السالكين:٣٦٧.

(٥) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٠/٩٦.

(٦) ينظر: نفسه:١٠/٩٦.

(٧) نفسه:١٨/٢٩٩ (ح/٧٧).

غريب ثم قال: طوبى للغرباء)) [1]، ومن هنا يرجح الباحث كون ضمير الفاعل المستتر للمؤمن المخلص لله في إيمانه.

وفي قوله ﷺ: ((**أَلاَ وَإِنَّ اَللِّسَانَ بَضْعَةٌ مِنَ اَلْإِنْسَانِ فَلاَ يُسْعِدُهُ اَلْقَوْلُ إِذَا اِمْتَنَعَ وَلاَ يُمْهِلُهُ اَلنُّطْقُ إِذَا اِتَّسَعَ وَإِنَّا لَأُمَرَاءُ اَلْكَلاَمِ وَفِينَا تَنَشَّبَتْ عُرُوقُهُ وَعَلَيْنَا تَهَدَّلَتْ غُصُونُهُ**))[2] وقع الاحتمال في الضميرين المستترين في (اتسع) و(امتنع) إذ يُحتمل رجوعهما إلى (الإنسان) وتكون الهاء في (يسعده) و(يمهله) تعود على (اللسان)، والمعنى: فلا يسعد القولُ اللسانَ إذا اتسع الإنسان للكلام، ويُحتمل أن يعود الضمير في (امتنع) إلى (القول)، وفي (اتّسع) إلى (النطق)، أي: فلا يسعد القول اللسان إذا امتنع القول من الإنسان ولم يحضره لوهم غلبه أو نحوه أوجب حصره وعيّه، ولم يمهله النطق إذا اتّسع عليه وحضره[3].

ويرى الباحث أنّه لا مسوغ لعدم استعمال قاعدة: الضمير لأقرب مذكور[4] في هذا الموضع؛ فأنها الأصل الذي لا يُصدف عنه إلا بقرينة بيّنة لم أجدها في النص المتقدم، وعليه يترجح كون فاعل (امتنع) هو(القول)، وفاعل (اتسع) هو(النطق) أما الهاء في(يسعده) و(يمهله) فهي لـ (الإنسان) ؛ لأنَّه الأقرب، فيكون معنى قوله ﷺ: فلا يسعد الإنسانَ القولُ إذا امتنع ذلك عليه، ولا يمهله النطق إذا اتسع ذلك له.

---

(١) المحاسن، أحمد بن محمد البرقي، تح: مهدي الروحاني:٤٢٣/١.

(٢) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٢/١٣ (خ/٢٨٨).

(٣) ينظر: نفسه:١٢/١٣ وشرح نهج البلاغة(البحراني):١٠٢/٤ واختيار مصباح السالكين:٤٢٤.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية:٤٠٤/٢ وشرح التسهيل:١٥٧/١.

مدخل:

في هذا الفصل سأعرض مباحث مختلفة في الاحتمال وقفت على شواهدها في خطب الإمام علي(عليه السلام)، وإنّ هذه الشواهد لا ترقى لتكوّن فصلًا مستقلًا، وأما إذا تجاهلتها فسيصيب هذه الدراسة النقص، فارتأيت أن أجمع هذه المباحث التي لا يجمعها شيء غير الاحتمال النحوي في الخطب المباركة تحت عنوان (مظاهر أخرى)، وأقدمها جميعًا في فصل واحد، وبهذا تسلم الدراسة من نقص الموضوعات وخطتها من التعارض والاضطراب.

واختص المبحث الأول بما يحتمل العمدة والفضلة من الألفاظ، فهي ليست عُمدًا وحسب فأبحثها في الفصل الأول (الاحتمال في العُمد)، ولا فضلات خالصة فتكون في الفصل الثاني (الاحتمال في الفضلات) ، أما المبحث الثاني فللاحتمال الحاصل في تعلق شبه الجملة، إذ هناك مواضع قد احتمل فيها الشراح أكثر من متعلَّق للجار والمجرور أو الظرف في خطب الإمام (عليه السلام) ، وجاء المبحث الثالث والأخير لبيان احتمالاتهم من حيث الأساليب النحوية.

المبحث الأول: ما يحتمل العمدة والفضلة

ومنه (أشفق) من قوله (عليه السلام) لبعض أهل زمانه: ((**مَا زِلْتُ أَنْتَظِرُ بِكُمْ عَوَاقِبَ الْغَدْرِ وَأَتَوَسَّمُكُمْ بِحِلْيَةِ الْمُغْتَرِّينَ...الْيَوْمَ أُنْطِقُ لَكُمُ الْعَجْمَاءَ ذَاتَ الْبَيَانِ عَزَبَ رَأْيُ امْرِئٍ تَخَلَّفَ عَنِّي مَا شَكَكْتُ فِي الْحَقِّ مُذْ أُرِيتُهُ لَمْ يُوجِسْ مُوسَى (عليه السلام) خِيفَةً عَلَى نَفْسِهِ أَشْفَقَ مِنْ غَلَبَةِ الْجُهَّالِ وَدُوَلِ الضَّلَالِ**))[1]، فقد ذهب البيهقي[2]، والكيذري[3] إلى أن (أشفق) أفعل تفضيل منصوب صفة (خيفة) أي: لم يوجس خيفة على نفسه أشد شفقًا وحذرًا من غلبة الجهال ودول الضلال. في حين اختار الراوندي[4]، وابن أبي الحديد[5] كون (أشفق) فعلًا ماضًا، والمعنى مستدركًا على سابقه أي: لم يوجس موسى (عليه السلام) خيفة على نفسه ولكنه أشفق من غلبة الجهال. واحتمل البحراني الوجهين على السواء[6].

إنّ حَمل (أشفق) على الفعلية متماشيًا مع ما حكاه جمهور النحويين وعلماء الصرف وليس فيه ندرة أو شذوذ؛ لأن قياس أفعل التفضيل عندهم أن يصاغ من الفعل الثلاثي المجرد، وما جاء مخالفًا لذلك شاذ ولا يقاس عليه[7]، و(أشفق) رباعي لا ثلاثي مستعمل منه، قال ابن دريد (٣٢١هـ): ((شَفَقْتُ وأشفقتُ، إذا حاذرت، بمعنى واحد؛ زعم ذلك قوم وأنكر جُلُّ أهل اللغة ذلك وقالوا: لا يقال إلا أشفقتُ فأنا مُشفِق وشَفيق)) [8]، وفي(لسان العرب) : ((وأَشْفَقْت

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١/٢٠٧ (خ/٤).

(٢) ينظر: معارج نهج البلاغة:١/٢٤٠.

(٣) ينظر: حدائق الحقائق:١/١٧٦.

(٤) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):١/١٤١.

(٥) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١/٢١١.

(٦) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):١/٣٣٨.

(٧) ينظر: المقتضب:٤/١٧٨ والمفصل:٢٣٢ وشذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، تع: د.محمد عبد المعطي:١٢٨.

(٨) جمهرة اللغة:٢/٨٧٤ (مادة: شفق).

عليه وأَنا مُشْفِق وشَفِيق وإذا قلت أَشْفَقْت منه فإنما تعنى حذِرْته وأَصلهما واحد ولا يقال شَفَقْت)) [1].

ويرجح الفعلية كذلك رواية بعضهم نص الخطبة بإثبات حرف الاستدراك (بل) قبل (أشفق)[2].

وفي قوله (عليه السلام) للمنافقين من أصحابه أيام صفين: ((**أَمَّا قَوْلُكُمْ أَ كُلَّ ذَلِكَ كَرَاهِيَةَ اَلْمَوْتِ فَوَاللَّهِ مَا أُبَالِي دَخَلْتُ إِلَى اَلْمَوْتِ أَوْ خَرَجَ اَلْمَوْتُ إِلَيَّ وَأَمَّا قَوْلُكُمْ شَكّاً فِي أَهْلِ اَلشَّامِ فَوَاللَّهِ مَا دَفَعْتُ اَلْحَرْبَ يَوْماً إِلاَّ وَأَنَا أَطْمَعُ أَنْ تَلْحَقَ بِي طَائِفَةٌ فَتَهْتَدِيَ بِي**)) [3] رُوي في (كل) الرفع تارة والنصب أخرى وكذلك (كراهية)، فأدى ذلك إلى الاحتمالات الآتية في إعرابهما:

١. (كل ذلك) بالنصب مفعولًا لفعل مقدر، و(كراهية) بالنصب أيضًا مفعولًا لأجله، والتقدير: أ تفعل كل ذلك من اجل كراهية الموت[4]. وقد يرجحه نصب (شكًا) فيكون النصب في الجميع نوعًا من التوازن والاتساق الصوتيين.
٢. (كل) مرفوع مبتدأ، و(كراهيته) بالرفع خبره[5].
٣. رفع (كل) مبتدأ ونصب (كراهيته) مفعولًا له فعله محذوف والجملة في محل رفع خبر للمبتدأ، والتقدير: أ كل ذلك تفعله من اجل كراهية الموت[6].

وهذه الاحتمالات الثلاثة تعني أننا نقف بإزاء ثلاث دلالات مختلفة؛ لأنَّ جملة مقول القول مختلفة التكوين في كل احتمال، فهي جملة فعلية في الأول، واسمية محضة (خبرها ليس جملة فعلية) في الثاني، وهي اسمية غير محضة (خبرها جملة فعلية) في الاحتمال الثالث، ولكل جملة دلالة تغاير دلالة غيرها؛ إذ الجملة الفعلية تدل على التغير والتبديل والتجدد

(١) ١٠/١٧٩ ـ ١٨٠ (مادة: شفق).

(٢) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):١/١٣٦ وفي ظلال نهج البلاغة:١/١٠٣.

(٣) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٤/١٢ (خ/٥٤).

(٤) ينظر: نفسه:٤/١٢.

(٥) ينظر: نفسه:٤/١٢.

(٦) ينظر: حدائق الحقائق:١/٣١٧ وشرح نهج البلاغة(المعتزلي):٤/١٢ وشرح نهج البلاغة(البحراني):٢/١٤٦.

والحدوث[١]؛ وذلك لأن الفعل بطبيعته ذو ((دلالة على الحقيقة وزمانها فإذا قلت: انطلق زيد. أفاد ثبوت الانطلاق في زمان معين لزيد. وكل ما كان زمانيا فهو متغير والتغير مشعر بالتجدد)) [٢].

فإذا كان قول المنافقين بالجملة الفعلية (الاحتمال الأول) فإنهم لم ينكروا على الإمام (عليه السلام) ويتهموه بكره الموت دائمًا في جميع المواقف والأزمنة؛ لما شهدوه وخبروه من بطولاته في الحروب الضارية، وإنما اتهموه لجهلهم بالحرص على نفسه في حرب صفين فقط.

أما الجملة الاسمية المحضة فإنها تدل على الاستمرار والدوام والثبوت((فإذا قلت: زيد منطلق. فقد أثبت الانطلاق فعلًا له من غير أن تجعله يتجدد، ويحدث منه شيئًا فشيئًا. بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: زيد طويل وعمرو قصير. فكما لا تقصد هاهنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث، بل توجبهما وتثبتهما فقط، وتقضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرض في قولك: زيد منطلق. لأكثر من إثباته لزيد))[٣].

وعلى هذا الأساس يدل الاحتمال الثاني على أنهم أرادوا بقولهم: (أَ كُلُّ ذَلِكَ كَرَاهِيَةُ اَلْمَوْتِ) الاستفهام الإنكاري عن ثبوت صفة الحرص على الحياة له(عليه السلام) في جميع أفعاله حاشاه.

بقي أن نعرف أن الجملة الاسمية غير المحضة تفيد مع الثبوت التجدد، وقد تفيد الاستمرار التجددي[٤]، أي أنَّ أولئك المنافقين قد استفهموا عن ثبوت هذه الصفة له(عليه السلام) في الماضي والحاضر، ولم يعنوا المستقبل بشيء.

---

(١) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة:١/١٩١ والكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي، تح: د.عدنان درويش وغيره:٣٤١.

(٢) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، الفخر الرازي، تح: د.إبراهيم السامرائي وغيره:٧٥.

(٣) دلائل الإعجاز:١٧٤ وينظر: الإيضاح في علوم البلاغة:١/١٩١.

(٤) ينظر: الكليات:١٠١٠ والنحو الوافي:٢/١٤٥.

ومن الاحتمال ما وقع في(طلبه) من قوله (عليه السلام): ((**قَدْ تَكَفَّلَ لَكُمْ بِالرِّزْقِ وَأُمِرْتُمْ بِالْعَمَلِ فَلاَ يَكُونَنَّ الْمَضْمُونُ لَكُمْ طَلَبُهُ أَوْلَى بِكُمْ مِنَ الْمَفْرُوضِ عَلَيْكُمْ عَمَلُهُ مَعَ أَنَّهُ وَاللَّهِ لَقَدِ اعْتَرَضَ الشَّكُّ وَدَخَلَ الْيَقِينُ حَتَّى كَأَنَّ الَّذِي ضُمِنَ لَكُمْ قَدْ فُرِضَ عَلَيْكُمْ وَكَأَنَّ الَّذِي فُرِضَ عَلَيْكُمْ قَدْ وُضِعَ عَنْكُمْ فَبَادِرُوا الْعَمَلَ وَخَافُوا بَغْتَةَ الْأَجَلِ**)) [1] قال ابن أبي الحديد: ((قد يتوهم قوم أنه ارتفع طلبه بالمضمون كقولك المضروب أخوه، وهذا غلط؛ لأنه لم يضمن طلبه وإنما ضمن حصوله. ولكنه ارتفع لأنه مبتدأ وخبره أولى وهذا المبتدأ والخبر في موضع نصب لأنه خبر يكونن، أو ارتفع لأنه بدل من المضمون وهذا أحسن وأولى من الوجه الأول وهو بدل الاشتمال)) [2].

ويرى الباحث أنه يكمن تصويب ما غلطه الشارح بحمل إسناد (طلبه) إلى (المضمون) على المجاز المرسل بعلاقة السببية، فان طلب الرزق سبب في الحصول عليه، فأُطلِق السبب (طلبه) وأُريد به المسبب(حصوله)، وباب المجاز واسع في التعبير العربي. ويؤيده ارتفاع (عمله) نائب فاعل لاسم المفعول (المفروض) بلا خلاف؛ لأنَّ الفرض واقع على العمل حقيقة، و(طلبه) و(عمله) في سياق واحد وحكم واحد .

بل إن ما حسّنه وجعله الأولى قد تبعد صحته؛ لعودة الضمير المتصل في (طلبه) إلى (الرزق) وهو الموصوف المحذوف الذي أُقيم وصفه (المضمون) مقامه، والتقدير: فلا يكونن الرزق المضمون لكم طلبه أولى...، وعليه لا يكون الضمير عائدًا على (المضمون) ليكون (طلبه) اشتمالًا منه؛ فإن النحاة قد اشترطوا وجود ضمير في بدل الاشتمال يعود على المبدل[3].

وشاهد احتمالي آخر في قوله (عليه السلام) قُبيل استشهاده: ((**أَمَّا وَصِيَّتِي فَاللَّهَ لاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَمُحَمَّداً (صلى الله عليه وآله وسلم) فَلاَ تُضَيِّعُوا سُنَّتَهُ أَقِيمُوا هَذَيْنِ الْعَمُودَيْنِ وَأَوْقِدُوا هَذَيْنِ**

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٧/٢٥١ (خ/١١٣).

(٢) نفسه:٧/٢٦٠.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية:٢/٣٩٠ ومغني اللبيب:٢/١٦٤.

اَلْمِصْبَاحَيْنِ))[1] فإنّ الرواية المشهورة (فاللهَ) بالنصب وكذلك (محمدًا) بتقدير فعل؛ لأنّ الوصية تستدعي الفعل بعدها، أي: وحدوا الله، وقد رُوِيا بالرفع وهو جائز على أنهما مبتدآن وما بعدهما يكون خبرًا[2].

إنّ هذا الاحتمال مبني على أساس ما ذهب إليه جمهور النحويين في باب (اشتغال العامل عن المعمول)، حيث إنّهم رجحوا نصب الاسم الظاهر المشتغل عنه بفعل مضمر وجوبًا يفسره الفعل المذكور إذا كان المذكور دالًا على طلب، ولم يمنعوا رفعه وإن كان مرجوحًا، قال سيبويه: ((والأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل ويبنى على الفعل، كما اختير ذلك في باب الاستفهام؛ لأن الأمر والنهي إنما هما للفعل، كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى... ومثل ذلك: أما زيداً فاقتله، وأما عمراً فاشتر له ثوباً، وأما خالداً فلا تشتم أباه، وأما بكراً فلا تمرر به... وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبدُ الله اضربه، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء))[3].

ورُوي قوله (عليه السلام) معظمًا الباري سبحانه: ((**فَمِنْ شَوَاهِدِ خَلْقِهِ خَلْقُ اَلسَّمَاوَاتِ مُوَطَّدَاتٍ بِلاَ عَمَدٍ قَائِمَاتٍ بِلاَ سَنَدٍ...جَعَلَ نُجُومَهَا أَعْلاَماً يَسْتَدِلُّ بِهَا اَلْحَيْرَانُ فِي مُخْتَلِفِ فِجَاجِ اَلْأَقْطَارِ لَمْ يَمْنَعْ ضَوْءَ نُورِهَا اِدْلِهْمَامُ سُجُفِ اَللَّيْلِ اَلْمُظْلِمِ وَلاَ اِسْتَطَاعَتْ جَلاَبِيبُ سَوَادِ اَلْحَنَادِسِ أَنْ تَرُدَّ مَا شَاعَ فِي اَلسَّمَاوَاتِ مِنْ تَلَأْلُؤِ نُورِ اَلْقَمَرِ**))[4] بنصب (ضوء) مفعولًا ورفع (ادلهمام) فاعلًا على رواية، وبرفع (ضوء) فاعلًا ونصب (ادلهمام) مفعولًا على رواية أخرى[5]، والأحسن عند الراوندي ((أن يكون ادلهمام مرفوعا ليكون فاعل لم يمنع. وضوء نورهما مفعول، ليكون المعنى مزدوجا لما بعده))[6] فإن ما بعده نفي أن تردَّ ظلمةُ الليل الحالكة بزوغَ نور القمر، وهو قوله (عليه السلام): (اِسْتَطَاعَتْ جَلاَبِيبُ سَوَادِ اَلْحَنَادِسِ أَنْ تَرُدَّ مَا شَاعَ

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١١٦/٩ (خ/١٤٩).

(٢) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٧٦/٢ وشرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٢٠/٩ واختيار مصباح السالكين:٣١٣.

(٣) كتاب سيبويه:١٣٧/١ ـ ١٣٨ وينظر: تسهيل الفوائد:٨٠ ـ٨١ وأوضح المسالك:١٦٢/٢.

(٤) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٨١/١٠ ، ٨٥ (خ/١٨٣).

(٥) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):١٨٨/٢ وشرح نهج البلاغة(المعتزلي):٨٦/١٠.

(٦) منهاج البراعة(الراوندي):١٨٨/٢.

فِي اَلسَّمَاوَاتِ مِنْ تَلَأْلُؤِ نُورِ اَلْقَمَرِ)، والازدواج في كون تلك الظلمة هي الفاعل في كلتا الجملتين المتعاطفتين هاتين في حين حسّن ابن أبي الحديد الرواية الأخرى، إذ يقول: ((وقد روى بعض الرواة ادلهمام بالنصب وجعله مفعولًا وضوء نورها بالرفع وجعله فاعلا وهذه الرواية أحسن في صناعة الكتابة لمكان الازدواج، أي: لا القمر ولا الكواكب تمنع الليل من الظلمة ولا الليل يمنع الكواكب والقمر من الإضاءة)) [1] والمراد بالازدواج هنا المقابلة المعنوية بين الجملتين.

وقد يُرجّح ما حسنه الراوندي ـ فضلا عن ما ذكره ـ أن قوله (عليه السلام) : (لَمْ يَمْنَعْ ضَوْءَ نُورِهَا اِدْلِهْمَامُ...) في مقام التأكيد المشرب بالتعليل لقوله قبلًا: (جَعَلَ نُجُومَهَا أَعْلاَماً يَسْتَدِلُّ بِهَا اَلْحَيْرَانُ فِي مُخْتَلِفِ فِجَاجِ اَلْأَقْطَارِ)، وكأن سائلًا قد سأله: كيف تكون النجوم دليلًا في عتمة الليل المظلمة؟ فالكلام في نفي تأثر ضوء النجوم الذي يستدل به الحيران بالليل المظلم، لا في تأثر الليل بالنجوم أو عدمه.

ومن ألفاظ الخطب الشريفة التي رويت بالرفع والنصب أيضًا فتباينت فيها آراء الشراح (تجارة مربحة) من قوله (عليه السلام) في وصف المتقين: ((**صَبَرُوا أَيَّاماً قَصِيرَةً أَعْقَبَتْهُمْ رَاحَةً طَوِيلَةً تِجَارَةٌ مُرْبِحَةٌ يَسَّرَهَا لَهُمْ رَبُّهُمْ**))[2] فقد اختار الراوندي رواية النصب محتملًا فيه أربعة أوجه: ((إما للبدل من راحة ، وإما نصب على المدح ، وإما على الحال ، وإما على تقدير اتجروا. ونصب المصدر مع حذف فعله كثير في الكلام)) [3] والكيذري مع رواية النصب غير انه ضعف أن يكون نصب (تجارة) بدلًا من (راحة)، قال: ((وجعلها بدلا من راحة على ما زعم صاحب المنهاج[أي: الراوندي] ليس بالقوى؛ لأن التجارة المربحة ليست بنفس الراحة[4] وإنما صبرهم المستعقب لتلك الراحة هي التجارة))[5]، وعنده انتصاب (تجارة) إما أن يكون ((على المصدر من معنى الكلام السابق لأن مضمون قوله: صبروا أياما قصيرة أعقبهم راحة طويلة:

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٠/٨٦.

(٢) نفسه:١٠/١٣٣ (خ/١٨٦).

(٣) منهاج البراعة(الراوندي):٢/٢٧٧.

(٤) كذا في الأصل، والصواب: ليست الراحة بنفسها.

(٥) حدائق الحقائق:٢/١٣٣.

يدل على أنهم اتجروا بذلك، أو يكون منصوبًا بفعل مضمر يفسره ما بعده أي: يسّر لهم ربهم تجارة، أو على المدح والتخصيص أي: أعنى تجارة أو أخصّ تجارة)) [١]، وذكر المعتزلي كلتا الروايتين مع وجه كل رواية منهما، إذ قال: ((تجارة مربحة أي تجارتهم تجارة مربحة فحذف المبتدأ ورُوي تجارة مربحة بالنصب على أنه مصدر محذوف الفعل)) [٢] وأورد البحراني (تجارة) بالرفع[٣]، ولم يشر إلى رواية أخرى أو يتطرق إلى إعراب.

ورجّح أحد الباحثين رفع (تجارة) خبرًا حتى تدل الجملة الاسمية على ثبات عمل المتقين الصالح واستقراره، وذهب إلى أن النصب((في جميع وجوهه التي أوردها الرواندي يدل على زوال العمل الصالح، وعدم استقرارهم عليه بلحاظ الفعل المقدّر مع نصب تجارة سواء كان مقدّما أم مؤخّرا)) [٤] ولي على هذا الرأي ملحوظتان:

١. أنَّ كون عمل المتقين الذي عُبّر عنه بالتجارة ثابتًا ومستقرًا فيه نظر؛ لأنّ المراد منه صبرهم المستعقب للراحة والربح[٥]، وهذا الصبر قصير المدة غير دائم ولا ثابت؛ لقوله(عليه السلام): (صَبَرُوا أَيَّاماً قَصِيرَةً أَعْقَبَتْهُمْ رَاحَةً طَوِيلَةً)، راحة فارقهم معها الصبر والمجاهدة. وعليه تكون الجملة الفعلية أنسب بالمقام لدلالتها على التجدد والانقطاع[٦] إذا كان المدار في الترجيح دوام تجارة المتقين وانقطاعها.
٢. ليست جميع أوجه نصب (تجارة) التي أوردها الراوندي على تقدير فعل؛ فإعراب تجارة بدلًا، وإعرابها حالًا وجهان احتملهما الراوندي ولا فعل يُقدّر معهما.

---

(١) حدائق الحقائق:١٣٣/٢.

(٢) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٤٢/١٠.

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):٣٨٢/٣ واختيار مصباح السالكين:٣١٨.

(٤) روايات نهج البلاغة في ضوء علم الدلالة، د.كاطع جار الله الدراجي(بحث منشور ضمن أبحاث ودراسات مؤتمر نهج البلاغة سراج الفكر وسحر البيان، جامعة الكوفة، ٢٧-٢٨ آذار/٢٠١١م):٨٠/٤ - ٨١.

(٥) ينظر: حدائق الحقائق:١٣٣/٢.

(٦) ينظر: دلائل الإعجاز:١٧٤ - ١٧٥ والإيضاح في علوم البلاغة:١٩١/١.

والاحتمال كذلك في قوله (عليه السلام): ((**وَاِعْلَمُوا أَنَّ عِبَادَ اَللَّـهِ اَلْمُسْتَحْفَظِينَ عِلْمَهُ يَصُونُونَ مَصُونَهُ وَيُفَجِّرُونَ عُيُونَهُ يَتَوَاصَلُونَ بِالْوِلاَيَةِ وَيَتَلاَقَوْنَ بِالْمَحَبَّةِ وَيَتَسَاقَوْنَ بِكَأْسٍ رَوِيَّةٍ وَيَصْدُرُونَ بِرِيَّةٍ لاَ تَشُوبُهُمُ اَلرِّيبَةُ وَلاَ تُسْرِعُ فِيهِمُ اَلْغِيبَةُ عَلَى ذَلِكَ عَقَدَ خَلْقَهُمْ وَأَخْلاَقَهُمْ**)) [١]

قال قطب الدين الراوندي: ((بخط الرضي «أن عباد اللّه المستحفظون» فيكون كقوله: ß7ãr â

$ Zpd Ç Ör{$’?ã bqàÐƒ šú ï‰Ç»eS$، [الفرقان/٦٣]، ويكون محل قوله يصونون مصونه نصبا على الحال وكذا ما بعده ، أو يكون على الاستيناف ، أي وهم يصونون ، أو خبرا بعد خبر... وإذا روي «المستحفظين» على أنَّه صفة عباد اللّه ويصونون مصونه خبر (أن) فهو أفصح))[٢] أي: أنَّ في إعراب (المستحفظين) احتمالين بحسب ما رُويت، وتبعًا لذلك يكون محل جملة (يصونون مصونه) وما بعدها محتملًا لأربعة وجوه ثلاثة منها مع رواية رفع (المستحفظين) وواحد لرواية النصب.

والملاحظ هنا أنّ جميع هذه الاحتمالات لا تتعدى أحد ثلاث: الخبر والصفة والحال، لما بين هذه الوظائف من التقارب؛ فهي ((تتفق في أن كافتها لثبوت المعنى للشيء ثم تختلف في كيفية ذلك الثبوت))[٣]؛ لأن الخبر يتمّ فائدة مع المبتدأ، والحال تبين هيأة صاحبها، والصفة ترفع الاشتراك عن موصوفها المعرفة وتخصصه إن كان نكرة[٤].

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١١/٦٥ (خ/٢٠٧).

(٢) منهاج البراعة(الراوندي):٢/٣٤٥.

(٣) دلائل الإعجاز:٣١.

(٤) ينظر: شرح التصريح:٢/٥٨٩ والمتشابه والمختلف في النحو العربي، د.محمد حسنين صبرة:٢٦.

المبحث الثاني: الاحتمال في شبه الجملة

لا بد لشبه الجملة (جار ومجرور أو ظرف) من عامل تتعلق به يُظهر معناها وموقعها الإعرابي[١] فهي لا تستقل بالمعنى بنفسها، وإنما تكون كالتكملة الفرعية لمعنى فعل أو شبهه في الجملة الواردة فيها[٢]، وبذلك تكون الفائدة المعنوية شاملة لكلا طرفي التعلق؛ ((لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي))[٣]، وهو الذي يمدُّ العوامل بما تحتاجه من معنى جديد تفيده شبه الجملة لتستحكم الدلالة ويتم المراد، وقد يرد في الكلام أكثر من عامل يصلح أن يكون متعلَّقًا، لما يُلمس من الحاجة المعنوية في الجميع، في حين يجب تعلق شبه الجملة بواحد من هذه العوامل لا غير، فيُلجأ عندها إلى القول باحتمالية التعلق بأحدها، وينتج غالبًا عن مجموع الاحتمالات معان متعددة تؤثر في الدلالة العامة للنص[٤].

وفي خطب (نهج البلاغة) برزت ظاهرة الاحتمال في تعلق شبه الجملة عند الشراح لعوامل هي:[٥]

١. الاختلاف في تحديد دلالة حرف الجر.
٢. الاختلاف في معنى العامل المتعلَّق به.
٣. تعدد الإعراب في لفظة من ألفاظ جملة التعلق مع وحدة الرواية.
٤. رواية لفظة في الجملة بأكثر من حركة إعرابية.
٥. الاختلاف في تقدير العامل المحذوف الذي تتعلق به شبه الجملة.

ومن الشواهد المحتملة قوله (عليه السلام) في حكَّام بني أمية: ((**وَاَللَّـهِ لاَ يَزَالُونَ حَتَّى لاَ يَدَعُوا لِلَّهِ مُحَرَّمًا إِلاَّ اِسْتَحَلُّوهُ وَلاَ عَقْداً إِلاَّ حَلُّوهُ وَحَتَّى لاَ يَبْقَى بَيْتُ مَدَرٍ وَلاَ وَبَرٍ إِلاَّ دَخَلَهُ ظُلْمُهُمْ... وَحَتَّى تَكُونَ نُصْرَةُ أَحَدِكُمْ مِنْ أَحَدِهِمْ كَنُصْرَةِ اَلْعَبْدِ مِنْ سَيِّدِهِ إِذَا شَهِدَ أَطَاعَهُ**

(١) ينظر: مغني اللبيب:٢/٩٨ وإعراب الجمل وأشباه الجمل، د.فخر الدين قباوة:٢٧٣.

(٢) ينظر: المقتصد:١/٢٧٤ ـ ٢٧٥ والنحو الوافي:٢/٤٣٦.

(٣) مغني اللبيب:٢/١٠٢.

(٤) ينظر: تعدد المعنى في النص القرآني:٢٢١ ودواعي احتمالية الدلالة النحوية:١٠٩ ـ ١١٠.

(٥) ينظر: تعلق شبه الجملة في نهج البلاغة، محمد عبد حمد اللامي:٣١٩ ـ ٣٢٥ (أطروحة دكتوراه).

وَإِذَا غَابَ اِغْتَابَهُ))[1] فقد وقع الاحتمال في متعلق (من) ومجرورها في الموضوعين، وكما يأتي:

الاحتمال الأول: شبه الجملة (من أحدهم) متعلقة بـ(نصرة) الأولى، و(من سيده) متعلقة بـ(نصرة) الثانية، وذلك على أحد وجهين:

١. أن يكون المصدر (نصرة) مضافًا إلى مفعوله الذي هو (أحدكم) مرة و(العبد) ثانية، ويكون فاعله مقدرًا ويُقدّر أيضًا مضافًا إلى (من) في كلا الموضعين قد حُذف وأُقيم ما أُضيف إليه مقامه، والتقدير: حتى تكون نصرة أحد ملوك آل أُميّة أحدكم من جانب أحدهم كنصرة سيد العبد السيء إياه من جانب سيده[2]، والمعنى ((حتى لا ينصروكم إلا مثل ما ينصر السيد عبده العاصي، أي لا ينصروكم أصلا لأن السيد لا ينصر عبده في حال عصيانه))[3].

وهذا وجه ضعيف عند ابن أبي الحديد؛ ((لما فيه من الفصل بين العبد وبين قوله: إذا شهد أطاعه. وهو الكلام الذي إذا استمر المعنى جعل حالا من العبد بقوله: من سيده))[4] وزاد حبيب الله الخوئي سببًا معنويًا لتضعيفه؛ فالمعنى على ما ذُكر هنا لا يلائمه قوله (عليه السلام): (إِذَا شَهِدَ أَطَاعَهُ وَإِذَا غَابَ اِغْتَابَهُ)؛ وذلك لأنَّ ((ظاهر هذا الكلام يعطى كونه بيانا لحالة نصرة العبد سيّده بمعنى ناصريته له ، لا لحالة منصوريته منه))[5].

٢. أنّ (نصرة) مصدر أُضيف إلى فاعله وهو بمعنى (انتصار)[6]، ((والانتصار: الانتقام، يقال: انتصر منه أي انتقم))[7] فيكون المراد: حتى يكون انتصار أحدكم وانتقامه من

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٧/٧٨ (خ/٩٧).

(٢) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):١/٤٣٤ وحدائق الحقائق:١/٤٩٠ وشرح نهج البلاغة(المعتزلي):٧/٧٩.

(٣) حدائق الحقائق:١/٤٩٠.

(٤) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٧/٧٩.

(٥) منهاج البراعة(الخوئي):٧/١١٠.

(٦) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):١/٤٣٤ وحدائق الحقائق:١/٤٩٠ وشرح نهج البلاغة(المعتزلي):٧/٧٩.

(٧) مجمع البحرين:٣/٤٩٥ (مادة: نصر).

أحدهم كانتصار العبد من سيده، ((أي لا انتصار لكم منهم؛ لأن العبد لا ينتصر من مولاه أبدا))[١]، وقال الراوندي على هذا الوجه: ((هو الأظهر والأوضح ... ونحوه كثير في كلامهم))[٢].

الاحتمال الثاني: شبه الجملة في الموضعين متعلقة بمحذوف يعرب حالًا مع دلالة (من) فيهما على السبب، وتكون النصرتان مضافتين إلى فاعليهما، والتقدير: حتى تكون نصرة أحدكم متأذيًا من أحدهم له كنصرة العبد متأذيا من سيده له، والعبد المتأذي من سيده لا ينصره إلا متثاقلًا متخاذلًا، بل ربما لا ينصره أصلا، ويهمله إذا تمكن[٣].

والراجح في هذه المسألة هو الاحتمال الأول بوجهه الثاني؛ لما رُوي عنه (عليه السلام) مصرحًا بالانتصار بدل النصرة في خطبة أخرى ذاكرًا فيها بني أميّة وفتنهم أيضًا: ((**وَلاَ يَزَالُ بَلاَؤُهُمْ عَنْكُمْ حَتَّى لاَ يَكُونَ اِنْتِصَارُ أَحَدِكُمْ مِنْهُمْ إِلاَّ مِثْلَ اِنْتِصَارِ اَلْعَبْدِ مِنْ رَبِّهِ وَاَلصَّاحِبِ مِنْ مُسْتَصْحِبِهِ**))[٤] إذ لا بأس بالقياس ما دام الموضوع في الخطبتين واحدًا، والصورة التشبيهية واحدة كذلك.

ومن الشواهد أيضًا قوله (عليه السلام): ((**سُبْحَانَكَ خَالِقاً وَمَعْبُوداً بِحُسْنِ بَلاَئِكَ عِنْدَ خَلْقِكَ خَلَقْتَ دَاراً وَجَعَلْتَ فِيهَا مَأْدُبَةً مَشْرَباً وَمَطْعَماً وَأَزْوَاجاً وَخَدَماً وَقُصُوراً وَأَنْهَاراً وَزُرُوعاً وَثِمَاراً ثُمَّ أَرْسَلْتَ دَاعِياً يَدْعُو إِلَيْهَا**))[٥] فإنّ في متعلَّق شبه الجملة (بحسن بلائك) الاحتمالات الآتية:

١. إنها متعلقة بـ (سبحانك)، قال ابن أبي الحديد: ((الباء هاهنا للتعليل بمعنى اللام كقوله تعالى: â ÏŠ•Ÿ]ÁRÏ .ÏMRÁ ÏÏÏÏ ÏÏÏÏ Ïgâ ÏgÏÏÏ á Ïgâ[غافر/٢٢] أي: لأنهم. فتكون متعلقة بما في

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٧/٥٥.

(٢) منهاج البراعة(الراوندي):١/٤٣٤.

(٣) ينظر: نفسه:١/٤٣٤ وحدائق الحقائق:١/٤٩٠.

(٤) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٧/٤٥ (خ/٩٢).

(٥) نفسه:٧/٢٠٠ (خ/١٠٨).

سبحانك من معنى الفعل أي أسبحك لحسن بلائك))[١].

٢. يجوز أن تتعلق بـ(معبودًا) أي: تُعبد لحسن بلائك[٢]. فمن بلائه تعالى فسخ ما عزم على فعله العباد، وحَلُّ ما عقدوا عليه أمرهم، ونقض ما شحذوا له هممهم، وبهذه الأمور يُعرف الله عزَّ وجلَّ، لقول الإمام علي (عليه السلام) في موضع آخر من (نهج البلاغة): ((عَرَفْتُ اَللَّهَ سُبْحَانَهُ بِفَسْخِ اَلْعَزَائِمِ وَحَلِّ اَلْعُقُودِ وَنَقْضِ اَلْهِمَمِ))[٣]، ومعرفته تعالى مقدمة لعبادته؛ فقد رُوي عن الإمام محمد الباقر (عليه السلام) قوله: ((إنما يعبد الله من يعرف الله))[٤]، وبذلك تكون الابتلاءات بمنزلة علة المعلول، فيجوز نسبة معلولية العبادة إليها.

٣. تتعلق بـ(خلقت) وتقديمها للتوسع، أي: خلقت دارًا بسبب حسن بلائك، رجحه البحراني وبعّد الاحتمالين السابقين، حيث قال: ((الجار والمجرور متعلق بخلقت... قال بعض الشارحين: إنَّ قوله: بحسن بلائك متعلق بسبحانك أو بمعبود وهو بعيد))[٥].

وفي قوله (عليه السلام): ((**وَإِنَّهُ سَيَأْتِي عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِي زَمَانٌ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ أَخْفَى مِنَ اَلْحَقِّ وَلاَ أَظْهَرَ مِنَ اَلْبَاطِلِ... فَاجْتَمَعَ اَلْقَوْمُ عَلَى اَلْفُرْقَةِ وَافْتَرَقُوا عَنِ اَلْجَمَاعَةِ كَأَنَّهُمْ أَئِمَّةُ اَلْكِتَابِ وَ لَيْسَ اَلْكِتَابُ إِمَامَهُمْ فَلَمْ يَبْقَ عِنْدَهُمْ مِنْهُ إِلاَّ اِسْمُهُ وَلاَ يَعْرِفُونَ إِلاَّ خَطَّهُ وَزَبْرَهُ وَمِنْ قَبْلُ مَا مَثَّلُوا بِالصَّالِحِينَ كُلَّ مُثْلَةٍ وَسَمَّوْا صِدْقَهُمْ عَلَى اَللَّهِ فِرْيَةً وَجَعَلُوا فِي اَلْحَسَنَةِ عُقُوبَةَ اَلسَّيِّئَةِ**))[٦]. قال ابن أبي الحديد: ((و(على) في قوله: وسموا صدقهم على الله فرية ليست

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٢٠٦/٧ وينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):٦٠/٣ واختيار مصباح السالكين:٢٦٠.

(٢) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٢٠٦/٧ وشرح نهج البلاغة(البحراني):٦٠/٣ واختيار مصباح السالكين:٢٦٠.

(٣) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٨٤/١٩ (ح/٢٤٧).

(٤) الكافي:١٨٠/١.

(٥) شرح نهج البلاغة(البحراني):٦٠/٣ وينظر: اختيار مصباح السالكين:٢٦٠.

(٦) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٠٤/٩ـ١٠٥ (خ/١٤٧).

متعلقة بصدقهم بل بفرية أي وسمّوا صدقهم فرية على الله، فإن امتنع أن يتعلق حرف الجر به لتقدمه عليه وهو مصدر فليكن متعلقا بفعل مقدر دلّ عليه هذا المصدر الظاهر))[1].

وإنما نفى الشارح التعلق بـ(صدقهم)؛ لأنَّ (صدق) إما أن يصل إلى مفعوله بوساطة حرف الجر (في)، وإما أن يصله بنفسه من دون وساطة، قال الجوهري(٣٩٣هـ): ((الصِدْقُ: خلاف الكذب. وقد صَدَقَ في الحديث. ويقال أيضاً: صَدَقَهُ الحديثَ))[2]، وحُذف ما يتعدى إليه في شاهد الخطبة توسعًا في المعنى وإيجازًا في اللفظ. نعم يتعدى (صدق) بالحرف(على) لمعنى لم يقصد في الخطبة، يقال: صَدَقَ عليه: حققه وصار له مصداقًا[3]، ومنه ما رُوي عن الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: ((من قال لأخِيه يا كافِرُ فَقَدْ بَاء به أحَدُهما لأنه إمّا أن يَصْدُق عليه أو يَكْذِب فإن صَدَق فهُو كافِر وإن كَذَب عاد الكُفْر إليه بِتَكْفِيره أخاه المسلم))[4].

أما (فرية) فإنه حدث تفتقر دلالته إلى الحرف (على) مذكورًا أو مقدرًا[5]، وليس بنا حاجة إلى تقدير فعل من معنى المصدر لما تبين سابقًا من جواز تقدم معمول المصدر إن كان شبه جملة[6]، فالأحسن أن يكون المصدر (فرية) هو متعلَّق شبه الجملة (على الله).

ووقع الاحتمال كذلك في قوله (عليه السلام) واصفًا المتقين: ((**فَمِنْ عَلاَمَةِ أَحَدِهِمْ أَنَّكَ تَرَى لَهُ قُوَّةً فِي دِينٍ وَحَزْماً فِي لِينٍ وَإِيمَاناً فِي يَقِينٍ وَحِرْصاً فِي عِلْمٍ وَعِلْماً فِي حِلْمٍ وَقَصْداً فِي غِنًى وَخُشُوعاً فِي عِبَادَةٍ وَتَجَمُّلاً فِي فَاقَةٍ وَصَبْراً فِي شِدَّةٍ وَطَلَباً فِي حَلاَلٍ وَنَشَاطاً فِي هُدًى وَتَحَرُّجاً عَنْ طَمَعٍ**))[7]؛ فقد ذهب ابن أبي الحديد إلى أنه ((هذه الألفاظ التي أولها قوة في دين بعضها يتعلق حرف الجر فيه بالظاهر فيكون موضعه نصبًا بالمفعولية، وبعضها يتعلق

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٩/١٠٥ ـ ١٠٦.

(٢) الصحاح:٤/١٥٠٥ (مادة: صدق).

(٣) ينظر: جمهرة اللغة:٢/٦٥٦ (مادة: دصق) ولسان العرب:١٠/١٩٤ (مادة: صدق).

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر:٤/١٨٥.

(٥) ينظر: جمهرة اللغة:٢/٧٩٠ (مادة: رفي) ولسان العرب:١٥/١٥٤ (مادة: فرا).

(٦) ينظر: صفحة رقم (١٠٣) من هذا البحث.

(٧) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٠/ ١٤٨ (خ/١٨٦)

بمحذوف فيكون موضعه نصبًا أيضًا على الصفة))[١]، ثم إنَّه احتمل الأمرين معًا في ثلاثة منها هي: (خشوعًا في عبادة)، و(صبرًا في شدة)، و(نشاطًا في هدى)[٢].

وقد يترجح تعلق أشباه الجمل الثلاث بالمصادر الظاهرة قبلها لأسباب هي:

١. قال ابن مالك: ((إن المدعي حذف شيء يصح المعنى بدونه لا تصح دعواه حتى يكون موضع ادعاء الحذف صالحًا للثبوت، ويكون الثبوت مع ذلك أكثر من الحذف))[٣]، وعليه فإنَّه ((متى أمكن حمل الكلام على غير إضمار، مع صحة المعنى، كان أولى من حمله على الإضمار))[٤]؛ ولأنه يصح تعلق أشباه الجمل الثلاث بالمصادر المذكورة قبلها فلا مسوغ لتقدير أسماء محذوفة.
٢. إنّ معاني المصادر الثلاثة (خشوعًا، وصبرًا، ونشاطًا) محتاجة إلى الظرف الدال عليه حرف الجر(في) مع مجروره، وأن يتعلق هذا الظرف بالحدث مباشرة خير من أن يتعلق بوصفه المحذوف، فالخشوع يكون أكثر اتصالًا بالعبادة وأبعد انفصالًا عنها إذا كان هو متعلَّق شبه الجملة، ولا يكون التلاحم بهذه القوة في كون التعلق بالصفة المقدرة. ومثل هذا الفارق نجده في معنى المصدرين (صبرًا، ونشاطًا).
٣. ورد الحرف (في) متعلِّقًا بمعنى الخشوع والصبر في القرآن الكريم، قال تعالى: ûïÏ%©!â

á bqãèÏÛr& ÏNºuqø9$# ¨bÎ) ©!$# 7ŽÅÁt/ ÏiÏ™!$ŸÒƒÌ ÏiÏ¹#uqyz ÏNºuqø9$# ¨bÎ) ©!$# ¼çmtRqè=ÏÜtƒ ÏNºuqø9$# ¨bÎ) ©!$# ¼çmtRqè=ÏÜtƒ [البقرة/١٧٧] [٦] وقال: â [المؤمنون/٢][٥]

وحمل ما جاء في خطبة الإمام علي (عليه السلام) على الآيتين الكريمتين حمل حسن لتقاربهما في المعنى، وتشاكلهما بالموضوع؛ فالآيتان في وصف المؤمنين الأبرار والخطبة في وصف المتقين.

---

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٠/١٥١.

(٢) ينظر: نفسه:١٠/١٥١.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح: د.طه محسن:٦٤.

(٤) البحر المحيط:١/٥٧٥.

(٥) ينظر: إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تح: د. زهير غازي زاهد:٣/١٠٩ وإعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش:٥/١٨٦.

(٦) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه:١/٢٢٦ والإعراب المفصل لكتاب الله المرتّل، بهجت عبد الواحد صالح:١/٢٢٦.

ومن أثر اختلاف التقدير في نشوء احتمال التعلق ما نجده في قوله (عليه السلام) : ((**بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اَللَّهِ لَقَدِ اِنْقَطَعَ بِمَوْتِكَ مَا لَمْ يَنْقَطِعْ بِمَوْتِ غَيْرِكَ مِنَ اَلنُّبُوَّةِ وَاَلْإِنْبَاءِ وَأَخْبَارِ اَلسَّمَاءِ**))[١] فقد اختار الراوندي[٢]، والمعتزلي[٣] تعلق شبه الجملة (بأبي) باسم محذوف يعرب خبرًا والتقدير: أنت مفدى بأبي وأمي يا رسول الله. واستظهر البحراني تعلقها بفعل بدل الاسم فيكون خبرُ المبتدأ جملةً فعليةً، والتقدير: أنت أفديك بأبي وأمي يا رسول الله[٤].

إنَّ اختلاف التقدير هذا يستتبعه اختلاف في الدلالة؛ فتقدير المتعلَّق اسمًا ينتج عنه جملة اسمية محضة، وتكون الجملة اسمية غير محضة على احتمال أنّ المقدر فعل. وقد مر بنا أنّ لكل جملة دلالتها من حيث ثبوت الحدث واستمرار زمانه[٥].

والذي يبدو للباحث أنّ دلالة الجملة الاسمية غير المحضة أكثر انسجامًا مع المعنى الوارد في شاهد الخطبة فهي تدل على الثبوت المتجدد أو المنقطع[٦] والفداء بالأب والأم وإن كان ثابتًا في النية والاستعداد إلا أنَّه لا يقع إلا مرة واحدة في الواقع الفعلي؛ إذ ليس للإنسان غير أب واحد وأم واحدة، فإن اشترى بهما حياة المفدى مرة لا يمكنه شراؤها بهما مرة أخرى، وبهذا صار الفداء منقطعًا.

ومن الشواهد على احتمال تعلق الظرف في خطب أمير المؤمنين (عليه السلام) قوله: ((**عِبَادَ اَللَّهِ أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اَللَّهِ فَإِنَّهَا حَقُّ اَللَّهِ عَلَيْكُمْ وَاَلْمُوجِبَةُ عَلَى اَللَّهِ حَقَّكُمْ... لَمْ تَبْرَحْ عَارِضَةً نَفْسَهَا عَلَى اَلْأُمَمِ اَلْمَاضِينَ مِنْكُمْ وَاَلْغَابِرِينَ لِحَاجَتِهِمْ إِلَيْهَا غَدًا إِذَا أَعَادَ اَللَّهُ مَا أَبْدَى وَأَخَذَ مَا أَعْطَى وَسَأَلَ عَمَّا أَسْدَى فَمَا أَقَلَّ مَنْ قَبِلَهَا وَحَمَلَهَا حَقَّ حَمْلِهَا أُولَئِكَ اَلْأَقَلُّونَ عَدَداً**))[٧] قال

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٣/٢٤ (خ/٢٣٠).

(٢) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٢/٤١٥.

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٣/٢٤.

(٤) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):٤/١٠٧ واختيار مصباح السالكين:٤٢٦.

(٥) ينظر: صفحة رقم (١٣٧) من هذا البحث.

(٦) ينظر: الكليات:١٠١٠ والنحو الوافي:٢/١٤٥.

(٧) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٣/١١٥ (خ/٢٣٧).

الراوندي: ((وقوله «إذا أعاد اللّه» ظرف لقوله «فما أقل من قبلها» أي: ما أقل من كان قبل التقوى في الدنيا إذا أعاد الخلق وكان كذا وكذا))[١]، وردّه ابن أبي الحديد بقوله: ((إذا في قوله إذا أعاد الله ظرف لحاجتهم إليها لأن المعنى يقتضيه أي: لأنهم يحتاجون إليها وقت إعادة الله الخلق. وليس كما ظنه الراوندي أنه ظرف لقوله فما أقل من قبلها؛ لأنَّ المعنى على ما قلناه، ولأنَّ ما بعد الفاء لا يجوز أن يكون عاملا فيما قبلها))[٢].

احتج الشارح المعتزلي في رده المتقدم بحجتين إحداهما يقتضيها المعنى، والأخرى تقتضيها الصنعة النحوية، فأما التي تخص المعنى فتوضيحها أن المراد من قوله (عليه السلام): (إِذَا أَعَادَ اَللَّهُ مَا أَبْدَى) يوم الحساب، فهو ((كالقرينة المخرجة لغد عن حقيقته إلى مجازه وهو يوم القيامة تعيين له بأنه الوقت الذي يعيد الله فيه ما كان أبداه من الخلق ويأخذ فيه ما كان أعطاهم من الوجود الدنيوي ولواحقه))[٣]، والمعنى لا يستقيم إذا تعلق هذا الظرف بقوله (عليه السلام): (فَمَا أَقَلَّ مَنْ قَبِلَهَا)؛ لأن قبول التقوى إنما يكون في الحياة الدنيا وليس يوم القيامة.

وأما ما ذكره أن الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فليس مطلقًا؛ لأنَّ النحاة قد منعوا ذلك في الفاء السببية في جواب الشرط التي لا يجوز حذفها[٤]، جاء في كتاب (الكليات): ((والفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها إذا وقعت في موقعها وموقعها أن يكون بحسب الظاهر بين جملتين إحداهما بمنزلة الشرط والأخرى بمنزلة الجزاء نحو: á ïøã ÓÓ)ù ›qB¼ç".qù â [القصص/١٥] وأما إذا كانت زائدة كما في: á $RS? bŸ2 ¼çR] qèÿóG7$r 7î ‰ôt2 ôîmù â: [النصر/٣] أو واقعة في غير موقعها لغرض من الأغراض كما في á ÆB3ù 7/'r â [المدثر/٣] وكالفاء الداخلة في جواب (أمّا) نحو: á ègø? Xù OŠÏ%$B'ù â: [الضحى/٩] فحينئذ جاز عمل ما بعدها فيما

(١) منهاج البراعة(الراوندي):٢/٢٢٢.

(٢) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٣/١٢٠.

(٣) شرح نهج البلاغة(البحراني):٤/٢٠١.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية:١/٤٤٥ وحاشية الصبان:٤/١٩.

قبلها))[1] والفاء في (فما أقل) غير سببية؛ لأن إعادة الله ما أبداه ليس سببًا في قلة قبول التقوى وإنما هي استئنافية، وما بعدها تعجب مستقل نحويًا عمّا قبله.

إنَّ في الحجة المعنوية كفاية للردّ على ما ذهب إليه الراوندي، والأحسن في رأي الباحث إعراب (إذا) بدلًا من (غدًا)؛ لما تبين كون المراد بكلا الظرفين معنى واحدًا وهو يوم القيامة. وتكون جملة (أعاد الله...) في محل جر مضاف إلى (إذا).

(١) ٦٧٧.

المبحث الثالث: الاحتمال في الأساليب النحوية

للعربية طرائق في نظم الكلام وصياغته؛ لبيان المراد منه وهذه الطرائق هي ما يعرف بالأساليب، فالأساليب كالمنوال الذي تنسج فيه التراكيب، أو القوالب التي تفرغ بها الجمل للتعبير عن المعاني الخاصة، وأداء الوظائف المختلفة(١).

وقد درس النحاة الأوائل هذه الأساليب وميزوا بينها فسيبويه ـ مثلًا ـ ((في (الكتاب)لا يُعلّم قواعد العربية فحسب، بل يُعلّم أساليبها وطرقها في التعبير أيضا))(٢)، كقوله: ((وأيّما فتى استفهامٌ. ألا ترى أنك تقول: سُبحان الله مَن هو وما هو، فهذا استفهام فيه معنى التعجب. ولو كان خبراً لم يجز ذلك؛ لأنه لا يجوز في الخبر أن تقول: مَن هو وتسكت))(٣).

ثم ما لبث علماء النحو حتى جنحوا إلى تطبيق القواعد المنطقية في دراستهم لقواعد العربية، وصبغ المسائل اللغوية بالصبغة الفلسفية، والإغراق في البحث عن العلة والمعلول، فأبعدهم ذلك عن أساليب الكلام ومعانيه التي تمثل الغرض الأصيل للنحو، والهدف الأسمى للإعراب على الرغم من محاولات بعضهم منع هذا الانحراف في منهج الدرس النحوي أعني جهود عبد القاهر الجرجاني في بيان قيمة النظم النحوي في الكلم، والنتيجة أن انسلخت دراسة المعاني والأساليب النحوية عن النحو وعُدّت علمًا من علوم البلاغة اسمه(علم المعاني) (٤) وهذا ما عز على جماعة من المحدثين فنادوا بعودة هذه الأبحاث إلى النحو(٥).

---

(١) ينظر: بيان إعجاز القران، حمد بن محمد الخطابي، مطبوع ضمن كتاب (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، تح: محمد خلف أحمد وغيره:٣٦ ومقدمة ابن خلدون، تح: خليل شحاتة:٧٨٦.

(٢) أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د.قيس إسماعيل الأوسي:٢٧.

(٣) كتاب سيبويه:١٨١/٢.

(٤) ينظر: التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، د.عبد الفتاح لاشين:٣٨ ـ ٣٩ ، ٩١ ـ ٩٢ وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين:٣١.

(٥) ينظر: إحياء النحو:١٩ وفي النحو العربي نقد وتوجيه، د.مهدي المخزومي:٢٤٢ ـ ٢٤٣ وعلم المعاني بين الأصل النحوي والموروث البلاغي، د.محمد حسين الصغير:١١٦ ـ ١١٧.

وما يعنينا في هذا المبحث هو احتمال شراح (نهج البلاغة) أكثر من أسلوب نحوي في تركيب واحد من تراكيب خطب الإمام علي (عليه السلام)، ومن ذلك ما احتملوه في (لا أبا لكم) من قوله (عليه السلام) للخوارج: ((**وَقَدْ كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ هَذِهِ الْحُكُومَةِ فَأَبَيْتُمْ عَلَيَّ إِبَاءَ الْمُخَالِفِينَ الْمُنَابِذِينَ حَتَّى صَرَفْتُ رَأْيِي إِلَى هَوَاكُمْ وَأَنْتُمْ مَعَاشِرُ أَخِفَّاءُ الْهَامِ سُفَهَاءُ الْأَحْلَامِ وَلَمْ آتِ لاَ أَبَا لَكُمْ بُجْراً**[1] **وَلاَ أَرَدْتُ بِكُمْ ضُرّاً**))[2] وقوله (عليه السلام) لهم أيضًا في خطبة أخرى: ((**فَإِنَّمَا حُكِّمَ الْحَكَمَانِ لِيُحْيِيَا مَا أَحْيَا الْقُرْآنُ وَيُمِيتَا مَا أَمَاتَ الْقُرْآنُ وَإِحْيَاؤُهُ الِاجْتِمَاعُ عَلَيْهِ وَإِمَاتَتُهُ الِافْتِرَاقُ عَنْهُ فَإِنْ جَرَّنَا الْقُرْآنُ إِلَيْهِمْ اتَّبَعْنَاهُمْ وَإِنْ جَرَّهُمْ إِلَيْنَا اتَّبَعُونَا فَلَمْ آتِ لاَ أَبَا لَكُمْ بُجْراً وَلاَ خَتَلْتُكُمْ عَنْ أَمْرِكُمْ وَلاَ لَبَّسْتُهُ عَلَيْكُمْ**))[3] إذ لِاختلاف أهل اللغة في مُفاد هذا التعبير (لا أبا لكم)[4] أثر في تعدد أراء الشراح بإزائه في الخطبتين، فجاءت آراؤهم على النحو الأتي:

١. أنّ (لا أبا لكم) أسلوب يراد به مدح المخاطبين، والمعنى: إنّكم متفردون في هذا الأمر لا نظير لكم حتى كأنه لم يلدكم أب فيلد آخرين مثلكم، أو إنّه لا أب لكم يورثكم خزيًا وعارًا، وقد يكون المراد: إنَّه لا أب يكفيكم فلا كافي لكم إلا انتم[5]، قال الفراهيدي: ((ويُقالُ في المثل: لا أبا لك كأنّه يمدحه)) [6] وفي (تهذيب اللغة) : ((وزعم بعض العلماء أن قولهم: لا أبا لك، ولا أب لك، مدح؛ ولا أم لك، ذم))[7] وزاد الراوندي على معنى المدح التعجب فعنده أن((مورد الكلمة للمدح والتعجب)) [8]، بيد أنَّه ليس من المعقول أن يمدح الإمام (عليه السلام) أعداءه الخوارج الذين قدم لقتالهم ورد غيّهم وفسادهم، اللّهم إلا أن يكون من قبيل المدح في مقام الذم والتقريع.

---

(١) البُجْر:((الشَرُّ، والأمرُ العظيمُ)) الصحاح:٢/٥٨٤ (مادة: بجر).

(٢) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٢/٢٦٥ (خ/٣٦).

(٣) نفسه:٨/١١٢ ـ ١١٣ (خ/١٢٧).

(٤) ينظر: تهذيب اللغة:١٥/٦٠٢ ـ ٦٠٣ (مادة: أبا) ولسان العرب:١٤/١١ ـ ١٣ (مادة: أبي).

(٥) ينظر: معارج نهج البلاغة:١/٣١٧ ، ٤٨٦ وحدائق الحقائق:١/٥٨٣ وأعلام نهج البلاغة:٦٨ ، ١٢٤ وشرح نهج البلاغة(البحراني):٢/٩٣ واختيار مصباح السالكين:١٤٥.

(٦) العين:٨/٤١٩ (مادة: أبو).

(٧) ١٥/٦٠٢ (مادة: أبا).

(٨) منهاج البراعة(الراوندي):٢/٤٣ ـ ٤٤.

٢. الأسلوب أسلوب ذم، أي: لا يُعرف لكم أب؛ لأنَّكم أولاد سفاح لا أولاد نكاح[١]. فإنَّه إذا قال الرجل لصاحبه: ((لا أبا لك، فلم يترك له من الشَّتيمة شيئاً))[٢].

٣. الأسلوب دعاء جاء بصيغة الخبر بأن لا يكون لهم أب يعزّهم ويشد ظهورهم، ونفي الأب يستلزم نفي العشيرة لهم فكأنه دعاء بالذل وفقدان الناصر والشرف الذي يورث من الآباء[٣]، جاء في (لسان العرب): ((إنَّ قولهم: لا أَبا لَك كلام جَرى مَجْرى المثل وذلك أَنك إِذا قلت هذا فإِنك لا تَنْفي في الحقيقة أَباهُ وإِنما تُخْرِجُه مُخْرَج الدُّعاء عليه أَي: أَنت عندي ممن يستحقُّ أَن يُدْعى عليه بفقد أَبيه))[٤].

وربما جاز أن يكون قوله (عليه السلام) (لا أبا لكم) في الخطبتين جملة خبرية منفية على ظاهرها، استعملها (عليه السلام) للتحسّر على فقدان المنصف له في خصومته مع الخوارج، فكلامه (عليه السلام) في الشاهدين في مقام بيان افترائهم عليه وتمردهم على الرغم من نصحه لهم، وفي مثل هذه المواقف عادة يُصار إلى أب المفسدين أو كبيرهم ويُشكَون إليه؛ لعله يكف شرّهم، فهو أكثر منهم رشدًا وذو الولاية عليهم، وعليه يكون تقدير الكلام: لا أبا لكم أشكوكم إليه فينصفني ويعرفكم أخطاءكم وظلمكم إياي.

ووقع الاحتمال أيضًا في (ويلمّه) من قوله (عليه السلام) لجماعة من أهل العراق: ((**وَلَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّكُمْ تَقُولُونَ عَلِيٌّ يَكْذِبُ قَاتَلَكُمُ اَللَّهُ تَعَالَى فَعَلَى مَنْ أَكْذِبُ أَعَلَى اَللَّهِ فَأَنَا أَوَّلُ مَنْ آمَنَ بِهِ أَمْ عَلَى نَبِيِّهِ فَأَنَا أَوَّلُ مَنْ صَدَّقَ بِهِ كَلاَّ وَاَللَّهِ لَكِنَّهَا لَهْجَةٌ غِبْتُمْ عَنْهَا وَلَمْ تَكُونُوا مِنْ أَهْلِهَا وَيْلُمِّهِ كَيْلاً بِغَيْرِ ثَمَنٍ لَوْ كَانَ لَهُ وِعَاءٌ وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ**))[٥] فقد ذهب الراوندي[٦]،

---

(١) ينظر: معارج نهج البلاغة:٣١٧/١ ، ٤٨٦ وحدائق الحقائق:٥٨٣/١ وأعلام نهج البلاغة:٦٨ ، ١٢٤ وشرح نهج البلاغة(البحراني):٩٣/٢ واختيار مصباح السالكين:١٤٥.

(٢) تهذيب اللغة:٦٠٣/١٥ (مادة: أبا).

(٣) ينظر: معارج نهج البلاغة:٤٨٦/١ و منهاج البراعة(الراوندي):٤٣/٢ وحدائق الحقائق:٢٧١/١ ـ ٢٧٢ وشرح نهج البلاغة(البحراني):٩٣/٢ واختيار مصباح السالكين:١٤٥.

(٤) ١١/١٤ (مادة: أبي).

(٥) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١٢٧/٦ (خ/٧٠).

(٦) ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):٣٠٢/١.

والكيذري[١]، والمعتزلي[٢] إلى أن (ويلمّه) مركب أفاد التعجب والاستعظام من العلم الذي عبّر عنه (عليه السلام) باللهجة، وإليه يرجع ضمير الهاء المتصل، أما ابن ميثم البحراني فقد استظهر رجوع الضمير إلى إنسان ذلك الوقت، وعنى (عليه السلام) به المخاطبين بهذه الخطبة جميعًا فكأنه قال: ويلمّهم، ولهذا احتمل البحراني أن يكون (ويلمّه) أسلوب دعاء بالشر عليهم؛ لأنهم لم يفقهوا مقاله ولم يقتبسوا الحكمة منه، وقد يكون إخبارًا عن حالهم التعيسة ترحمًا وشفقة عليهم؛ فان الجاهل مشفوق عليه، واحتمل كذلك أن يكون أسلوب تعجب من قوة جهلهم، أو من كثرة كيله للحكم مع إعراضهم عنها[٣].

و(ويلمّه) استعمال عربي قديم ذكره النحاة وتعرضوا إلى معناه واصله، قال الرضي الإستراباذي: ((وقولهم: ويلمه، ويروى بكسر اللام وضمها، فالضم على وجهين: إما أن يقال: الأصل: ويل أمه، مبتدأ محذوف الخبر، أي: هلاكها حاصل، أي: أهلكها الله. وهذا كما يقال في التعجب: قاتله الله، فإن الشيء إذا بلغ غايته: يدعى عليه، صونا له عن عين الكمال... وإما أن يقال: أصله: وي لأمه، أي عجبا لها، أي ولد ولدت، فنقل ضمة الهمزة إلى اللام المتحركة على غير القياس، وحذفت الهمزة تخفيفا لقصد التركيب المذكور))[٤].

ويبدو أنَّ القول الأول أقرب إلى تفسير أصل (ويلمّه) لورود (ويل أمه) مفصولة في الكلام العربي، كما في قول الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) على بعض أصحابه: ((ويل أمه مسعّر حرب))[٥] تعجبًا من شجاعته واستبساله في الجهاد، وقال ابن السراج: ((وإذا قلت : ويل أمه رجلا ومن رجل فهو تعجب))[٦].

---

(١) ينظر: حدائق الحقائق:١/٣٥١.

(٢) ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):٦/١٣٤.

(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):٢/١٩٨ واختيار مصباح السالكين:١٧٨.

(٤) شرح الرضي على الكافية:٣/١٢٤ ـ ١٢٥.

(٥) مسند الإمام أحمد بن حنبل(٤٣٠هـ)، تح: شعيب الأرنؤط وغيره:٣١/٢٥٢.

(٦) الأصول في النحو:١/١١٠.

وفي قوله (عليه السلام) ذامًا الذين يفتخرون بأسلافهم: ((**أَفَبِمَصَارِعِ آبَائِهِمْ يَفْخَرُونَ أَمْ بِعَدِيدِ الْهَلْكَى يَتَكَاثَرُونَ يَرْتَجِعُونَ مِنْهُمْ أَجْسَاداً خَوَتْ وَحَرَكَاتٍ سَكَنَتْ وَلَأَنْ يَكُونُوا عِبَراً أَحَقُّ مِنْ أَنْ يَكُونُوا مُفْتَخَراً**))[1] يُحتمل في ((يَرْتَجِعُونَ مِنْهُمْ أَجْسَاداً خَوَتْ)) أن يكون كلامًا خبريًا علة لما قبله، ((أي: يذكرون آباءهم فكأنهم ردوهم إلى الدنيا وارتجعوهم من القبور)) [2]، ويُحتمل أن يكون استفهامًا على سبيل الإنكار وقد حذفت همزته((والتقدير: أيرتجعون منهم بفخرهم لهم أجسادًا خوت))[3].

أما النحويون فقد شرطوا لحذف همزة الاستفهام وجود قرينة تدل عليها، كأن ترد (أم) المعادلة في سياقها[4]، ويرى بعض المحدثين أنّه يمكن الاستغناء عن ذكر الهمزة بقرينة النغمة النغمة الصوتية، أي بنبرات الصوت ولحنه عند المتكلم أو الخطيب؛ فإنَّ الجمل العربية تقع في صيغ وموازين صوتية تنغيمية ذات أشكال محددة[5].

وعليه فإنَّ جانبًا غير قليل من النصوص المكتوبة ترد في مظانها تراكيب محتملة للخبر والاستفهام محذوف الهمزة؛ وذلك لاحتجاب المنشئ عن القارئ فتغيب النعمة الصوتية مع غياب جل القرائن الحالية الأخرى .

والاحتمال في قوله (عليه السلام) المتقدم مظهر من مظاهر هذه الحقيقة التي تعتور النص المكتوب.

---

(١) شرح نهج البلاغة(المعتزلي):١١/١٤٥ ، ١٤٧ (خ/٢١٦).

(٢) نفسه:١١/١٤٧.

(٣) شرح نهج البلاغة(البحراني):٤/٥٤.

(٤) ينظر:شرح المفصل(ابن يعيش):٨/١٥٤ ـ ١٥٥ والجنى الداني:٣٤.

(٥) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها:٢٢٦ ـ ٢٢٧ وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين:٤٣٤ ـ ٤٣٥.

الخـاتـــمة

وأُجمل هنا أهم ما تمخض عن رحلتي الشاقة والشائقة مع الاحتمال النحوي في خطب الإمام علي(عليه السلام):

- الاحتمال النحوي هو المصطلح الأحسن للدلالة على ظاهرة تعدد الوجوه في تحليل التراكيب نحويًّا.
- الاحتمال في النحو العربي ضرورة يُضطر إليها، وإبداع فكري في آن واحد.
- لا تنفك الاحتمالات النحوية تلزم عملية تحليل النصوص المهمة التي تفتقد ملابسات الحال وقرائن المقام، وخطب الامام علي(عليه السلام) خير شاهد على ذلك.
- هناك توهم قد وَقَع في أسماء بعض شروح (نهج البلاغة) التي أوردَتها مصنفات الرجال وفهارس الكتب.
- لم يصل إلينا من شروح (نهج البلاغة) حتى نهاية القرن السابع الهجري غير سبعة شروح كلها مطبوعة، وهي: (معارج نهج البلاغة) لعلي بن زيد البيهقي، و(منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة) لقطب الدين الراوندي، و(حدائق الحقائق في فسر دقايق أفصح الخلايق) لقطب الدين الكيذري، و(شرح نهج البلاغة) لابن أبي الحديد المعتزلي، و(شرح نهج البلاغة) و(اختيار مصباح السالكين من كلام مولانا وإمامنا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب(عليه السلام)) لابن ميثم البحراني.
- اختلفت دواعي نشوء الاحتمالات النحوية في خطب الإمام علي (عليه السلام) وكان أبرزها: تعدد رواية الخطبة، واختلاف الشراح في فهم المعنى، نتيجة لاختلاف مرجعياتهم العقائدية والرؤى الفكرية بينهم، فضلا عن تقارب الوظائف النحوية وتسامح النحويين في ضوابط بعض أبواب النحو العربي.
- تكشف وقفات الشراح في مناقشة بعض الاحتمالات النحوية أو الترجيح بينها عن إحاطتهم بقواعد النحو لاسيما ما يتعلق منها بالدلالة.
- من مظاهر الاحتمال لدى الشراح احتمالهم في عُمد الجمل، أي المسند والمسند إليه، وكذلك احتمالهم فيما زاد عليهما من الفضلات، وقد احتملوا في ألفاظ قليلة العمدة والفضلة معًا.

الخـاتـــمة

- وقع الاحتمال في الأدوات النحوية أيضًا، وكان لتعدد معانيها أثر في ذلك.
- لعود الضمير نصيب من الاحتمال في خطب الإمام علي(عليه السلام) وإنَّ إيراد الشريف الرضي عددًا من الخطب مجتزئة قد أسهم في حيرة الشراح في تعين عائد الضمير المحتمل.
- احتمل الشراح في مواضع أكثرَ من عامل يصلح متعلَّقًا لشبه الجملة، على الرغم من اختلاف المعنى في كل احتمال.
- حدى ذوق الشراح أحيانًا إلى أن يحللوا تراكيب الخطب إسلوبيًا ولكنهم ترددوا أو اختلفوا في تحديد أساليب بعض التراكيب فنتج عن ذلك الاحتمال.
- يُعد حُسن المعنى، والالتزام بأحكام النحاة أساسين مهمين في الترجيح بين احتمالات الشراح في الخطب الشريفة.
- يمكن تقريب بعض الاحتمالات في الخطب أو تبعيد بعض آخر بالاطلاع على كلامه(عليه السلام) في مواقف أخرى، أو بالرجوع إلى القرآن الكريم أو الحديث النبوي الشريف، وكذلك بالإفادة مما ورد عن الأئمة الطاهرين (عليهم السلام)، فجميعها في مصب واحد والتشابه بينها كبير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

- القرآن الكريم

أولًا: الكتب المطبوعة:

/ أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية، د.نجاة عبد العظيم الكوفي، المطبعة الفنية، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

/ الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(٩١١هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المطبعة العصرية، صيدا، لبنان، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

/ الاحتجاج، أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي(٦٢٠هـ)، تع: محمد باقر الخرسان، مؤسسة النعمان، بيروت، لبنان، د.ت.

/ إحياء النحو، إبراهيم مصطفى (١٣٨٢هـ) ، د.مط ، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٢م.

/ إخبار العلماء بأخبار الحكماء، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (٦٤٦هـ)، تع: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ ـ ١٩٩٦م.

/ اختيار مصباح السالكين من كلام مولانا وإمامنا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام(شرح نهج البلاغة الوسيط)، ميثم بن علي بن ميثم البحراني (٦٨٩هـ)، تح: د.محمد هادي الأميني،، دار الحوراء، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

/ ارتشاف الضرب من لسان العرب، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي(٧٤٥هـ)، تح: د.رجب عثمان محمد، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

/ أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

/ أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د.قيس إسماعيل الأوسي، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٨٨م.

/ أسد الغابة في معرفة الصحابة، عز الدين علي بن محمد بن الأثير(٦٣٠هـ)، تص: عادل الرفاعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

/ أسرار الصلاة، زين الدين بن علي العاملي المعروف بالشهيد الثاني (٩٦٥هـ)، تح: محمد علي قاسم، الدار الإسلامية ، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

/ أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري(٥٧٧هـ)، تح: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، د.ت.

/ إسناد الفعل دراسة في النحو العربي، رسمية محمد المياح، البصري ، بغداد، العراق، ط١، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

/ الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ)، تح: د.عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

/ الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس(١٩٧٧م)، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ط٤، ١٩٧١م.

/ الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو ـ فقه اللغة ـ البلاغة، د.تمام حسان(٢٠١١م)، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

/ الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

/ إعراب الجمل وأشباه الجمل، د.شوقي المعري، الحارث، دمشق، سورية، ط١، ١٩٩٧م.

/ إعراب الجمل وأشباه الجمل، د.فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب، سورية، ط٥، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

مصادر البحث ومراجعه

- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (٣٣٨هـ)، تح: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥م.

- إعراب القرآن الكريم وبيانه، محمد محيي الدين درويش، اليمامة للطباعة ودار ابن كثير، دمشق، ط٧، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

- الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت عبد الواحد صالح، دار الفكر، عمان، الأردن، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

- أعلام نهج البلاغة، علي بن ناصر السرخسي(بعد ٦٢٢هـ)، تح: عزيز الله العطاردي، مؤسسة الطباعة والنشر في وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران، ط١، ١٤١٥هـ.

- أعيان الشيعة ، محسن الأمين العاملي(١٣٧١هـ)، تح: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ط٥، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د.فاضل مصطفى الساقي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

- أمالي الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(٣٣٧هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون(١٩٨٨م)، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

- الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر مكارم الشيرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري(٥٧٧هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد(١٩٧٢م)، السعادة، مصر، ط٤، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري(٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد(١٩٧٢م)، المكتبة العصرية، صيدا، د.ت.

/ الإيضاح في شرح المفصل، عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي(٦٤٦هـ)، تح: د.موسى بناي العليلي، العاني، بغداد ١٩٨٢م.

/ الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(٣٣٧هـ)، تح: د.مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

/ الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني(٧٣٩هـ) ، شرح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط٥، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

/ بدائع الحكمة، كاظم بن قاسم الرشتي (١٢٥٩هـ)، تح: صالح أحمد الدباب، مؤسسة البلاغ، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

/ بدائع الفوائد ، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية(ت٧٥١هـ) ، ضبط: أحمد عبد السلام ، دار الكتب العلمية، بيروت ،(د.ت) .

/ البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (٧٩٤هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، مصر، د.ت.

/ البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها بهيكل جديد من طريف وتليد، عبد الرحمن حسن الميداني، دار القلم، دمشق والدار الشامية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

/ بناء الجملة العربية، د.محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣م.

/ بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة، محمد تقي التستري(١٤١٥هـ)، تح: مؤسسة نهج البلاغة، سبهر، طهران، إيران، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

/ بيان إعجاز القرآن، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي(٣٨٨هـ)، مطبوع ضمن كتاب (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، تح:محمد خلف أحمد و د.محمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ٢٠٠٨م.

/ تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي (١٢٠٥هـ)، تح: علي هلالي، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

/ تاريخ علماء بغداد المسمى منتخب المختار، أبو المعالي محمد بن رافع السلامي(٧٧٤هـ)، تص: عباس العزاوي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

/ تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام، حسن الصدر(١٣٥٤هـ)، مؤسسة النعمان، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ - ١٩٩٩١م.

/ التبيان في تفسير القرآن، محمد بن الحسن الطوسي(٤٦٠هـ)، تص: أحمد حبيب العاملي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

/ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي(٧٤٥هـ)، تح: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠م.

/ التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، د.عبد الفتاح لاشين، دار الجيل للطباعة، مصر، ١٩٨٠م.

/ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين محمد بن مالك الأندلسي(٦٧٢هـ)، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

/ التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر(١٩٣٣م)، تص: د. رمضان عبد التواب(٢٠٠١م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

مصادر البحث ومراجعه

- تعدد المعنى في النص القرآني دراسة دلالية في تفسير مفاتيح الغيب للإمام فخر الدين الرازي (٦٠٦هـ)، إيهاب سعيد النجمي، بلنسية، مصر، ط١، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

- التعريفات، أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني (٨١٦هـ)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، د.ت.

- التفاحة في النحو، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (٣٣٨هـ)، تح: كوركيس عواد، العاني، بغداد، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م.

- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي(٧٤٥هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود وغيره، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

- تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري(٣١٠هـ)، تح: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، هجر، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

- تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر الرازي (٦٠٦هـ)، دار الفكر، ط١، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير(٧٧٤هـ)، تح: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، الرياض، السعودية، ط٢، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

- تلخيص الشافي، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي(٤٦٠هـ)، تع: حسين بحر العلوم، معراج، قم، إيران، ط١، د.ت.

- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، أبو الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ)، تح: أحمد ناجي القيسي(١٩٨٧م) وغيره، العاني، بغداد، ط١، ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م.

/ تنبيه الخواطر ونزهة النواظر(مجموعة ورَّام)، ورَّام بن أبي فراس المالكي(٦٠٥هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، د.ت.

/ تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (٣٧٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون(١٩٨٨م) وغيره، مطابع سجل العرب، القاهرة، د.ت.

/ التهذيب الوسيط في النحو، محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني(٧٠٩هـ)، تح: د.فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١م.

/ التوحيد ، محمد بن علي بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق(٣٨١هـ)، تق: محمد مهدي الخرسان، الحيدرية، النجف الأشرف، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.

/ التوطئة، أبو علي عمر بن محمد بن عمر الشلوبين(٦٤٥هـ)، تح: د.يوسف أحمد المطوع، د.مط، ١٩٨٠م.

/ الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د.فاضل صالح السامرائي، منشورات المجمع العلمي، د.مط، بغداد، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

/ الجملة العربية مكوناتها ـ أنواعها ـ تحليلها، د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٤، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

/ جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد(٣٢١هـ)، تح: د.رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٧م.

/ الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن القاسم المرادي(٧٤٩هـ)، تح: د.فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

/ جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، علاء الدين الإربلي(٧٤١هـ)، تح: حامد أحمد نيل، السعادة، القاهرة، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

مصادر البحث ومراجعه

/ حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان(١٢٠٦هـ)، تح: طه عبد الرؤوف سعيد، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.

/ حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة، محمد بن الحسين بن الحسن المعروف بقطب الدين الكيذري (بعد ٦١٠هـ)، تح: عزيز الله العطاردي، اعتماد، قم، ط١، ١٤١٦هـ.

/ الحروف، أبو الحسين المزني، تح: د.محمود حسين محمود و د.محمد حسن عواد، دار الفرقان، عمان، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

/ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون(١٩٨٨م)، المدني، القاهرة، مصر، ط٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

/ الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجار(١٩٦٦م)، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

/ دراسات في الأدوات النحوية، د.مصطفى النحاس، شركة الربيعات، ط١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

/ دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم ورد على رؤوف جمال الدين مؤلف مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد، د.مصطفى جواد ، أسعد، بغداد، ١٩٦٨م.

/ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي(٧٥٦هـ)، تح: د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت.

/ دروس في العقيدة الإسلامية، محمد تقي مصباح اليزدي، دار الحق، بيروت، لبنان، ط٧، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

/ دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني(٤٧١هـ)، تع: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٥، ٢٠٠٤م.

/ الذريعة إلى تصانيف الشيعة، محمد محسن نزيل سامراء المشتهر بالشيخ أقابزرك الطهراني(١٣٨٩هـ)، تص: رضا بن جعفر مرتضى العاملي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

/ رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، د.حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٧م.

/ رسائل الشريف المرتضى، إعداد: مهدي رجائي، الخيام، قم، ١٤٠٥هـ.

/ رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي(٧٠٢هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ت.

/ روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، محمد باقر الخوانساري(١٣١٣هـ)، الدار الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

/ الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨هـ)، تح: د.حاتم صالح الضامن، دار الرشيد، بغداد، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

/ السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد البغدادي(٣٢٣هـ)، تح: د.شوقي ضيف(٢٠٠٥م)، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٩٧٢م.

/ سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ)، تح: مصطفى السقا وغيره، مطبعة مصطفى البابي الحلي وأولاده، مصر، ط١، ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٤م.

/ السلافة البهية في الترجمة الميثمية، سليمان بن عبد الله الماحوزي(١١٢١هـ)، مطبوع ضمن كتاب (الكشكول) ليوسف بن أحمد البحراني، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

/ السيد هبة الدين الحسيني الشهرستاني حياته ونشاطه العلمي والاجتماعي، عبد الستار الحسني، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، قم، ط١، ١٤٢٩هـ.

/ شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي(١٣١٥هـ)، تع: د.محمد عبد المعطي، دار الكيان، الرياض، د.ت.

/ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي(٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد(١٩٧٢م)، العبور الحديثة، القاهرة، ٢٠٠٩م.

/ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، نور الدين علي بن محمد الأشموني(٩٠٠هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد(١٩٧٢م)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.

/ شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن مالك الأندلسي(٦٧٢هـ)، تح: د.عبد الرحمن السيد و د.محمد بدوي المختون، هجر، مصر، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

/ شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك، خالد بن عبد الله الأزهري(٩٠٥هـ)، تح: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.

/ شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير)، علي بن مؤمن بن عصفور الاشبيلي(٦٦٩هـ)، تح: د.صاحب أبو جناح، مديرية دار الكتب، جامعة الموصل، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

/ شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي(٦٨٨هـ)، تص: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قانيونسن، د.مط، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.

/ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري(٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد(١٩٧٢م)، السعادة، مصر، ط٦، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م.

/ شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي(٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د.ت.

/ شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، القاسم بن الحسين الخوارزمي(٦١٧هـ)، تح: د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٠م.

/ شرح المقدمة الجزولية الكبير، أبو علي عمر بن محمد بن عمر الشلوبين(٦٤٥هـ)، تح: تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

/ شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري(٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد(١٩٧٢م)، العبور الحديثة، القاهرة، ٢٠٠٩م.

/ شرح نهج البلاغة، عز الدين عبد الحميد بن أبي الحديد المعتزلي(٦٥٦هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.

/ شرح نهج البلاغة، كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني(٦٨٩هـ)، دار الثقلين، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

/ شرح نهج البلاغة، محمد كاظم القزويني، النعمان، النجف الأشرف، ١٣٧١هـ – ١٩٥٩م.

/ شروح نهج البلاغة (٢١٠) شروح، حسين جمعة العاملي، وزنكوغراف الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

/ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، جمال الدين محمد بن مالك الأندلسي(٦٧٢هـ)، تح: د.طه محسن، دار آفاق عربية، العراق، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

/ الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس(٣٩٥هـ)، تح: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، ١٩٧٧م.

مصادر البحث ومراجعه

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٣هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٤، ١٩٩٠م.

- الضمائر في العربية، د.محمد عبد الله جبر، دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٨٣م.

- ظاهرة الاسم في التفكير النحوي بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان، المنصف عاشور، أوربيس للطباعة، تونس، ط٢، ٢٠٠٤م.

- علم المعاني بين الأصل النحوي والموروث البلاغي، د.محمد حسين علي الصغير، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط١، ١٩٨٩م.

- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي(١٧٥هـ)، تح: د.مهدي المخزومي(١٩٩٣م) و د.إبراهيم السامرائي(٢٠٠١م)، الحرية، بغداد، ١٩٨١م.

- الغدير في الكتاب والسنة والأدب، عبد الحسين أحمد الأميني (١٣٩٠هـ)، تح: مركز الغدير للدراسات الإسلامية، سبحان، قم، إيران، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م.

- فقه اللغة وسر العربية، عبد الملك بن محمد أبو منصور الثعالبي(٤٣٠هـ)، تح: مصطفى السقا وغيره، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط١، ١٣٥٧هـ ــ ١٩٣٨م.

- فهرست علماء البحرين، سليمان بن عبد الله الماحوزي(١١٢١هـ)، تح: فاضل الزاكي، د.مط، د.ت.

- في ظلال نهج البلاغة محاولة لفهم جديد، محمد جواد مغنية(١٤٠٠هـ)، ستار، قم، ط٢، ١٤٢٨هـ.

- في النحو العربي نقد وتوجيه، د.مهدي المخزومي(١٩٩٣م)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط٢، ٢٠٠٥م.

مصادر البحث ومراجعه

/ قرب الإسناد، أبو العباس عبد الله بن جعفر الحميري(من أعلام القرن الثالث الهجري)، تح: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، مهر، قم، ط١، ١٤١٣هـ.

/ الكافي، محمد بن يعقوب الكليني(٣٢٩هـ)، تص: علي اكبر الغفاري، حيدري، طهران، ط٥، ١٤١٧هـ.

/ كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون(١٩٨٨م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

/ كشاف اصطلاحات الفنون، محمد أعلى بن علي التهانوي(بعد ١١٥٨هـ)، دار صادر، بيروت، د.ت.

/ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري(٥٣٨هـ)، تح: عادل عبد الموجود وغيره، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

/ كشف الحجب والأستار عن أسماء الكتب والأسفار، إعجاز حسين الكنتوري(١٢٨٦هـ)، بيتس مشن، كلكلته، ١٣٣٠هـ.

/ كفاية المعاني في حروف المعاني، عبد الله البيتوشي(١٢١١هـ)، تح: شفيع برهاني، دار اقرأ، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

/ الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي(١٠٩٤هـ)، تح: د.عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

/ اللامات دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية، د.عبد الهادي الفضلي، دار القلم ، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٠م.

مصادر البحث ومراجعه

- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(٦١٦هـ)، تح: د.غازي مختار طليمات، المستقبل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م

- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور(٧١١هـ)، دار صادر ودار بيروت، بيروت، لبنان، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

- لسان الميزان، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني(٨٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- اللغة، ج. فندريس(١٣٨٠هـ)، تر: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٣٧٠هـ - ١٩٥٠م.

- اللغة العربية معناها ومبناها، د.تمام حسان، النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤م.

- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ)، تح: د.سميع أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان، ١٩٨٨م.

- المؤتلف والمختلف، الحسن بن بشر بن يحيى الآمدي(٣٧٠هـ)، تح: عبد الستار أحمد فراج، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.

- المتشابه والمختلف في النحو العربي، د.محمد حسين صبرة، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣م.

- متن الألفية، جمال الدين محمد بن مالك الأندلسي(٦٧٢هـ)، الحسينية المصرية، مصر، ط١، ١٣٢٥هـ.

- مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب(٢٩١هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون(١٩٨٨م)، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٦٦٠م.

/ مجمع البحرين، فخر الدين بن محمد بن علي الطريحي(١٠٨٥هـ)، تح: أحمد الحسيني، دار الثقافة، النجف الأشرف، ط١، ١٣٨١هـ ـ ١٩٦١م.

/ مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي(٥٤٨هـ)، تح: لجنة من العلماء والمحققين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م .

/ المحاسن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن خالد البرقي (بعد٢٧٣هـ)، تح: مهدي الروحاني، أمير، قم، ط٢، ١٤١٦هـ .

/ المحلى وجوه النصب، أبو بكر أحمد بن الحسن بن شقير النحوي(٣١٧هـ)، تح: فائز فارس(١٩٩٣م)، مؤسسة الرسالة، بيروت ودار الأمل، أربد، الأردن، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

/ مختصر المعاني الشرح الصغير على متن (تلخيص المفتاح) للخطيب القزويني، مسعود بن عمر الشهير بسعد الدين التفتازاني(٧٩٣هـ)، عطايا بباب الخلق، مصر، د.ت.

/ المخصص، علي بن إسماعيل الشهير بابن سيده الأندلسي(٤٥٨هـ)، تص: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

/ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د.مهدي المخزومي(١٩٩٣م)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط٢، ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٨م.

/ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(٩١١هـ)، تص: محمد أبو الفضل إبراهيم وغيره، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط٢، د.ت.

/ المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي(٧٦٩هـ)، تح: د.محمد كامل بركات، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

/ مسند الإمام أحمد بن حنبل(٤٣٠هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط وغيره، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

/ مصادر نهج البلاغة وأسانيده، عبد الزهراء الخطيب(١٤١٤هـ)، دار الزهراء، بيروت، ط٤، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

/ مصطلحات الفقه ومعظم عناوينه الموضوعية على طريقة كتب اللغة، علي المشكيني، الهادي، قم، ط٣، ١٤٢٣هـ.

/ معارج نهج البلاغة، ظهير الدين علي بن زيد البيهقي(٥٦٥هـ)، تح: أسعد الطيب، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، قم، ط١، ١٤٢٢هـ.

/ معاني الأخبار، محمد بن علي بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق(٣٨١هـ)، تق: محمد مهدي الخرسان، الحيدرية، النجف الأشرف، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

/ معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني(٣٨٤هـ)، تح: د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

/ معاني القرآن،أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء(٢٠٧هـ)، تح: محمد علي النجار(١٩٦٦م) وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

/ معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم الزجاج(٣١١هـ)، تح: د.عبد الجليل عبده شبلي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

/ معاني النحو، د.فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك، القاهرة، ط٢، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

/ معجم الآثار المخطوطة حول الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) الدليل الببليوغرافي لـ(١٠٠٠٠)مخطوطة محفوظة في مكتبات العالم، حسين متقي، ستارة، قم، إيران، ط١، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠٠٣م .

مصادر البحث ومراجعه

/ معجم اصطلاحات الصوفية، عبد الرزاق الكاشاني(٧٣٠هـ)، تح: د.عبد العال شاهين، دار المنار، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

/ معجم الأفعال المتعدية بحرف، موسى بن محمد الملياني، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٧٩م.

/ المعجم الفلسفي، لجنة العلوم الفلسفية والاجتماعية في مجمع اللغة العربية المصري، الهيأة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

/ معرفة الصحابة، أحمد بن عبد الله بن مهران المعروف بأبي نعيم الأصبهاني(٤٣٠هـ)، تح: محمد حسن إسماعيل ومسعد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ.

/ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري(٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد(١٩٧٢م)، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٥م.

/ المفصل في علم العربية، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري(٥٣٨هـ)، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط٢، د.ت.

/ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي(٧٩٠هـ) تح: د.عبد الرحمن سليمان العثيمين، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، السعودية، ط١، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

/ مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد فارس(٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون(١٩٨٨م)، دار الفكر، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

/ المقتصد في شرح الإيضاح، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني(٤٧١هـ)، تح: د.كاظم بحر المرجان(١٩٩٢م)، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.

/ المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، الأهرام التجارية، القاهرة، مصر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

/ مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون(٨٠٨هـ)، تح: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

/ المقرب، علي بن مؤمن بن عصفور الاشبيلي (٦٦٩هـ)، تح: أحمد عبد الستار الجواري(١٩٨٨م) وعبد الله الجبوري، د.مط، ط١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

/ الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني(٥٤٨هـ)، تح: أمير علي مهنا وعلي حسن فاعور، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

/ من لا يحضره الفقيه، محمد بن علي بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق(٣٨١هـ)، تح: حسن الخرسان، دار الأضواء، بيروت، لبنان، ط٦، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

/ منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله بن محمد الخوئي(١٣٢٤هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان ، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

/ منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، قطب الدين بن سعيد بن هبة الله الراوندي(٥٧٣هـ)، تح: عبد اللطيف الكوهكمري، الخيام، قم، ١٤٠٦هـ.

/ موارد ابن أبي الحديد في كتابه شرح نهج البلاغة، يحيى رمزي محسن، دار الحوراء، بغداد، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

/ الميزان في تفسير القرآن، محمد حسين بن محمد الطباطبائي(١٩٨١م)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

/ النافع يوم الحشر في شرح الباب الحدي عشر، مقداد بن عبد الله السيوري(٨٢٦هـ)، مؤسسة المعارف الإسلامية، د.ت.

مصادر البحث ومراجعه

/ نحو الفعل، د.أحمد عبد الستار الجواري(١٩٨٨م)، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٩٤هـ ـ١٩٧٤م.

/ نحو المعاني ، د.أحمد عبد الستار الجواري(١٩٨٨م)، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

/ النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن(١٩٧٧م)، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٧٤م.

/ نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، د.خديجة محمد الصافي، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

/ النص القرآني من الجملة إلى العالم، وليد منير، د.مط، القاهرة، ط١، ١٩٩٧م.

/ نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، د. مصطفى حميدة، دار نوبار، القاهرة، ط١، ١٩٩٧م.

/ نظرية النحو العربي في ضوء تعدد أوجه التحليل النحوي، د.وليد حسين، دار فضاءات، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٩م.

/ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، محمد بن عمر فخر الدين الرازي(٦٠٦هـ)، تح: د.إبراهيم السامرائي(٢٠٠١م) و د.محمد بركات أبو علي، دار الفكر، عمان، الأردن، ١٩٨٥م.

/ النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن الأثير(٦٠٦هـ)، تح: طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي ، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط١، ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م.

/ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(٩١١هـ)، تح: د.عبد العال سالم مكرم وعبد السلام محمد هارون(١٩٨٨م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

/ وقعة صفين، نصر بن مزاحم المنقري(٢١٢هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون(١٩٨٨م)، بهمن، قم، ط٣، ١٤١٨م.

ثانيًا: الأطاريح الجامعية:

/ تعلق شبه الجملة في نهج البلاغة، محمد عبد حمد اللامي، بإشراف: د.صباح عباس السالم، كلية التربية، جامعة بابل، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

/ الجواز والمنع في كتاب الأصول في النحو لابن السراج (٣١٦هـ)، صادق فوزي النجادي، بإشراف: د.عبد الكاظم محسن الياسري، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

/ الدرس النحوي بين التراث والمعاصرة دراسة وصفية إسلوبية، علي كاظم الفتال، بأشراف: د.اسعد محمد علي النجار(١٩٦٦م)، كلية الآداب، جامعة هولندة الحرة، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٩م.

/ دواعي احتمالية الدلالة النحوية في القرآن الكريم، شعلان عبد علي سلطان، بإشراف: د.رحيم جبر الحسناوي و د.عامر عمران الخفاجي، كلية التربية(صفي الدين الحلي)، جامعة بابل، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

/ المباحث الدلالية في شروح نهج البلاغة المطبوعة دراسة موازنة، جنان ناظم حميد، بإشراف: د.خديجة زبار الحمداني، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ١٤٣٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

/ المشكل في العربية، أمين عبيد جيجان الدليمي، بإشراف: د.صباح عطيوي عبود، كلية التربية (صفي الدين الحلي)، جامعة بابل، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

ثالثًا: البحوث المنشورة

/ الاحتمال في الجملة العربية، د.محسن حسن علي، مجلة جامعة بابل، الحلة، العراق، سلسلة(أ)، المجلد التاسع، العدد١، ٢٠٠٤م.

/ روايات نهج البلاغة في ضوء علم الدلالة، د.كاطع جار الله الدراجي، أبحاث ودراسات مؤتمر نهج البلاغة سراج الفكر وسحر البيان، جامعة الكوفة، ٢٧- ٢٨ آذار/٢٠١١م، مركز دراسات الكوفة، النجف الأشرف، ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

/ في رحاب نهج البلاغة(٥) نهج البلاغة عبر قرون، عبد العزيز الطباطبائي، مجلة تراثنا، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، العددان الثاني والثالث [٣٥،٣٦]، السنة التاسعة، ١٤١٤هـ.

/ نهج البلاغة عبر قرون(٦) شروحه حسب التسلسل الزمني، عبد العزيز الطباطبائي، مجلة تراثنا، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، العدد الرابع [٣٧]، السنة التاسعة، ١٤١٤هـ.

/ نهج البلاغة عبر قرون(٧) شروحه حسب التسلسل الزمني، عبد العزيز الطباطبائي، مجلة تراثنا، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، العددان الأول والثاني [٣٨،٣٩]، السنة العاشرة، ١٤١٥هـ.